

24  
1391/4



مركز ابن السني الأصيل  
مكتبة علماء الفقه والشعر والتاريخ (1)

الجمهورية العربية السورية



الجمهورية العربية السورية  
الجمهورية العربية السورية للعلماء

# انزخلة البيان

(ت 23 55)

## وتمتصرة في أصول الدين

بإقامة وتحقيق:

الدكتور محمد الخطيب

## تَفَاتِيحُ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن مسائل العقيدة من أسمى المعارف، بل هي من جملة ما يجدر الالتفات إليه واكتساب الكفاية فيه، فلا يسع المسلم الجهل بجدها، ولا يعذر بفوات علمه بها، ويشمل ذلك مسائل التوحيد وما اشتملت عليه من ألوهية ووحدانة ومن مباحث النبوات والغيبيات وأمور الدار الآخرة، والعبادة والسلوك وما يثمره العلم بها من علو وسمو في الدارين؛ ذلك أن فاعلية المسلم الحضارية تنطلق من امتلاك رؤية ناظمة للوجود والإنسان ودوره في الحياة، وهي الرؤية التي تنجب في الأمة، إن هي امتلكتها، علو الميول وسمو الأفق، وتفلاح بها في الترقى على سلم الوجود الحضاري.

ويشكل الأمن العقدي تميمة النجاة وبوصلة الأمان في خضم العولمة المستأسد، ويدين المغاربة باستقرارهم الديني - فضلا عن إماراة المومنين - إلى لزومهم جدد الوسط، وأخذهم بالكلمة السواء وميسم العدل بين مقاليد النص وآليات العقل، وكان لهم في الأندلس سلف أي سلف، بما تحقّق فيها من انصهار ثقافات العالم، وتواصل قيمه، والتسامح الفذ بين معتقدي الديانات الإبراهيمية. وقد كانت الأشعرية مرجعية تشيّف بكل ما مرّ، لاعتمادها الأسايس على مفهوم التوسّط، وخيار الاعتدال الذي هو معطى إسلامي صرف، ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: الآية 142].

إنَّ وعي علماء العقيدة بضرورة التنزيل الديدانكتيكي لمقولات هذا العلم، هو الذي درأهم إلى أن يختزلوا قضاياها بإحكام في مختصرات تعليمية تلقينية، تمثل للمبتدئ الشادي مَدْخلاً لا مناص منه إلى التحقُّق بالعلم، وللمنتهي صُوى تذكُّره بالهيكل العامِّ لبناء المعرفة العقديَّة. وقد مثَّل المختصُّرُ في علم أصول الدين، لأبي بكر عبد الله بن طلحة اليابري (ت. 523هـ)، أنموذجاً فذاً عن هذا النمط من التصنيف، ليس فحسب لأنه تربوي هادف، ولكنَّ لأنه مما تمسُّ إليه الحاجة اليوم، في تقديم علمٍ غلب عليه التجريد، في قالبٍ منهجي سهل، وتعلُّمات وظيفية منضبطة، ناهيك عن أنه يمتح قيمته من تأسيسه لقضايا تهمُّ ثابتاً من ثوابت الأمة المغربية.

وتأسيساً عليه، ولما كان من دعائم مراكز البحث التابعة للرابطة المحمدية للعلماء، أن تعرف على وجه العموم بالتراث المغربي في العلوم الإسلامية تحقيقاً ودراسة، وعلى وجه الخصوص بما يهَمُّ تجديد الفكر الكلامي وتطوير سبل الاستفادة من التراث العقدي، وكانت هذه الأعمال وآثارها تشكل المعيار الأصدق لاستبيان عطاء الإنسان وقيمه، فقد انصب الاهتمام لدى مجموعة من الباحثين التابعين لمراكز الرابطة أو المتعاونين معها لإخراج خبايا هذا التراث مما تزخر به المكتبان العامة والخزانات الخاصة من مؤلفات مطبوعة أو مخطوطة في هذا الباب.

وسعيًا إلى إحياء تراث أحد أعلام الدرس العقدي بالغرب الإسلامي، فإن مركز أبي الحسن الأشعري التابع للرابطة المحمدية للعلماء يقدم اليوم كتاب «المختصر فيما يلزم علمه ولا يسع أحدا جهله من علم أصول الدين وإجماعاته» لأبي بكر عبد الله ابن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري (ت. 523هـ)، والكتاب يعرب عن نفسه، ويشي بأهميته، فمؤلفه رأس من رؤوس العلم بياطرة، وواحد من أشهر تلاميذ أبي الوليد الباجي (ت. 474هـ)، وشيخ من شيوخ الزمخشري (ت. 538هـ)، مما يجعله على اختصاره، أصلاً في بابيه، ومصدراً أصيلاً للمختصين في علم أصول الدين.

وقد تصدى لتحقيقه الباحث المقتدر الدكتور محمد الطبراني الصقلي الحسيني - أستاذ التعليم العالي بكلية اللغة العربية بمراكش - اعتباراً لأصالة النص في بابه، ونُدْرِيته وتقدُّم زمنيه.

وقد قدم الأستاذ المحقق لهذا العمل بمقدمة ضافية، وجعل عمله قسمة بين أمرين:

• الأول: صنِّع ترجمة للرجل وبلدته التي ظل التعريف بها شحيحاً منزوراً؛ لأنها لم تكن من حواضر الأندلس بالمعنى الصريح، ولأنَّ ترجمة اليايري أيضاً، لم تنل من كتب الصِّلات الأندلسية وذيولها غير سطور معدودات.

• والثاني: تحقيق الكتاب، الذي اعتنى به عناية فائقة، وذلك بتيسيره للقراءة وتفقيره، وضبط بعض عباراته، وتخريج أحاديثه، وتذييله بفهارس علمية متنوعة.

وقد كان الكتاب في الأصل مقسماً على أربعة أبواب:

1- باب ما يلزم علمه ولا يسع أحدا جهله.

2- باب في النبوة والمعجزة وما ضارِع ذلك.

3- باب يتضمن فصول الإجماع التي لا يصح خلافها.

4- باب ذكر عيوب اليهود والنصارى والمجوس.

أسأل الله تعالى أن يجزل ثواب المؤلف عن هذا الكتاب خير الجزاء، على ما بذله من جهد في إنجازهِ، وجميع من كان عوناً له في ذلك، كما نسأله تعالى أن يكتبه في موازين الحسنات لراعي العلم والعلماء مولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وخلد في الصالحات ذكره، والحمد لله أولاً وآخراً.

أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

## مهاد

شئى هم الأعلام الذين احتفلت كتب الصلّات الأندلسية وذيولها في التعريف بهم، وعديدة هي التصانيف التي عزيت لهم من غير أن يصلنا منها شيء، وليس ثمة على الحقيقة نسبة تصح بين ما علم وألفي من هذه الأوضاع، وبين ما جهل وفقد، وقصارى ما يستدل به على هذا، أن كل نص جديد يتفصى من غاشية الجهالة العينية، يفصح عن عناوين جديدة لم تقع لنا حتى تسميتها.

وتراث الأندلسيين الفقهي والأدبي، على ما قدر الله أن ينتهي إلى أميد محدود وأجل مسمى، لا يزال يفجونا إلى اليوم بنوادير الكتب، ويدرونا إلى أن نتحقق بواقع أن عوالم الأندلس، لا تزال تحتاج إلى ارتياد العلماء الأدلاء ولا سيما المغاربة لأكنافها الرحبية، يخرجون خبثها، ويكشفون سرها، ليحفظوا وداداً مرعياً، ويصلوا حبلاً لم يتل مر الزمان من متانته، ولا انقطع بحمد الله إلى اليوم، لا غرو، فقد كانوا على جبل الذراع من أشقائهم بالعدوة الأخرى، كلاهما مرمى للأخر، تلوح للواقف بشاطئ طنجة جزيرة طريف...!، وللمكان والزمان في عرف المحبين، علوق بنياط القلب قلماً يضعف.

وتأسيساً عليه، تظهر قيمة كتاب أبي بكر عبد الله بن طلحة اليابري (ت. 523هـ)، من حيث كونه تراثاً عقدياً أندلسياً متقدماً ونادراً، ناهيك عن أن صاحبه - وهو شيخ للزنجشري (ت. 538هـ) - من أبرز وجوه مدرسة أبي الوليد الباجي (ت. 474هـ)، فقد كان فقيهاً عالماً باللسان، رأساً في الاعتقاد، فجمع في المنافحة عن الدين بين طرفين إليها تنتهي غاية كل صدوق في المدافعة، مخلص في النضرة، فاستحق تبعاً لذلك أن نصنع له جزءاً في سيرته، بعد أن لم يكن قسمه من كتب الصلّات وذيولها غير سطور



معدودات، ولئن طال عليه الكلام فجدير؛ فالرجل من القامات الطويلة في غرب الأندلس، وقد آن له أن ينال من فك الإِسار ما يخرج به خبر كتابه من رطوبة أقيية الحفظ، وحياد الشرائط المصغرة، وبرودة الأقراص المدججة، إلى الأبصار الفاحصة لقراءة آداب الغرب الإسلامي النهمين، وهم بحمد الله كثير.

وجعلنا الكتاب قسمة بين أمرين: صنغ ترجمة للرجل، وتحقيق كتابه، وانضم إلى الأول أن وجدنا ليابرة في أنصبة الأعلام حظاً طيباً، ولكن نصيبها من التعريف ظلّ وإشلاً منزوراً لا يكاد يلوح، وزاد فداحة ذلك أن صرّب القلم الغربي المعاصر صفحاً عن توفية من قرأوا ثم عبّروا شبه الجزيرة الإيبيرية لقرون طوال من المسلمين، حقهم من الذكّر، وتعمّدت كبريات الموسوعات المعاصرة الأوروبية عند التأريخ لحواضرها، أن تتخطى الحقبة الإسلامية<sup>(1)</sup>، أو أن تشير إليها إشارة لا تخلو من غمط، وقد وقفت على شيء من هذا عند البحث عن مادة يابرة فيها، فإنها تتحدث عن تاريخها الروماني والأوروبي باستفاضة، حتى إذا بلغت تاريخها الإسلامي طوته بالمرّة، أو ألمت به إلمامة لا تحلي ولا تُمِرُّ، فدعانا ذلك إلى أن نقدّم بين يدي التعريف باليابري الإمام بشيء من أخبار مدينته وأعلامها، ونحن نتمنى من كلّ باحث يعرف بعلم أندلسي أو مغربي لم ينل صقع طرفاً من العناية أن يوجه إليه بعض الهمم، حتى إذا اطرد ذلك في كثير من البقاع، خلّص لنا معجم جغرافي وحضاري جديد يجمع شتات فوائده متناثرة تنفع في رسم صورة أوضح وأنصح.

واقترضت طبيعة المختصر أن لا نثقل كاهل قارئه بالتخشية عليه إلا فيما ندر، وكان الوكد أن نيسر النص للقراءة بتفكيره وضبط بعض عباراته وتخريج أحاديثه والإحالة على بعض المظان حين يلزم الأمر، دون الإيغال في شرحه أو تعقبه أو الاستدراك

(1) يستثنى من ذلك دائرة المعارف الإسلامية بالإنجليزية، وقد ترجمنا مادة يابرة فيها وألقناها بالكتاب.

عليه... وتلك أذيات لم نشأ جرّها، وشجون لم نطق حملها، فليستدلّ بالقليل على الكثير، وفي ما سبق إن شاء الله مقنع، وما فوق هذا إضجار وإبرام.

وعلة اهتبالنا بالأندلسيين، إرادة النهوض بواجب متعين في رفع بعض الهضم عنهم، ولا سيما وقد كان ناس من أهل المشرق نكرات أو في حكم النكرات، فصاروا معارف حين امتدت أيادي التحقيق إلى آثارهم، واستطاع لفيث من العلماء المهرة، أن يسوقوا الناس إلى تراثهم بالسلاسل، فوسعتهم مع انفساح صدورهم المضائق، وخفت على كواهلهم أثقال يتفسخ كبر الناس تحتها، بما استودعوا من حق القيام على العلم وكانوا من أمتته. ولا يزال ما أذن الله، ناس قوامون بخدمة هذا التراث، يرؤمون من ورائه أن يحفظوا على الأمة لسانها ودينها، فإن الانفكاك بين خدمة الدين ورعي اللسان لاغ، ولا يقد علينا من الدواهي في القرآن كل يوم، إلا من قبل ما ضيعنا من خدمة العربية، والدفع في صدور حمايتها، والتندر بحملتها، ووسم الذائدين عن حياضها بخطل القول وضعف البصيرة، فكان أن صار - للمثال فحسب - الأنموذج الجاهز للشخصية المختلة ذات الرهاب والعصاب في أفلام السينما ووضلات الإشهار أستاذ العربية أو محبها، يقدمونه يتمطق بعبارات رتيبة مملّة مكرّرة كقرص مخدوش، ويلبسونه لبوسا يبعث على الإشفاق قبل أن يبعث على الضحك، فإذا رأى ذلك ناشتتا وقر في خلدتهم أنهم صائرون إن تعلموا لغة الضاد إلى ما صار إليه هذا المسكين، وأنهم إن فقهاها فلا مناص أنهم متكبون عن وجهة التاريخ يمشون إلى وراء، وأن خلوتهم من حدقها براءة من الرجعية، وصك أمان يثبت «انخراطهم في الحداثة»؛ فإن وقع هذا، فقد حيل بينهم وبين القرآن، وآتى لهم أن يدركوا بعض حقائقه وقد شبت معهم العجمة، واستحكمت فيهم الغربة، وغشيت عيونهم لواصق يرون العالم على وفقها لا على حقيقة ما هو عليه... فلا حول ولا قوة إلا بالله!

وفي نهاية الشوط، أهدي هذا الكتاب على عُجْرِهِ وَبُجْرِهِ، لأطياب علماء مراكش عبر العُصُور<sup>(1)</sup>، مُرَدِّدًا مع شاعر الملحون الجليلي امْتِيرُذُ «حرية» قصيدة له<sup>(2)</sup>، يقول فيها:

التي انقضاء الصلَاحِ إِيحِي لِبَلَدِنَا    يَقْضِدُ نَاسُ امْدِينَةِ الحَظَرِ  
مَرَّاكَشِ بِلَدِ الأَقْطَابِ وَالتَّوْبِرِ

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكتبه بمراكش:

الدكتور محمد الطبراني

ـ الصَّفِي الحُسَيْنِي ـ

(1) ناسب هذا الأمر، أن النص المحقق يدين ببقائه لمخطوطه أبو بجة مراكش.  
(2) ديوان الشيخ الجليلي امْتِيرُذُ: 45.



# القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول:

يابرة: المقتضب من التاريخ

والمستقى من الأعلام

## أولاً- موجز تاريخ مدينة يابرة:

يأبره - بياء وألف وبياء موحدة من تحت، وراءٍ مهملة وهاء<sup>(1)</sup> - هو الإسم العربي للمدينة الحديثة من Evora في جنوب البرتغال، وقد أصبحت تعرف في الفترة الرومانية بـ: Elbora أو Erbora في زمن القوط الغربيين Visigoths<sup>(2)</sup>. «وورد الإسم في جغرافية استرابون بهذه الصورة: Ebura، وإن كان قد أخطأ في تحديد موقعها فذكر أنها تقع في ساحل قادس. والإسم يرجع إلى أصول كلتية، ويعني نوعاً من الشجر السام الذي تتخذ عصارته لتسميم السهام أو الانتحار»<sup>(3)</sup>.

وهي مدينة حصينة تعرضت للغزو مرات عديدة، كما تعرضت في عصر الطوائف لغارات بني عبّاد<sup>(4)</sup>. وهي قديمة معروفة قبل الوجود الإسلامي في الأندلس بكثير، إذ «هي من بنيان الروم في غربي إشبيلية»<sup>(5)</sup>. وتنتهي أحواز باجة فيما حوالئها مئة ميل<sup>(6)</sup>. وتقع في سهل اليمنتيخو الخصب<sup>(7)</sup>.

وقد وُصفت بأنها «ظريفة الشكل، مثل بُرْتُقَال<sup>(8)</sup> في الخصب وطيب المياه والهواء وكثرة النسل»<sup>(9)</sup>.

(1) تقويم البلدان لأبي الفداء: 173؛ وصبح الأعشى: 224 / 5؛ وأوضح المسالك لابن سباهي زآده: 651.

(2) THE ENCYCLOPAEDIA OF ISLAM: 11/225.

(3) تاريخ بطليوس الإسلامية: 208-207 / 1.

(4) المصدر نفسه: 207 / 1.

(5) الجغرافية للزهري: 189؛ ر ف: 235.

(6) الروض المعطار: 616-615.

(7) تاريخ بطليوس الإسلامية: 207 / 1.

(8) هي البرتغال الحالية، وهما معا من قواعد غرب الأندلس.

(9) ذكر بلاد الأندلس: 55. وينظر مادة يابرة في بلدان الأندلس في أعمال ياقوت: 514، متنا وحاشية.

وتردّد انتماءؤها في التقسيم الإداري ما بين باجة<sup>(1)</sup> وإشبيلية، ونسّقها ابن سَعِيدٍ في سِلْكِ مُدُنِ غَرْبِ الأندلس، وجعلها من أعمال بَطْلَيْوس<sup>(2)</sup>، وخصّها بالكتاب الخامس من كتاب الفردوس في حُلَى مملكة بَطْلَيْوس، وسماه «الروضة المزهرة في حُلَى مدينة يَابِرَة»<sup>(3)</sup>، وإلحاقها بباجة إن رُوِيَ القربُ أولى؛ لأنّها أقربُ إليها<sup>(4)</sup>.

وتشخّ الأخبار عن المدينة في عصرها الإسلامي في المدونات التاريخية، لأنّها لم تكن في وقت من الأوقات حاضرة الملك، وكانت في أطراف الدولة في عصر الخِلافَةِ والإمارة، مُصَاقِبَةً في كلِّ وقتٍ للنصارى المتربّصين، وأول ما تظالّنا أخبارها في الحوليات الأندلسية عند سنة 301هـ، حيث يسجّل ابن حَيَّان بحسرة «خبر فتح العدو لمدينة يابرة من غربي الأندلس وعِظَم المصاب بها وخلوها مدة»<sup>(5)</sup>، وقد نقل عن الرّازي تفصيل ذلك، وحاصله أن أزدون بن أذفونش<sup>(6)</sup>، لأوّل ولايته جليقية لملكة النصارى بعد أخيه الطاغية غرّيبية بن أذفونش<sup>(7)</sup>، قصّد المدينة في ربيع السنة المذكورة بعسكرٍ حُرِّزَ رجاله بثلاثين ألفاً، «فتقدّم في جماعة من حُمّاته إلى المدينة فاستدار بسورها وتأمّله، فرآه متطامناً لا يستارة له ولا شُرُفات بأعلاه، وبجهة من خارجه كُومٌ مرتفعٌ تساوي في بعض الأماكن أعلاه، فاستبانّت له العورة فيها وأطمعته في فتحها، فأحاط بها من جهاتها وجدّ في مُنازلة أهلها»<sup>(8)</sup>، وتمكّن بعد ذلك من السيطرة بسهولة على كلِّ

(1) المقفى الكبير: 1/234؛ رت: 262؛ الأندلس في اقتباس الأنوار: 199.

(2) كذلك الأمر في أوضح المسالك لابن سباهي زاده: 651.

(3) المغرب: 1/360-374.

(4) انظر خريطة رقم 87 من أطلس تاريخ الإسلام: 165.

(5) انظر الملحق رقم 2 بهذا الكتاب.

(6) المقتبس: 5/93-95.

(7) المصدر نفسه: 5/98.

(8) المصدر نفسه: 5/94.



الوسائل الدفاعية للمدينة ومن إبادة المقيمين فيها<sup>(1)</sup>، مع سبي ما يزيد على أربعة آلاف من النساء والولدان، وقتل سبع مئة رجل، فذكر أهل الغرب أنه لم تدر بالأندلس على أهل الإسلام دائرة من قبل العدو منذ سكنت أشنع من هذه الدائرة ولا أفضح منظرأ، ولقد سمي الموضع الذي ألقى إليه المسلمون فقتلوا عن آخرهم، وتراكمت به جثثهم بالأفراش Apretos؛ لضيقه<sup>(2)</sup>.

وقد خلت المدينة من الساكنة بعد ذلك وصارت خراباً<sup>(3)</sup>، وتوقع عبد الله بن محمد الجليقي صاحب بطليوس أن ينضوي البربر إلى المدينة بعد خرابها فيتأذى بهم، فألصق أسوارها بالأرض في نفس السنة، ثم بدا له بعد ذلك أن يعيد إعمارها، فابتناها لصاحبه مسعود بن سعدون السرتبقي سنة (302هـ)<sup>(4)</sup> في خير طويل عن الرازي<sup>(5)</sup>.

ويلقانا اسم يابرة مجدداً في الحوليات التاريخية الأندلسية، في عصر ملوك الطوائف، سنة 442هـ، وهو العام الذي دارت الدائرة فيه على محمد بن عبد الله بن مسلمة، المظفر ابن الأفطس وحلفائه في خير يطول مساقه، وأوقع به ابن عباد ومن حالفه قريباً من يابرة، فانهزم شر منهزم، وقيل ممن كان معه زيداً على ثلاثة آلاف، وفر ابن الأفطس في قطعة من خيله إلى يابرة، وقيل في تلك الوقعة صاحبها عبيد الله بن الحراز، وهو عم لابن الأفطس، وحز رأسه وبيعت به إلى إشبيلية<sup>(6)</sup>.

وقد بقيت المدينة عامرة إلى عهد ابن حيان<sup>(7)</sup>. وشهدت ثورة قام بها أبو محمد سيداري بن وزير، ثم كان أهلها أول من استجاب لدعوة الثائر أبي القاسم أحمد

(1) المدن الإسبانية الإسلامية: 209.

(2) المصدر نفسه: 95.

(3) المقتبس: 96 / 5.

(4) المصدر نفسه: 96.

(5) انظر سياقه في الملحق 1 بهذا الكتاب.

(6) انظر البيان المغرب: 234-235 / 3.

(7) المقتبس: 107 / 5.

ابن الحسين بن قبيّ (ت. 546هـ) ومريديه سنة 539هـ<sup>(1)</sup>، حيث أقرّ ابن وزير علي باجة وما والاها أميراً<sup>(2)</sup>، لكنّ هذا عاد فتغلب عليه سنة 540هـ<sup>(3)</sup>، ثم شارك معه بعد ذلك في الاستيلاء على إشبيلية من المرابطين سنة 541هـ.

ولا نجد لها ذكراً بعد ذلك إلا في شهر جمادى الأخيرة من عام 560هـ، وهو تاريخ غدير جرانده الجليقي - وكان قائداً لابن الرنك<sup>(4)</sup> - بمدينة يابرة وبيعها للنصارى<sup>(5)</sup>، وذلك آخر العهد بها في العصر الإسلامي.

### ثانياً - من ولاتها إلى عهد المؤلف:

- مروان بن عبد الملك بن أحمد (.... - ؟...):

أحد عمّالها على عهد الناصر، قُتل شهيداً في مسجده يوم دخل الطاغية أزدون<sup>(6)</sup> ابن أذفونش، Ordono2 يابرة سنة 301هـ<sup>(7)</sup>.

- مسعود بن سعدون السّرناقي (.... - ؟...)<sup>(8)</sup>:

لم يكن عاملاً على يابرة بالمعنى الرّسمي، ولكنّه كان أميراً عليها لانحياز الناس إليه عند استئناف سُكناها بعد الخراب سنة 302هـ، وتعارف الناس على ذلك، كما يفيد قول ابن حيان<sup>(9)</sup>: «وتسّامع الناس بحلول ابن سعدون بيابرة وتؤويها إلى العجّارة، وكان

(1) الحلة السّيراء: 2 / 198.

(2) المصدر نفسه: 2 / 203.

(3) المصدر نفسه: 2 / 271.

(4) قد يرد أيضاً بالقاف «ابن الرنق» وبالياء بدل النون، «ابن الرينق»، أو «الريك»، وأياً كان فالمقصود تسمية «هنريك».

(5) المَنّ بالإمامة: 288-289.

(6) ورد اسمه في كتاب المدن الإسبانية الإسلامية: «أوردونيو الثاني».

(7) المقتبس: 5 / 94-95.

(8) المقتبس: 5 / 96.

(9) انظر الملحق 2، الخاص بخبر إيطان مدينة يابرة.

سائقاً للناس محبباً، فراجع إليها كثيرٌ ممن سَلِمَ من مَعَرَّةِ العَدُوِّ عند فتحها من أهلها وأفلتَ من إِسَارِهِم، وكثيرٌ من أهل النواحي حولها، ولحق بأميرها ابن سعدون أكثرُ أصحابه الذين كانوا احتبسوا عنه بأكشبونة<sup>(1)</sup> وباجة وغيرهما. فكثرت حوزته وعمت خطتها، وعدلَ في رعيته، فتزيدت عمارة يابرة ونمت في غلاتها، فصلحت بذلك حاله وحال أهلها معه، فكان ذلك سببَ سُكناها وعمارتها إلى اليوم<sup>(2)</sup>.

- عبد الملك بن بشر (....-...؟):

من مشاهير العمال، عينه الخليفة الناصر عاملاً على يابرة سنة 317 هـ.

- عمر (التوكل) بن محمد (المظفر) بن عبد الله بن محمد بن مسلمة أبو حفص التُّجِيبِي (ت. 487 هـ):

كان عاملاً لأبيه على يابرة لما مات سنة 460 هـ، فاستقل بها وبها حولها. وأثر عنه قول الشُّعْر؛ فمنه ما كتَبَ به إلى أخيه يحيى من يابرة مع نثر، وقد بلغه أنه قدح فيه بمجلسه:

فما بالهم لا أنعم الله بالهم ينوطون بي ذمماً وقد علموا فضلي  
يُسيئون في القول جهلاً وضلَّةً وإني لأرجو أن يسوءهم فعلي<sup>(3)</sup>

واللائح أنَّ يابرة قد عرفت في عهده ازدهاراً سياسياً وحضارياً، لتشيطة الحركة الثقافية، فقد كان عالماً شاعراً، ولذي الوزارتين أبي محمد بن هود في المتوكل أيام سلطانه بيابرة:

(1) رسمت هذه الكورة في المصادر باختلاف كبير، واسمها مشتق من الاسم الروماني Ocsonaba. انظر: بلدان الأندلس: 210.

(2) المقتبس: 107/5.

(3) الحلة السيرة: 104/2.

ابن طلحة الباهري (ت 4523هـ) وعلمه في أصول الفقه

تأمن وتكفي (1) الذي تحشى من الخبر  
حدث بلا حرج عنه وعن عشر  
حتى رأينا فأزرى الخبر بالخبر (2)

يا خائف الدهر يمم أرض يايرة  
وواصف البحر في شتى عجائبه  
وكم سمعنا قديماً عن مكارمه

- العباس بن المتوكل (ت. 487هـ):

صار إليه أمر يابرة بتصير أبيه، بعد احتلال هذا حاضرة بطليوس، واستيثاق الأمر  
له بموت أخيه يحيى المنصور، بعد منافسة طويلة بينهما كادت تُفقد حاهما (3)

- عبيد الله الخزاز، عم محمد بن عبد الله بن مسلمة، المظفر ابن الأظفر  
: (.....؟):

كان عاملاً له عليها، إلى أن قتله ابن عباد في الواقعة الشهيرة بينه وبين ابن الأظفر  
سنة 442هـ (4)

ثالثاً - من قضاتها:

- محمد بن مشعود، أبو عبد الله القرطبي، الخطيب الشاعر (ت. 379هـ) (5):

سمع من قاسم بن أصبغ وجماعة، وكان خطيباً مفوهاً بليغاً شاعراً، وكان يتقعر في  
كلامه وأشجاعه، ويؤدب بالعربية، ثم صار يخطب بين يدي المستنصر بالله

(1) بقي الفعل معطوفاً على سابقة بحرف العلة في آخره، على طريقة من يبقى على حرف العلة رغم وقوع الفعل مجزوماً.

(2) الذخيرة: ق 2 / مج 2 / 805. وقد ورد موضع هذين البيتين في نسخة الحلة السيرة بياضاً، وفات المحقق تحريجهما، فليستدركا على المطبوع: 2 / 166.

(3) المصدر نفسه: 2 / 97-98.

(4) البيان المغرب: 3 / 235.

(5) من: تاريخ العلماء والرواة بالأندلس: 2 / 93، رت: 1359.



(ت. 366هـ) في العيد وفي قُدُومِ الوُفُودِ، ثم ولي قضاء يابرة، قال ابن الفَرَضِيِّ: سمعته مراراً يخطب في جامع الزهراء، ولم يُحدِّث.

- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَكْدَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَكَمَ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَالِحِ الْأَطْرُوشِ، الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْقُرْطُبِيُّ (357-421هـ)<sup>(1)</sup>:

كَانَ شَيْخاً لِابْنِ حَزْمٍ؛ رَوَى عَنْهُ فِي تَصَانِيفِهِ، وَكَانَ فِي رَأْيِهِ وَاحِدَ عَضْرِهِ فِي الْبَلَاغَةِ وَسَعَةِ الرَّوَايَةِ، ضَابِطاً لِمَا قَبْدَهُ. يَرُوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيِّ اللَّخْمِيِّ الْبَاجِي؛ رَوَى عَنِ الشُّيُوخِ وَتَكَرَّرَ عَلَيْهِمْ، وَلَقِيَ كَثِيراً مِنْ مَشَايِخِ قُرْطُبَةَ مِثْلَ: الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَفْرُجٍ، وَأَبِي جَعْفَرِ بْنِ عَوْنِ اللَّهِ، وَيَحْيَى بْنِ مَالِكِ بْنِ عَابِدٍ، وَنَظَرَانِهِمْ مِنَ الْمَشِيخَةِ. وَاحْتِجَّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فَحَدَّثَ النَّاسُ عَنْهُ، وَأَخَذَ عَنْهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ آخِرَ أَيَّامِهِ. وَوَلِيَ قَضَاءَ يَابَرَةَ وَشَنْتَرِينَ وَالْأَشْبُونَةَ وَسَائِرَ الْغَرْبِ، أَيَّامَ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُظْفَرِ بْنِ الْمَنْصُورِ وَأَخِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَوَفَّى بِقُرْطُبَةَ.

قال فيه ابن حزم: «لا أدري أحداً سَلِمَ مِنَ الْفِتْنَةِ سَلَامَتَهُ مَعَ طُولِ مُدَّتِهِ فِيهَا، فَمَا شَارَكَ قَطُّ فِيهَا بِمَحْضَرٍ، وَلَا بِيَدٍ، وَلَا بِلِسَانٍ، مَعَ ذِكَايَتِهِ وَحَزْمِهِ وَقِيَامِهِ بِكُلِّ مَا يَتَوَلَّى!».

رابعا - من أعلام علمائها:

قدَّرد. عبد الهادي التازي أنها «طويلةٌ هي لائحة الشخصيات اليابرية التي كان لها دورٌ في ازدهار الأدب العربي، وكذلك في ازدهار الدراسات الفقهيَّة والمذاهب الإسلاميَّة، سواء داخل الجزيرة أو خارجها»<sup>(2)</sup>، ولكن التتبع بغرضٍ جرد هذه الأسماء

(1) ترجمته في: عيون الإمامة ونواظر السياسة: 67-71؛ رت: 28؛ الصُّلَّة: 1/140؛ رت: 351؛ جذوة المقتبس: 289؛ رت: 396؛ بغية الملتبس: 252؛ رت: 678؛ رسائل ابن حزم: 1/86؛ 3/165؛ 166؛ 169؛ الوافي بالوفيات: 13/96؛ رت: 3818؛ تاريخ الإسلام: 29/56-57.

(2) أبو عبد الله اليابري فقيه مغربي من القرن الرابع عشر: مجلة المناهل المغربية، العدد 25؛ دجنبر 1982م

أفضى بنا إلى أن كشف أسماء هؤلاء الأعلام قصيراً جداً، وفي ظني أنه قلّ علماء يابرة؛ لأنها لم تكن مدينةً علمٍ بمعنى الحواضر الكبرى ذات التركيز السياسي والإداري، ولذلك لم يكتب الاشتهار من علمائها إلا لمن غادرها إلى ضُقعٍ أرحبٍ كإشبيلية أو قرطبة، بل إن ما بلغنا من بعض الأشعار ليُشعر بأنها لم تكن دار مُقامٍ طيبٍ للشعراء والعلماء، وإن بعضهم ليشتكون من المكث بها، على نحو ما قال أحد شعراء الدولة العامرية:

عُوِّضْتُ مِنْ قَرْطَبَةِ يَابِرَةَ      تِلْكَ لِعَمْرِي كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ  
كَأَدَمٍ حِينَ عَصَى رِيَّهَ      عُوِّضَ بِالدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ (1)

وبديهي أن لا يقرّ قراراً من ألف كبرى الحواضر كقرطبة، بموضع هو أدون منها كيابرة، لفوات مصالح شتى، كلقاء العلماء والوفود والسراة والوجهاء الذين يارزون عادةً إلى قاعدة الدولة، وقد تقرّر قديماً وحديثاً أن المثقف يفقد من «الانتشار» والتأثير بالقدر الذي يبعد فيه عن «المدينة العالمية».

وفيما يلي جزءٌ بأسماء من وقفنا عليهم ممن نسبوا إلى يابرة، وكان لهم في سوق العلم نفاقٌ قلّ أو كثر.

- ابن عبدون اليابري (.... - ؟...) (2).

لعله الجد الأعلى لأبي محمد عبد المجيد بن عبدون اليابري الشاعر؛ فإن يكنه فقد ظهر أن له سلفاً في قرض الشعر، وأياً ما كان، فهذا غير الأعراف بالبت، فقد قال عنه الحميدي: أديب شاعر، كان في حدود الأربع مئة أو نحوها، لم أجده له عندي إلا قوله في الخيري:

(1) الذخيرة: ق 3/ مج 2: 673-674.

(2) من جلدرة المتبس (ط بشار): 593-594 رت: 1970 بغية المتبس: 502 رت: 1573.





ومنها في المدح:

حياءٌ يَغْضُ الطَّرْفَ إِلَّا عَنِ الْعُلَا  
وَعِرْضُ كِهَاءِ الْمَزْنِ فِي الْحَزْنِ (1) بَلْ أَنْقَى  
وَفَضْلُ تَمِيرِ الْمَاءِ قَدْ خَضَّلَ الرَّبَا  
وَعَدْلُ مَنِيرِ النَّجْمِ قَدْ تَوَرَّ الْأُقْصَا  
بَلِّغْنَا بِتُعْمَاكَ الْأَمَانِيَّ كُلَّهَا  
فَمَا بَقِيَتْ أَمْنِيَّةٌ غَيْرَ أَنْ تَبْقَى،

- عبد المجيد بن عَبْدُون، أبو مُحَمَّد (ت 529هـ) (2):

من فحول شعراء الأندلس، مولده ووفاته بياطرة، على أنه كان يَضَجُّ من سُكْنَاهَا،  
«وهو يكرِّرُ هذا في شعره:

أنا يا ابنَ سَيْفِي يَعْزِبُ سَيْفِكَ الَّذِي  
هَجَرْتُ إِلَيْكَ الْأَقْرَبِينَ مُهَاجِرًا  
إِذَا شِمْتَهُ لَمْ يَنْبُ وَأَخْبِرُهُ تَعْلَمُ  
فَعَارٌ عَلَى الْعَلِيَاءِ سُكْنَايَ بَلْدَةً  
وَلَمْ أَرْضَ أَرْضًا كُلَّ سَاكِنِيهَا عَمِ  
كَبْلَدَةٍ عَالِي الْأُفُقِ مِنْ دُونِ أَنْجُمِ (3)

وقد تنبّه ابنُ سعيد إلى جَرَيَانِ اسمِ يابرة في شِعْرِ ابنِ عبدون، فقال إنه «كثيراً ما  
يذكرها في شعره» (4). وقد عرفَ عن نفسه قدرَ شاعريته فقال:

(1) الحَزْنُ: ما غلظَ من الأرض.

(2) مصادر ترجمته ونماذج من شعره ورسائله: رايات المبرزين: 99، رت: 38؛ القلائد: 417-428؛ العنية  
لعياض: 171-172؛ رت: 74؛ الذخيرة: ق 2 / مج 2: 668-727؛ الخريدة: (قسم شعراء المغرب  
والأندلس): 2 / 103-106؛ رت: 12؛ الصلّة: 2 / 311-312؛ رت: 738؛ وفيها: «عبد المجيد  
ابن عبد الله بن عبد ربه الفهري»؛ صلة الصلّة: 4 / 43-44؛ رت: 64؛ المغرب: 1 / 374-376؛  
المعجب: 62-69؛ 124-129 (وبه رسالتان)؛ المطرب: (أصالة: 180؛ وما بعدها إلى 187 استطرادات  
لغوية؛ عَرَضاً: 22؛ 23؛ 24؛ 27)؛ فوات الوفيات: 2 / 388-393؛ رت: 301؛ رسائل ومقامات  
أندلسية: 172؛ 176، ومع هذه جواب ابن أبي الخصال؛ مجلة دعوة الحق: عدد 3، السنة الخامسة،  
1962: 35-37.

(3) الذخيرة: ق 2 / مج 2: 690-691.

(4) المغرب: 1 / 374.



سَوِّتُ أَشْبَاحَ الْفَاطِمِيِّ وَقَدَّسَ أَرْوَاحَ الْمَعَانِي لَهَا نَقْدِي وَتَهْدِيْبِي (1)

واشتهرت رائيته في بني الأفتس، حتى قال المراكشي صاحب المعجب «وفيهم [بنو الأفتس] يقول الوزير الكاتب الأبرع ذو الوزارتين أبو محمد عبد المجيد ابن عبْدُون من أهل مدينة يابرة، قصيدته الغراء، لا بل عقيلته العذراء، التي أزرّت على الشّعر، وزادت على السّحر، وفعلت في الألباب فعل الخمر، فجلّت عن أن تُسامى، وأنفت من أن تُضاهى، فقل لها النّظير، وكثّر إليها المشير، وتساوى في تفضيلها وتقديمها بأقل وجريير، فله هي من عقيلة خدر قربت بسهولة حتى أطمعت، وبعدت حتى عزّت فامتعت... لصحة مبانيها، ورشاقة ألفاظها، وجودة معانيها، سلك فيها أبو محمد رحمه الله طريقة لم يسبق إليها، ووردت شذرة لم يزاخم عليها، فلذلك قلّ مثلها لا بل عديم، وعزّ نظيرها فما تؤهّم ولا عليم؛ وهي:

الدَّهْرُ يَفْجَعُ بَعْدَ الْعَيْنِ بِالْأَثْرِ فَمَا الْبِكَاؤُ عَلَى الْأَشْبَاحِ وَالصُّوْرِ (2)

- عيَّاش بن فرج بن عبد الملك بن هارون الأزديّ المقرئ، من أهل يابرة وسكن قرطبة، يكنى أبا بكر (في نحو 540هـ) (3):

أخذ القراءات عن أبي بكر خازم بن محمد، وأبي القاسم بن النّحاس، وأبي بكر عيَّاش بن الخلف البطليوسي، وروى عنهم وعن أبي الوليد بن رشد، وأبي محمد ابن عتاب، وأبي زيد عبد الرّحمن بن محمد بن براج، وأبي الحسن عليّ بن أحمد القيسي، وأبي بكر عبد الله بن طلحة المفسر، وأبي طلحة عليّ بن طلحة، وغيرهم.

(1) الذخيرة: ق 2 / مج 2: 699.

(2) المعجب: 62، ون القصيدة وهي في 67 بيتاً في الذخيرة: ق 2 / مج 2: 720-724 وفوات الوفيات: 2 / 388-391؛ وقد شرحها ابن بدرون، ونشر نصّها رينهارت دوزي بليدن سنة 1846م، في 308 ص، دون الحواشي والقهارس ومقدمته الفرنسية المهمة ذات الصفحات 41.

(3) من: التكملة (بشار): 3 / 460-461؛ رت: 2977؛ الدليل والتكملة: س 5 / القسم 2: 486؛ رت: 883؛ صلة الصلّة: ق 4 / 167؛ رت: 335؛ بغية المتمس: 410؛ رت: 1257.

وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْقِرَاءَاتِ وَالْعَرَبِيَّةِ، مَعَ الصَّلَاحِ وَالزُّهْدِ وَالْفَضْلِ وَحَسَنِ الصَّوْتِ وَالتَّجْوِيدِ، أَقْرَأَ بِالْجَامِعِ، وَأُمٌّ فِي مَسْجِدِ أُمِّ هِشَامٍ، حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ حَفْصٍ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، وَأَبُو جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْخَطِيبِ.

- أَخَذَ مِنْ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيِّ، مِنْ أَهْلِ يَابُورَةَ، وَنَشَأَ بِإِشْبِيلِيَّةَ بِكُنَى أَبِي الْعَبَّاسِ (ت. نحو 620هـ) (1):

وَهُوَ أَخُو الْأَسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ. أَخَذَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ الْعَرَبِيَّةَ، وَسَمِعَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرْقُونَ، وَكَانَ نَحْوِيًّا أَدِيبًا عَرُوضِيًّا، وَلَهُ فِي ذَلِكَ تَأْلِيفٌ أَخَذَ عَنْهُ.

- طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيِّ الْيَابَرِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ (ت. 642هـ) (2):

أَدِيبٌ أُنْدَلِسِيٌّ. نَزَلَ إِشْبِيلِيَّةَ، وَتَوَفَّى بِهَا. لَهُ شِعْرٌ وَخَطَبٌ، وَ«مَعْجَمٌ» بِمَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ.

- أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْنِ الْيَابَرِيِّ الْإِشْبِيلِيَّ (ق 7هـ) (3):

مَتَّصِفٌ عَرَّفَ بِهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْحَاقِمِيُّ (ت. 638هـ) فَقَالَ: «كَانَ» (4) بِإِشْبِيلِيَّةَ، مِنْ أَفْضَلِ النَّاسِ (5)، كَثِيرَ الْجِدِّ وَالْإِجْتِهَادِ وَالتَّقَشُّفِ، كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَالنَّحْوَ بِجَامِعِ الْعَدَبِ (6) بِإِشْبِيلِيَّةَ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ، غَامِضًا فِي النَّاسِ، اعْتَكَفَ عَلَى كَتَبِ أَبِي حَامِدٍ. قَرَأَ لَيْلَةً تَأْلِيفَ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ أَحْمَدَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَامِدٍ، فَعَمِيَ، فَسَجَدَ لِلَّهِ مِنْ حِينِهِ وَتَضَرَّعَ

(1) من: التكملة (بشار): 1/ 216؛ رت: 282. ون: الذيل: 1/ 133؛ رت: 197؛ بغية الوعاة: 1/ 313؛ رت: 588.

(2) من بغية الوعاة: 2/ 19-20؛ رت: 1328.

(3) من: شرح رسالة روح القدس في محاربة النفس: 126.

(4) كلمة مزيدة.

(5) سترد للمؤلف تكرار هذا الوصف.

(6) صُحِّفَ فِي الرِّسَالَةِ إِلَى «الْعَدِيسِ». انظر تعليقنا عند ذكر وظائف الياقوبي.

وأقسم أنه لا يقرؤه أبداً ويذهبه؛ فردَّ الله عليه بصره. وكان من فضلاء الناس. لقيت أيضاً أخاه مثله، نودي به عند موته «جنتين اثنتين»<sup>(1)</sup>، «لبنى زين»<sup>(2)</sup>.

- إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن القاسم الكلبي، أبو إسحاق، يعرف باليابري (ت. 636هـ):<sup>(3)</sup>

«رَحَلَ حَاجًّا وَلَقِيَ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ فِي صَفْرِ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَخَمْسَ مِئَةٍ، فَسَمِعَ مِنْهُ. وَلَهُ أَيْضًا سَمَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ. وَكَانَ ثِقَّةً عَدْلًا، مُحْتَرَفًا بِالتُّجَارَةِ. وَحُدِّثَ عَنْهُ، فَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ فَرْتُونَ. وَكُتِبَ عَنْهُ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيِّ الْفَقِيهَ».

- رَضِيُّ الدِّينِ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْيَابَرِيِّ (....-....)<sup>(4)</sup>؟:

ورد ذكر اسمه ضمن من قرؤوا أو رووا نسخة عتيقة من منهاج النووي (ت. 677هـ)، كُتبت سنة 828هـ، وهي محفوظة تحت رقم 620، ضمن مخطوطات مكتبة الكلية الإسلامية، جامعة بشاور، باكستان<sup>(5)</sup>.

- محمد بن سعيد بن حميس، أبو عبد الله اليابري<sup>(6)</sup> الصوفي (....-....)<sup>(7)</sup>؟:

غربي سكن إشبيلية كثيرا، كان صدرا في شيوخ الصوفية في وقته، صنّف في التصوف وما في معناه كتابا حسنا سماه «المنتقى من كلام أهل التقى».

(1) هكذا على الحكاية، ولتسبق السجعة.

(2) لاحظ أنه يابري إشبيلي، إمام بجامع العديس، يقرئ النحو والقرآن، ويتهمم بكتب الصوفية، متشكك من أفناء الناس؛ فهل يكون له فوق شبه الاكتساب، شبه الانتساب؟

(3) من: المقفى الكبير: 1/ 234-235؛ رت: 262.

(4) لا شيء يدل على منتمى الرجل، وقصارى ما درأنا إلى إثباته نسبته إلى يابرة إن سلمت هذه من عوادي التصحيف.

(5) فهرس المخطوطات العربية في باكستان: 1/ 185؛ رت: 312.

(6) انفراد ابن خير بتحديد نسبه إلى يابرة، دون بقية المترجمين الذين ينسبونه إلى غرب الأندلس دون تخصيص.

(7) ترجمته في: الغنية: 91-92؛ رت: 28؛ فهرسة ابن خير: 302؛ التكملة: 1/ 345-346؛ رت: 1226؛ الذيل والتكملة: 6/ 197؛ رت: 563.

- علي بن محمد بن يوسف بن عبد الله الفهمي اليابري الضرير: (ت. 617هـ) (1):

ترجم له ابن عبد الملك ترجمة حفيظة؛ منها: «سكن سلائم مراكش... وتلا في إشبيلية بالسبع على أبي بكر بن خَيْر وأبي الحسن نَجَبَة، وبغرناطة على أبي عبد الله بن عَرُوس وأبي محمد عبد المنعم بن الخُلوْف، سنة ثمان وستين وخمس مئة، وسمع منهم، ومن أبي عبد الله بن الغاييل وأبي العباس بن مضاء وأكثر عنه؛ وأجاز له من أهل الأندلس أبو إسحاق ابن قرقد، وأبو الربيع الحُشَني، وأبو زيد السُّهيلي، وأبو عبد الله القباعي، وأبو القاسم: ابن بَشْكَوَال وابن الحاج، وأبو محمد بن عبيد الله وسواهم، ومن أهل المشرق أبو الطاهر السُّلَفي وابن عَوْف. روى عنه أبو عبد الله: ابن سَلَمَة الشَّاطِبي ابن الأديب وابن عليّ البطليوسي الموصلي.

وكان حافظاً للقرآن العظيم، مجوداً له عارفاً بالقراءات قائماً عليها، آية من آيات الله في حُسن الصوت، أخذاً بطرف صالح من العربية، ذا حظ من رواية الحديث ذكياً فهماً يقظاً ضريراً.

- ابن قلابيل اليابري، أبو الحسن (ق 6هـ) (2):

روى عنه أبو محمد شعيب بن عيسى الأشجعي اليابري.

- إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم الكلبي، من أهل بلنسية (3)، أبو إسحاق اليابري (ت. 636هـ) (4):

استروح د. بن شريفة أن يكون هو المقصود بالذكر، في قصيدة أرسلها أبو بحر صفوان ابن إدريس إلى بعض إخوانه في مرسية، يشتكي من مقامه في شاطبة،

(1) مصادر ترجمته: التكملة: 3/230؛ رت: 578؛ الذيل والتكملة: 1/399؛ رت: 674؛ الإعلام للمراكشي: 9/68؛ رت: 1380.  
 (2) ذكر عَرُوساً في الذيل: س 4/131.  
 (3) أثبتناه ضمن المسرد لأن نسبه ليابرة مشهورة، فلعله طارئاً على بلنسية.  
 (4) التكملة: 1/144؛ رت: 446؛ الذيل والتكملة: س 4: 140؛ أديب الأندلس أبو بحر التيجيبي: 54-56. والظن به أن يكون هو المتقدم قبل في الصفحة 29.



جاء في آخرها:

أما وأبي إسحاق إنَّ تشوُّقي  
وما كنتُ أذري قبل يومٍ وداعه  
فيا أرضُ تدميرٍ وأنتِ احتملتِ  
حُسامٌ بكفِّ الأريحية مُرَهَفٌ  
فليس للإنسي ولكن لملاكٍ  
إليه ليدعُو عبَّرتي فتجيبُ  
حقيقةً هذا الدَّمعِ كيفَ يصبُ  
حبيباً له المجدُّ الصَّريحُ حبيبُ  
وسهمٌ لأكبادِ الحُسودِ مُصيبُ  
تَنَزَّلُ مِن جَوْ السَّماءِ يصبُ

ولا مانع يمنع منه، فقد ورد في فهرسة المتتوري إسناد رواية شعر صفوان من طريقه. ولعله الذي روى عنه أبو مروان عبد الملك بن عبد الله التتوخي، في قول ابن عبد الملك: «روى عن الحاج أبي إسحاق بن عبد الله اليابري»<sup>(1)</sup>.

- طلحة بن الحسين بن عليّ اليابري (....-؟...)<sup>(2)</sup>؛

روى عن شريح.

- محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد بن الأسعد بن حزم الأمويّ النَّحويّ اليابريّ (545-618هـ)<sup>(3)</sup>؛

ولد يابرة وأخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف، والعريّة عن ابن ملكون وأبي الوليد بن تام، وتأدّب بهم، وسمع على الحافظ أبي بكر بن الجدد كتاب سيّويه

(1) الذيل والتكملة: س 5 / 1: 22؛ رت: 42.

(2) من الذيل والتكملة: س 4: 160؛ رت: 300.

(3) مصادر ترجمته: التكملة: 2 / 115-116؛ رت: 303؛ المغرب: 1 / 258؛ رت: 181؛ الذيل والتكملة:

6 / 235-236؛ رت: 681؛ البلغة: 225؛ رت: 325؛ برنامج شيوخ الرعيني: 79-80؛ رت: 27؛

183؛ غاية النهاية: 2 / 157؛ رت: 3082؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: 52؛ بغية الوعاة:

1 / 121؛ رت: 204؛ إشارة التعيين: 315؛ رت: 186؛ نفع الطيب: 3 / 476؛ 336.

بقراءة أبي محمد بن حوط الله، ولقي أبا زيد السُّهيلي، فسمع عليه بعض كتابه المسمّى بالروّض الأنف في شرح السير لابن إسحاق... ولم تكن له عناية بالرواية، غلب عليه التحقُّق بالعربية والقيامُ عليها والعُكُوفُ على التعليم بها وبالقرارات، وكان من أهل التيقُّظ والفهم... وكان يميل في عربيته إلى مذهب ابن الطّراوة، ثم غلب عليه ذلك، فشرّد عن الجمهور. قال فيه أبو الحسن الرُّعيني<sup>(1)</sup>: وهو كان أستاذًا إشبيليةً المشار إليه، المفضّل على سِوَاهُ بالعدالة، وحسن السّمت، وجودة التعليم، ووقار المجلس. وأنشد له ابن سعيد<sup>(2)</sup>:

بَدَا هَلَالٌ فَلَمَّا      بَدَانِقُضْتُ وَتَمَّا  
كَأَنَّ جَسْمِي فِعْلٌ      وَسِخَرَ عَيْنِيهِ لَمَّا

- أحمد بن سعيد بن عبد الله بن حكم السكوني، من أهل يابرة، وبالنسبة إليها كان يعرف، يكنى أبا العبّاس (...-...)(3):

لَقِيَ مَكِّيَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بَقْرَطِبَةَ، وَسَمِعَ مِنْهُ تَأْلِيْفَهُ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ، وَحَدَّثَ بِهِ عَنْهُ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

- شعيب بن عيسى بن علي بن جابر بن عديّ الأشجعيّ اليابري، أبو محمد، نزيل إشبيلية (ت 538هـ)<sup>(4)</sup>:

أَخَذَ الْقَرَاءَاتِ عَنْ خَالِهِ أَبِي الْقَاسِمِ خَلْفِ بْنِ شُعَيْبٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ مُفْرِجِ الْبَطْلَيْوْسِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ عِيَّاشِ بْنِ مَخْرَاشٍ... وَأَجَازَ لَهُ الْبَاجِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ عَبَّادُ بْنُ بِيْرْحَانَ

(1) برنامج: 80. وفي هذا النقل دخض لنيز ابن سعيد، وغضه من خلقه.

(2) المغرب: 258 / 1.

(3) مصادر ترجمته: التكملة (بشار): 1 / 86-87 رت: 160؛ الذيل والتكملة: 1 / 120؛ رت: 164.

(4) مصادر ترجمته: التكملة: 4 / 136-137؛ رت: 393؛ الذيل: س 4: 131؛ رت: 248؛ صلة الصلّة: ق 4: 222؛ رت: 443؛ معرفة القراء الكبار: 2 / 936؛ رت: 653؛ غاية النهاية: 1 / 328؛ رت:

1427؛ بنية الوعاة: 2 / 4؛ رت: 1249.

وأبو القاسم بن رضا، وأخذ عنهم. وكان مقدماً في صناعة الإقراء، حافظاً مجوداً معللاً، وله في ذلك تواليف. وشارك في اللغة والعريّة وتصدّر للتعليم بجميعها، أخذ عنه أبو بكر بن خَيْر، وأبو الحسن هشامُ بنُ أبان، وأبو الحسن نجبة بن يحيى وغيرهم.

- خَلَفَ بنُ شُعَيْبِ بنِ سَعِيدِ القَيْسِيِّ؛ من أهل يابرة، يكنى أبا القاسم (....-...؟)(1):

لَقِيَ أَبَا مُحَمَّدٍ مَكِّيَّ بنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَخَذَ عَنْهُ القَرَاءَاتِ، وَتَصَدَّرَ بِبَلَدِهِ للإقراء. وَبَعَثَ مِنْ حِلِّ عَنْهُ: ابنُ أُخْتِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ شُعَيْبِ بنِ عَيْسَى الأَشْجَعِيِّ اليابريّ؛ ذكره ابن خَيْر (2).

- عبد الملك بن عيَّاش بن فرج بن عبد الملك بن هارون الأزديّ، أبو الحسن (ت. 568هـ)(3):

من أهل يابرة، وسكن أبوه قرطبة ونشأ هو بها. أخذ عن أبيه. وكان يسمّى الزاهدَ يورعه وفضله. وصحب بني حمدين وكتب لهم أيام قضائهم، ثم استخدمه السلطان بعد ذلك في الكتابة فنال دنيا عريضة وعدل عن طريقته الأولى، فقال في ذلك:

عصيتُ هوى نفسي صغيراً فبعدمًا      رميتُ الليالي بالمشيب وبالكيبر  
أطعتُ الهوى عكس القضية ليتني      خلقتُ كبيراً وانتقلتُ إلى الصغر

(1) انظر: التكملة (بشار): 1/ 453؛ رت: 832.

(2) قلت: لعله ذكره في غير الفهرسة؛ فإن لم أقف فيها على تسميته.

(3) مصادر ترجمته: التكملة: 3/ 82-83؛ رت: 198؛ الذيل والتكملة: س 5/ 2: 486؛ رت: 883؛ صلة الصلة: ق 3/ 244؛ رسائل موحدية - بروفنصال - (رسالة من إنشائه: 93-95؛ تاريخ كتبها: 553 هـ؛ 138-141؛ 141-149؛ تاريخ كتبها: 564 هـ)؛ رسائل موحدية - عزوي - (رسائل من إنشائه: 94-97؛ تاريخ كتبها: 561 هـ؛ 98-105؛ تاريخ كتبها: 562 هـ؛ 121-123؛ تاريخ كتبها: 564 هـ)؛ وكلها منقولة عن المن بالامامة، وهي ثمة مع شعر ونثر: (201-207؛ 225-229؛ 233-244؛ 292-295؛ 328-329)؛ الإعلام للمراكشي: 8/ 357-360؛ رت: 1233؛ نفع الطيب: 4/ 327.

وكان مع تقدّمه في الآداب وتصرّفه في الشئ مشاركاً في النظم، من أبرع الناس خطأً وأحسنهم وراقّةً. وكانت له من الولاية منزلةً جليلةً، وكان مُمدّحاً.

- مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَهْرِيِّ الْيَابَرِيِّ، أَبُو الْقَاسِمِ (....-....؟) (1):

كَانَتْ لَهُ رَحْلَةٌ إِلَى الْمَشْرِقِ، سَمِعَ فِيهَا مِنْ أَبِي ذَرِّ الْأَهْرَوِيِّ؛ وَذَكَرَهُ ابْنُ الدَّبَاغِ وَقَالَ: أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ ابْنُ أَخِيهِ الْكَاتِبُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

«له تأليفٌ في الكلام على حديثِ النبي ﷺ: «خُذِي فِرْصَةً مُمْسَكَةً» (2). ذكر ذلك عياضُ القاضي في برناجه (3) ولم يسمّه».

- خَلْفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَابَرِيِّ، وَصَاحِبُ الصَّلَاةِ بِهَا، أَبُو الْقَاسِمِ (....-....؟) (4):

يَحَدِّثُ عَنِ السَّفَاقِسِيِّ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو الْقُرَيْ، حَدَّثَ عَنْهُ بِالرِّسَالَةِ الْوَاعِيَةِ (5) فِي الْأَعْتَادَاتِ مِنْ تَأْلِيْفِهِ، أَبُو الرَّبِيعِ سَلِيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَمَّادِ الْقُرَيْ.

- عَلِيُّ بْنُ خَلْفِ بْنِ سَلْمَانَ الْيَابَرِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ (....-....؟) (6):

رَوَى عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عَزْرَوَانَ.

(1) مصدر ترجمته: التَّكْمِيلَةُ: 4/ 78؛ رت: 222؛ وَذَكَرَ عَرَضاً عَلَى أَنَّهُ عَمُّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّاعِرِ فِي الْغُنْيَةِ: 171.  
 (2) قوله: «خُذِي فِرْصَةً مُمْسَكَةً» بفتح السين، قيل: مطوية بالمسك، وقيل: ذات مسك أي جلد، أي قطعة صوف بجلدها، أو من الإمساك بجلدها؛ لأنه أضبط لها. وقال القُتَيْبِيُّ: مُمْسَكَةٌ أَي: مَحْتَمَلَةٌ فِي الْقُبُلِ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِكَسْرِ السِّينِ أَي ذَاتُ مِسَاكٍ. وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «فِرْصَةٌ مِنْ مِسْكِ» رَوَى بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا، وَبِالْفَتْحِ قَبْلَهَا الْأَصْلِيُّ وَرَوَاهُ مُسَلِّمٌ. أَي قِطْعَةٌ جِلْدٍ، وَبِالْكَسْرِ: قِطْعَةٌ مِنْ مِسْكِ الطَّيِّبِ الْمَعْلُومِ، وَهِيَ رِوَايَةُ الطَّبْرِيِّ عَنْ مُسَلِّمٍ وَبَعْضِ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ، وَكَذَا رَوَاهَا الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ. وَيَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِهِ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدِي، فَطَيِّبًا، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلِي، فَالْمَاءُ كَافٍ». مِنْ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ لِعِيَاضٍ: 1/ 378.  
 (3) الْغُنْيَةُ: 171.

(4) التَّكْمِيلَةُ: 1/ 242؛ رت: 827 (أصالة)؛ 4/ 88؛ رت: 258 (عَرَضاً).

(5) طُبِعَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِاسْمِ «الرِّسَالَةِ الْوَاعِيَةِ» بِالْفَاءِ، وَذَلِكَ غَلَطٌ.

(6) مِنْ: الذَّيْلِ وَالتَّكْمِيلَةِ: س 1/ 5؛ 207؛ رت: 401.



- عمر بن خَلَف بن محمد بن عبد الله اليَابُرِيّ، أبو حَفْص بن اليَتِيم (ت. 527هـ) (1):  
 روى عن أبيه، ورحل إلى القاضي أبي الوليد الباجي وأخذ عنه، ولم يكن أحد من  
 أصحابه فوقه في علم الأصول والاعتقاد، وله في ذلك تواليف كثيرة مع معرفة بالطب  
 وقرض الشعر، وكان منقبضاً عن أهل الدنيا، وعلى خلق في الكرم والإيثار بَدَّ النَّاسَ  
 فيه، لا يُبْقِي لِنَفْسِهِ قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً، وَرَبِمَا وُضِعَ عِشَاؤُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَأْتِيهِ السَّائِلُ فَيُدْفَعُ  
 إِلَيْهِ بِجَمَلَتِهِ وَيَطْوِي لَيْلَتَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ بِثِيَابِ لِبَاسِهِ مِثْلَ ذَلِكَ. روى عنه أبو عبد الله  
 ابن خَلَف الألبيري. توفي بقصر أبي دَانِس.

- عمر بن فرج اليَابُرِيّ (....-؟...) (2):

روى عن أبي الحجاج الأَعْلَم.

- يعيْش بن مُفَرِّج بن سعيد اللّخميّ اليَابُرِيّ نزيل حمص الأندلس، أبو البقاء  
 (....-؟...) (3):

يكنى أبا مُحَمَّد وأبا البَقَاء، ويعرف باليابري لأن أصله منها. روى يَبْلَدِهِ عَنْ  
 أَبِي الْقَاسِمِ الْهُزْرِيِّ، سَمِعَ مِنْهُ «جَامِعُ التَّرْمِذِيِّ» فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعٍ مِئَةٍ، وَعَنْ  
 غَيْرِهِ. وَرَحَلَ حَاجَا فَسَمِعَ بِالإِسْكَانْدَرِيَّةِ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيّ، وَأَبِي طَاهِرِ السُّلْفِيِّ فِي  
 سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ. وَكَانَ شَيْخًا مَتَوَاضِعًا مَنَقِبُضًا عَنِ النَّاسِ. حَدَّثَ عَنْهُ  
 أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ بِشْكَوَالٍ بِأَشْيَاءَ مِنْ رِوَايَتِهِ؛ مِنْهَا: «الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاويِّ وَالرَّوَاعِي»  
 لِلرَّاهِرْمَزِيِّ وَ«الْأَرْبَعُونَ حَدِيثًا» لِابْنِ وَدْعَانَ، سَمِعَهَا مِنْهُ بِإِسْبِيلِيَّةِ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ  
 ثَلَاثِينَ وَخَمْسٍ مِئَةٍ، وَأَغْفَلَ ذَكَرَهُ. وَحَدَّثَ عَنْهُ أَيْضًا أَبُو بَكْرٍ بْنُ خَيْرٍ، وَكُنَّاهُ أَبُو الْبَقَاء.

(1) مصدر ترجمته: الذيل: س 5 / 2: 446 متنا وحاشية؛ رت: 766.

(2) من: التكملة (بشار): 3 / 297؛ رت: 2616؛ الذيل: س 5 / 2: 456؛ رت: 793.

(3) مصدر ترجمته: التكملة (بشار): 4 / 215-216؛ رت: 3526؛ معجم السفر: 460-461؛

السلفي: «أبو البقاء يعيش هذا، كان من أهل الأدب البارع ونظم الشعر الرائع، قدم الإسكندرية حاجاً، وسمع عليّ كثيراً، وأنشدني مقطعات من شعره وشعر غيره من متأخري أهل الأندلس (1)، وهو يابري المولّد إشبيلي المنزل، ومن شعره الذي أنشدني قطعة في وصف عشر تفاعات أهداها لصديق له (2):

بعشر تَرُدُّ فَوَادَ العَمِيذِ  
حكى لِيُنْهِنَّ انْتِئَاءَ القُدُودِ  
مُنْمَمَةٌ مِثْلَ وَشِي البُرُودِ  
وحمرتها لَوْنٌ وَرْدِ الخُذُودِ  
لِعَضِّ نَسِيكَ عَضَّ النُّهُودِ  
فخذها إليك كَنَظْمِ القَرِيذِ  
بذاك أخاك الصَّفِيَّ السُّودِ  
يواتيك أهديت دار الخُلسِ  
على الأيكِ وَرْدٌ وما انْحَضَرَّ عُودُ

بعثت إليك أبا قاسم  
جنتها أكفُ المنى من غصون  
تجلّس من شفتي حُمرة  
يذكرك المسك أنفاسها  
وإن لمَنت أيّ رُمانية  
أتشك بعمدة أيباتها  
وخذها على نزرها وأصلاً  
فلو كنت تُهدى بمقدار ما  
بقيت على الدّهر ما غرّدت

- شاعر بن غنيمة الهاشمي اليابري (.....-.....؟) (3):

له كتاب «سيرة المختار»، وهو مخطوط بتشتريتي تحت رقم 5274، تاريخ نسخه:

892 هـ.

(1) انظر بعضها في المعجم: 272؛ رف: 902؛ 461؛ رف: 1580.

(2) نص المنذري على أنه نقل الأبيات من خط يعيش هذا.

(3) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشتريتي: 1206/2.

- خَلْفُ بن فَتْحِ بن جُودِي القَيْسِيِّ<sup>(1)</sup>؛ من أَهْلِ يَابِرَةَ، وَسَكَنَ قَرْطَبَةَ، يَعْرِفُ بِابْنِ أَبِي المَوْتِيِّ، وَيَكْنَى أَبُو القَائِمِ (ت. 434 هـ)<sup>(2)</sup> .  
 روى عَنْ أَبِي العَاصِي حَكَمِ بن المُنْذِرِ البَلُوطِيِّ، وَأَبِي عَبدَةَ حَسَّانِ بن مَالِكِ، وَأَبِي عَلِيِّ الحُسَيْنِ بن أَيُّوبِ الحَدَّادِ، وَأَبِي حَفْصِ بن مَفْرَجٍ، وَيُونُسَ بن عَبدِ اللهِ القَاضِي، وَمُتَّى ابنِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِمْ. وَأَجَازَ لَهُ: أَبُو ذَرِّ الهَرَوِيِّ فِي سَنَةِ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِينَ. وَأَقْرَأَ العَرَبِيَّةَ، وَهُوَ كِتَابُ «النَّاهِجِ فِي شَرْحِ مَا أَشْكَلَ مِنَ الجَمَلِ لِلزَّجَّاجِيِّ». وَكَانَ يَقْرَأُ بِدَارِهِ بِحَوْمَةِ مَسْجِدِ الإسْكَندَرَانِيِّ مِنْ قَرْطَبَةَ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ.

- عَبْدُ العَزِيزِ بن مَسْعُودِ اليَابِرِيِّ، أَبُو الأَصْبَغِ (ت. 446 هـ)<sup>(3)</sup> .

سَكَنَ قَرْطَبَةَ. لَهُ سَمَاعٌ كَثِيرٌ عَلَى القَاضِي يُونُسَ بن عَبدِ اللهِ، وَاسْتَكْتَبَهُ عَلَى تَقْيِيدِ أَحْكَامِهِ، وَأَقْرَأَهُ عَلَى ذَلِكَ مَنْ تَلَاهُ مِنَ القُضَاةِ بِقَرْطَبَةَ. وَكَانَ فِي عِدَادِ المُشَاوِرِينَ بِقَرْطَبَةَ.

- عَبْدُ اللهِ بن رِضَا بن خَالِدِ بن عَبدِ اللهِ بن رِضَا الكَاتِبِ، مِنْ أَهْلِ يَابِرَةَ، مِنْ الغَرْبِ - وَهُوَ مِنْ رَهْطِ الأَخْطَلِ الشَّاعِرِ - يَكْنَى: أَبُو مُحَمَّدٍ (354-429 هـ)<sup>(4)</sup> .  
 كَانَ مِنْ أَهْلِ الأَدَبِ البَارِعِ، وَالشَّعْرِ الحَسَنِ، وَبِلاغَةِ اللُّسَانِ، وَالتَّصَرُّفِ فِي العُلُومِ. أَخَذَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الزُّبَيْدِيِّ، وَابْنِ القُوطِيَّةِ، وَابْنِ أَبِي الحُبَابِ، وَغَيْرِهِمْ.

(1) فِي الصَّلَةِ: خَلْفُ بن فَتْحِ بن نَادِرِ القَيْسِيِّ.

(2) مِنَ التَّكْمَلَةِ (بِقِسَارٍ): 1/ 449-450؛ رت: 822. وَانظُرِ الصَّلَةَ: 1/ 150؛ رت: 385؛ بَغِيَّةُ الوَعَاةِ: 1/ 556؛ رت: 1168؛ هُدْيَةُ العَارِفِينَ: 1/ 349.

(3) مَصْدَرُ تَرْجُمَتِ الصَّلَةَ: 2/ 299؛ رت: 792.

(4) مَصَادِرُ تَرْجُمَتِ الصَّلَةَ: 1/ 226؛ رت: 590؛ الوَاقِي بِالْوَفِيَّاتِ: 17/ 88؛ رت: 6117.



- عبد الله الياقوتي (ق 8هـ) (1):

هو أبو عبد الله الياقوتي، واسمه محمد، ولكنّه اشتهر بكنيته أبي عبد الله، ولكثرة الاستعمال لم يبق يُعرف إلا بعبد الله الياقوتي؛ وأصله من ياقوتة، إحدى مدن الأندلس، رحل منها إلى المغرب، فجاء الرباط، بعدما أخذ عن شيوخ التربية في وقته، وأسّس زاوية لنفسه بقصد التربية والإرشاد، وهي (2) [الزاوية الغربية التي بُشّلت عن يسار الداخل من بابها الكبير. ومن أجل من أخذ عنه بها، الإمام الشهير العارف سيدي أحمد بن عاشر دفين سلا.

قال أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحضرمي في كتابه السلسيل العذب والمنهل الأمل: إن الشيخ الكبير الشأن، صاحب الكرامات والحالات الحسان، أبا عبد الله الياقوتي، هو معروف القدر، معلوم الحال، أحد شيوخ التربية والمنتخبين الأعلام، وكان يسمي سيدي ابن عاشر بالشاب الأسعد الصالح، وكان يأمر أهل الفضل ممن يلتبس بركة إيناسه والنظر في مصالحه، وأسكنه خلوة في زاويته، وتَسبب له في إقراء الأولاد القرآن، ولم يزل على برّ واستحسان الشيخ أبي عبد الله لحاله إلى أن توفي الشيخ المذكور. انتهى المراد.

وكانت وفاته أوائل القرن الثامن، وضريحه لا زال ماثلاً بظاهر الغلو بالرباط، عليه قبة صغيرة مقصودة للتبرك، ومما كُتِبَ عليها هذه الأبيات:

«هذه القبة ضاقت بهجةً وتجلّت بسُرور الناظرين»

(1) مصدر ترجمته: الاغتباط بتراجم أعلام الرباط: 380-381 (نسخة مخطوطة مصورة منشورة)، معلمة المغرب: 22/7640.

(2) في الأصل: «من».



فاذخُلوها بِسَلَامٍ آمِينٍ<sup>(1)</sup>  
 ما اشتهينا من رياضِ الياسمينِ  
 قد لقطنا ما يسرُّ الناظرينِ  
 وحمدنا الله ربَّ العالمينِ  
 قد تسمّى باليابوريِّ الأمينِ

كُتِبَ السَّعْدُ عَلَى أَبْوَابِهَا  
 قَدْ قَطَفْنَا مِنْ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ  
 وَكَذَا مِنْ كُلِّ زَهْرٍ عَاطِرٍ  
 فَشَكَرْنَا مَنْ حَبَّانَا فَضَّلَهُ  
 إِذْ تَبَرَّكْنَا بِعَبْدِ اللَّهِ مَنْ

ومن قصيدة للقاضي أبي عبد الله محمد [المعطي] بن محمد [الطيب]<sup>(2)</sup> مريئو  
 الرباطي، أنشأها في مدح صاحب الترجمة سنة ثلاث وثلاثين ومئة وألف، يقول فيها:

رفاقي منه وانقلبوا انقلاباً  
 وقوفاً ضارِعِينَ لِمَا أَصَابَا  
 لِمَوْقِفِهِ فَمَا أَسْنَاهُ  
 عَلَى الْأَنْفَاسِ يَزْدَادُ اقْتِرَابَا  
 وَتَسْكِبُ الدَّمُوعُ بِهِ انْسِكَابَا  
 لَهُ مَا إِنْ كَشَفْتُ لَهُ نَقَابَا

إِذَا مَا أُبْتُ مِنْ وَجْهِ وَأَبَا  
 صَرَخْتُ بِهِمْ أَصِيحَابِي إِلَيْنَا  
 لَدَى مَعْنَى تَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي  
 ضَرِيحٌ ضَمَّ مِفْضَالاً هَمَامَا  
 تُشَدُّ لَهُ الرِّكَائِبُ كُلَّ جِينِ  
 وَشِيخٌ كُلَّمَا رُمْتُ امْتِدَّاحَا

(1) كُتِبَ هَذَا الْبَيْتُ مَفْرُوداً عَلَى نَوَاصِي أَبْوَابِ بَعْضِ الْقُصُورِ السُّلْطَانِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ كَمَا فِي قَاسٍ؛ بِإِبْدَالِ «السَّعْدِ» بِ«الْعِزِّ»؛ وَفِي ذَلِكَ إِيْجَاءٌ إِلَى اشْتِهَارِهِ، وَبِدْيَعِ اقْتِبَاسِهِ.  
 وَهَذَا الْبَيْتُ وَالَّذِي قَبْلَهُ عَمَّا كَانَ يُكْتَبُ عَلَى الدُّورِ، أَفَادَهُ غَرَسُ الدِّينِ خَلِيلِ بْنِ شَامِينَ الظَّاهِرِيِّ فِي الْإِشَارَاتِ فِي عِلْمِ الْعِبَارَاتِ (268)، لَكِنْ بِإِبْدَالِ «الْقَبِيَّةِ» بِ«الدَّارِ»، وَبِرِوَايَةِ «وَتَحَلَّتْ فَرِحاً لِلنَّاطِرِينَ»، عَرُضاً عَنْ «تَحَلَّتْ بِسُرُورِ النَّاطِرِينَ».

(2) مَا بَيْنَ الْمُعْتَكِفِينَ زِيَادَةٌ مِنْ إِرْشَادِ الْحَائِرِ لَمُرِينُو، ضَمَّنَ مَخْطُوطَ الْخَزَانَةِ الْحُسْنِيَّةِ رَقْمَ 65؛ ص 152.

الفصل الثاني:

اليابري: مدارك العلم

ومدارج الرحلة



1408 هـ - معجم المؤلفين: 6 / 65 ؛ 6 / 123 .

Biblioteca de al-Andalus: 5 / 475\_476.

### المخطوطات:

1067 هـ - كتاب سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، عرف بحاجي خليفة: 121 و.

### ثانياً - اسمه وكنيته ونسبته:

وقع في المختصر - الذي هو الشق الثاني من الكتاب - سياق اسمه ونسبه على هذا النحو: «أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله». وقد اكتنى بكنيتين: أبي بكر وأبي محمد<sup>(1)</sup>؛ ولذلك وقع في نسخ التكملة تردد بين الكنيتين في موضع واحد<sup>(2)</sup>، والأولى أشهر وأشير.

ووردت نسبة ابن طلحة إلى يابرة في نسخة كتابنا هذا «اليابوري» - بواو قبل الراء - مجودة لا غبار عليها، ولم تقرّ عيني بصحتها لأول الأمر لظني أنها عامية، وقرّ في نفسي أنها خطأ؛ لأنها متسخة بخط متأخر عن خط ناسخ الأصل، ولكن البحث أفضى بنا إلى أن نجد إصفاق نسخ ثلاث من «ذكر بلاد الأندلس» لمجهول<sup>(3)</sup>، على رسم اسم المدينة بواو «يابورة»<sup>(4)</sup>؛ وكذلك وقع في نسخ من جغرافية الزهري<sup>(5)</sup>، (بالعين المهملة)، ووجدت ابن بذرون في شرح البسامة، يورد النسبة بإثبات الواو

(1) التكملة: 2 / 251؛ النسخ: 2 / 648.

(2) 4 / 36؛ حاشية رقم 9.

(3) حققه في نشرة علمية وترجمه بهذا الاسم: لويس مولينا (مدريد، ط 1: 1983 م)؛ ثم أعاد نشره د. عبد القادر بوباية بعنوان تاريخ الأندلس (بيروت: ط 2: 2009 م).

(4) ذكر بلاد الأندلس: 55؛ تاريخ الأندلس: 103.

(5) الجغرافية: 89؛ ر ف: 235.



حيث قال: «... وهنا انتهى الخبر في شرح قصيدة أبي محمد عبد المجيد بن عبدون الياهوري»<sup>(1)</sup>.

ووقع في نزهة المشتاق<sup>(2)</sup> ومعجم البلدان أنها تسمى «يبورة» - من غير ألف بعد الياء -<sup>(3)</sup>؛ ويعدُّ أن يكون هذا كله من وهم النَّسَاح، فلعلَّ وقوعه فرغ عن صحَّة الرواية إلا أنه غيرٌ مشتهر. أمَّا وُرُودُ اسمِها «أبره» كما في خريدة القصر<sup>(4)</sup>، فمما لم يتابع عليه العِماد، ولا حصل عليه اعتياد.

### ثالثاً - مدارج علمه ورحلته:

ولد أبو محمد بيابرة موطنه بغرب الأندلس، ونقِّدُّ أنه تعلَّم مبادئ القراءة والكتابة بهذه المدينة في أحد مساجد أرباضها، حيثُ أضحَّت مجانيَّة التعليم لأبناء المغوزين مبدأ عامًّا<sup>(5)</sup> - إن افترضنا أنه نشأ قليلاً ذات اليد<sup>(6)</sup> - ثم انتقل عن مسقط رأسه في فتاء من سنَّه إلى بَطْلَيْوس، وثمَّة أخذ عن جماعة<sup>(7)</sup> منهم أبو الحرِّم الحسن ابن محمد بن يحيى، عُرِفَ بابن عُلَيْم البَطْلَيْوسي<sup>(8)</sup>، وكان هذا «مقدِّماً في علم اللُّغة والأدب والشعر»، وزاد الفيروزآبادي<sup>(9)</sup> أنه «أستاذ نحوي»، وهو تنصيصٌ لا نعثر

(1) شرح قصيدة ابن عبدون في رثاء بني الأفتس: نسخة الأزهرية رقم 310465 / تاريخ: 96 ظ. ولم يقع التصريح بالنسبة في هذا الموضع من المطبوع.

(2) في ص: 181. وقد وقع ذكرها قبل ذلك في ص 175، برسم «يابورة»، بألف بعد الياء، وواو قبل الراء.

(3) بلدان الأندلس في أعمال ياقوت: 514؛ حاشية رقم 4.

(4) الخريدة (قسم شعراء المغرب والأندلس): 104/2. وظاهرٌ ثمة اعتداده بها في القلائد.

(5) انظر على سبيل التمثيل الجهود المبكرة للحكم المستنصر الأموي (ت. 366هـ) في إقرار مبدأ مجانيَّة التعليم، في البيان المغرب: 240/2؛ 249/2.

(6) لم نجد في مصادر ترجمته ذكراً لوالديه أو أحدٍ من ذويه، ويندُر هذا في الأسر التي توارثت العلم والثناء.

(7) التكملة: 251/2.

(8) المصدر نفسه.

(9) البلغة: 117؛ رت: 102.

عليه في ترجمة أبي الحزم في المصادر الأخرى. وانفرد أبو علي الغساني بأن حلاه بالفقيه<sup>(1)</sup>، وأسند عنه في غير موضع من كتبه<sup>(2)</sup>. والغالب أن اليابري تتلمذ له في النحو أو اللغة والأدب، ولعله قرأ عليه من ضمن ما قرأ شرحه المشهور على أدب الكتاب للقتبي<sup>(3)</sup>، إذ يكون ذلك أهون على الشيخ وأحب إليه، وأخصر للطلاب وأنفع له. ولا يندفع هذا الظن باحتمال أن يكون تلقى عنه قبل تأليفه للشرح، لأن الغساني سمعه من مؤلفه ورواه عنه<sup>(4)</sup>، وذلك بالقطع قبل وفاته سنة 498هـ، وهو تاريخ يدل استصحاب الأصل على أن اليابري كان أوائه بطليوس أو إشبيلية، إذ لا يصادفنا ذكر لصدوره عن غرب الأندلس إلا عند سنة 514هـ لا قبلها.

وقبل هذا التاريخ، سمع صاحبنا على وجه لا نعلمه كتاب سيويه من الحافظ أبي علي الجياني (427-498هـ)<sup>(5)</sup>، وقد يكون سمعه منه في بطليوس كما سمعه هو ثمة أيضا<sup>(6)</sup>.

وبنفس المدينة سيأخذ صاحبنا عن شيخ له خطرته في تشكيل ثقافته، وهو أبو عبد الله ابن مزاجم البطليوسي<sup>(7)</sup>؛ وقد غم علينا تبيينه أول وهلة، فكنته ونسبته إلى جده الأعلى لا تكفي في تتبع خيره في كتب التراجم، وعزوه إلى المدينة يتطلب مزيد احتياط، إذ غالباً ما ينسب العلم في مدونات الأخبار إلى مدينته التي ولد بها أو نشأ

(1) الصلة: 2 / 506.

(2) الصلة: 1 / 127؛ رت: 317. مع ذلك لم نجد لابن عليم ذكراً في متن تقييد المهمل (تحقيق محمد عزيز شمس وعلي بن محمد العمران). وانظر نموذجاً لرواية الغساني عنه في الصلة: 2 / 506-507.

(3) الصلة: 1 / 127؛ رت: 317.

(4) فهرسة ابن خير: 423؛ رت: 875.

(5) البحر المحيط: 4 / 371.

(6) انظر سند اليابري لكتاب سيويه.

(7) التكملة: 2 / 251.

فيها أو استوطنها مدة أو نزل بها بأخرة أو دُفِن فيها. وتحتفظ صلةُ البشكوالي بترجمة أبي عبد الله محمد بن يحيى بن مُزاحم الأنصاري المقرئ الخزرجي (ت. 502هـ) (1) وهذا سكن طليطلة، فمن أين له أن يكون المقصود؟، بيد أنه تُسَعَّفنا عبارةُ الصَّلَة بكون «أصله من أشبونة» (Lisbonne) - وهي عاصمة البرتغال الحالية - في الاستئناس بأنه هو، فبطليوس التي تُسبب إليها لا تبعدُ عن بلدته الأصلية إلا بنحو 240 كيلومترا، ناهيك أن هذه «تبعث لقرطبة حتى انهارت الخلافة، ثم تبعث في عهد ملوك الطوائف لبني الأَفطس ملوك بطليوس» (2)، فكأنه نَزَح إليها باعتبارها عاصمة الملك (3). وعلى كلٍّ، فقد كان الرجل مقرئا محققاً «نهايةً في علم العربيّة» (4)، وهو مؤلفُ كتاب النَّاهج في القراءات بأشهر الروايات (5)، ولا ريب أن اليابري قرأ عليه القرآن وطرفاً من علومه، وكان من نتائج ذلك أن أُشْرِب حُبَّ التفسير وحفظه والقيام عليه»، حتى صار «الغالب عليه» - كما عبّر ابن الأبار (6) - ولعل كتابه الكبير في التفسير يتضمن بعضاً من مرويات ابن مزاحم والنقول عنه، ولكنه لا يُعرف الآن.

ونافلة هذه الإمامة أنها جعلتنا على ذكرٍ من أن اليابري أخذ عن هذا الشيخ ببطلينوس قبل تشريقه، وهو احترازٌ مهمٌ مجدّدٌ مكان اللُّقيا بالأندلس؛ لأنَّ الرجلين معاً كانا من الرّاحلين إلى المشرق!

(1) الصَّلَة: 2/ 440؛ رت: 1236؛ غاية النهاية: 2/ 277-278؛ رت: 3530.

(2) بلدان الأندلس في أعمال باقوت: 196 حاشية رقم 2.

(3) انظر عن بطليوس: المقتبس (232هـ)؛ 267هـ: التعليقات والحواشي: 627-628؛ 649.

(4) غاية النهاية: 2/ 277.

(5) الصَّلَة: 1/ 440.

(6) التكملة: 1/ 17.

أما ثالثُ شيوخِ أبي بكرٍ ببطلْيوس، فهو الأديبُ أبو بكرٍ عاصمُ بنُ أيوبِ البطلْيوسيّ (ت. 494هـ)<sup>(1)</sup>، وكان - حسب البشكوالي - من أهل المعرفة بالآداب واللغات، ضابطاً لها، قيِّدٌ عنه، مع خير وفضل وثقة فيما رواه<sup>(2)</sup>، ولم نكن نعلمُ عنه غير هذا، لولا أن حُلِّيَّ عَرَضاً - في رسمٍ غير رسميه - بالوزير صاحبِ المظالم<sup>(3)</sup>، فيكونُ في الغالبِ ورِعاً آخِذاً من الفقه بنصيب، إذ لا يتولَّى هذه الخطةَ في معهود الأحوالِ إلا من أَمِنَ غَشْمَهُ، وكان على قدرٍ من التفقه يدرأه إلى تشديد الأحكام، والحسنِ في المُعْضَلِ المبهَمِ، وذلك أن «النَّظَرَ فِي المَظَالِمِ مَوْضُوعٌ لِمَا عَجَزَ عَنْهُ القُضَاةُ»<sup>(4)</sup>. وما من شكٍّ أن اليابري روى عنه كتب الآداب والأشعار واللغات، شأن كلِّ تلاميذ الشيخ، كابن السَّيِّدِ<sup>(5)</sup>، وعبد الله ابن نُتَّانِ<sup>(6)</sup>، ومحمد بن رزق الله البطلْيوسيّ<sup>(7)</sup>، وعبد الله بن سفيان بن سيدالَّةِ التُّجِيبِيِّ<sup>(8)</sup>، وقد يكونُ شيخه في النحو، فقد وصفه ابن عبد الملك بالنحويِّ في رسمِ أبي بكرِ ابن زُهر الحفِيدِ<sup>(9)</sup>.

ويحطُّ اليابري الرَّحَالُ بإشبيلية، فيتولى إمامةَ جامعِ العَدْبَسِ، ولم يتولَّه إلا سَرَاةُ الرِّجَالِ وكبار العلماء بعده. ويأخذُ عنه بحمص الأندلس - ظناً لا جزماً - أحمدُ ابن عبد الرحمن بن محمد الأنصاري ثم الغرناطي، يعرف بابن الصَّقْرِ

- (1) التَّكْمِيلَةُ: 251 / 2؛ المُسْتَمْلَحُ: 192. وسقطت كنيته في رسم أبي الخليل مقرِّج بن عبد الله البطلْيوسيّ من التَّكْمِيلَةِ (2/ 199؛ رت: 540)؛ وهو تطبيع.
- (2) الصُّلَّةُ: 2 / 358؛ رت: 973.
- (3) التَّكْمِيلَةُ: 2 / 199؛ رت: 541.
- (4) معالم القربة في طلب الحسبة.
- (5) الصُّلَّةُ: 2 / 358.
- (6) التَّكْمِيلَةُ: 2 / 249؛ رت: 715.
- (7) الذيل والتَّكْمِيلَةُ: 6 / 199؛ رت: 571.
- (8) التَّكْمِيلَةُ: 2 / 250؛ رت: 718.
- (9) الذيل والتَّكْمِيلَةُ: 6 / 399؛ رت: 1076.



(492-569هـ) (1) أصله من سرقسطة، خرج منها والده عبد الرحمن، وعُني به أبوه في صغره فأسمعه كثيراً من الشيوخ وشاركه في بعضهم، فكان منهم أبو بكر. ومع تنقلاته الكثيرة، ومكثه مَدداً ليست باليسيرة بالمريّة وسبتة وفاس، وتولّيه القضاء بمراكش وغرناطة وإشبيلية، لم يبدُ لنا أنسب من إشبيلية للقيّاه باليابري. وقد ذكّر هذا التلميذ بما لا مزيد عليه، بلدينا ابن عبد الملك، وخلع عليه نعوتاً ضافية، وساق من أخباره وشعره جملةً صالحة، وسمى مشيخته الحفيلة، استخلص معظمها من كتاب ابن الصّقر «أنوار الأفكار فيمن حلّ بجزيرة الأندلس من الزّهاد والأبرار»، وهو كتاب لم يتمّه فأكمّله ابنه من بعده (2). ويعسر علينا أن نحدّد أيّ الفنون أخذ هذا عن صاحبنا؛ لأنّه كان جامعاً للعلوم، «محدّثاً مكثراً، ثقةً ضابطاً، مقرئاً مجوداً، حافظاً للفقّه، ذاكراً لمسايله، عارفاً بأصوله، متقدّماً في علم الكلام، عاقداً للشروط بصيراً بعلايلها، حاذقاً بالأحكام، كاتباً بليغاً شاعراً محسّناً، اتقّ أهل عصره خطأً وأجلّهم فيه منزّعاً» (3).

ونأتي إلى شيخ اليابريّ الأكبر أبي الوليد الباجي (ت. 474هـ) (4)، فنجدّه مقدّماً في المشيخة عند كلّ من ترجم لصاحبنا، وتُلفي في المختصر إكباراً وتجلّة من التلميذ لشيخه، فهو يجلّيه بـ«الإمام الحافظ» (5) و«شيخنا» (6) في غير ما موضع، لا جرم أن أقرأ تواليّف شيخه ورواها خارج الأندلس (7)، ويُفصحُ جنوحه إلى اختياراته

(1) ترجمته في: التكملة: 1/ 69-70؛ رت: 202. والنص على التلمذة واقع في الذيل والتكملة: 1/ 223-232؛ رت: 292 وترجمته هناك حفيلة - والإعلام للمراكشي: 2/ 73.  
 (2) الذيل: 1/ 227.  
 (3) المصدر نفسه: 1/ 225.  
 (4) المستملح: 192.  
 (5) ينظر النصّ المحقق: 185.  
 (6) ينظر النصّ المحقق: 227.  
 (7) التكملة: 2/ 23؛ رت: 66.

بمقدار ما يكن له من تقدير علمي، هذا إلى أنه قرأ تواليقه كلها واستقرأها حسبما يظهر من قوله: «هكذا حدثنا به أبو الوليد الباجي الإمام الحافظ رحمته، وهو مذهب في تواليقه رحمته».

ونستشف أنه أوان جلوسه مجلس الدرس من أبي الوليد، كان على قدر من العلم غير يسير جعل بعض زملائه ومشاركيه في السماع، يلتفت إليه فيأخذ عنه أيضاً مثلما أخذ عن شيخه، فتكون رواية أقران؛ ويزداد العجب حين نعلم أن قرينه يابري أيضاً، فإن لم تحجز المعاصرة والاشتراك في المشيخة والانتساب إلى البلد عينه هذا عن الرواية عن أبي بكر، فلظهور شغفه وتمكّنه، والمقصود بالكلام هنا أبو محمد شعيب بن عيسى بن علي بن جابر الأشجعي اليابري، نزيل إشبيلية (كان قيد الحياة سنة 530هـ)<sup>(1)</sup>. ويبقى أنه أخذ عنه القراءات غالباً كما يفهم من عبارة الذهبي في انتخابه من التكملة<sup>(2)</sup>.

وورد على ابن طلحة زمان مقامه بالأندلس عياش بن فرج بن عبد الملك بن هارون الأزدي (ت. نحو 540هـ)، فروى عنه<sup>(3)</sup>، «وكان معنياً بالقرآن العظيم وتجويد حروفه، حسن الصوت به، متقناً أداءه، ضابطاً له، وأكثبه بقرطبة زماناً طويلاً، وأقرأه أيضاً بجامعها الأعظم، فتخرج على يده جمهورٌ نبهائها»<sup>(4)</sup>.

وبين هذا التلميذ وشيخه تشابهٌ في أنحاء شتى، فإن أنت أنعمت النظر في ترجمتها أقيت كأنها التالي يرتسم خطى المتقدم حدو القذة بالقذة، فقد كان عياش يابرياً انتقل

(1) الذيل؛ س 4: 131؛ رت: 248؛ معرفة القراء الكبار: 2 / 936؛ رت: 653؛ غاية النهاية: 1 / 328؛ رت: 1427.

(2) المستملح: 387؛ رت: 817.

(3) الذيل والتكملة: س 5 / القسم 2: 486؛ رت: 883؛ صلة الصلة: ق 4 / 167؛ رت: 335. وترجمته مقتصرة للغاية في بغية الملتصق: 410؛ رت: 1257.

(4) الذيل والتكملة: س 5 / القسم 2: 486. وغاية النهاية: 1 / 607؛ رت: 2482.

إلى قرطبة، «فأمّ بمسجد أمّ هشام، ودرّس به النحو واللغة، وكان يجلس يوماً في كلّ جمعة يعظّ فيه الناس»<sup>(1)</sup>؛ فقد اشتركا في الأصل والنقل وإمامة الصلاة والاهتبال بالنحو والتعاطي للوعظ، إلا أن هذا مكث بقرطبة فلم يُشرّق.

وضاق باليبيري غرب الأندلس أو ضاق هو به، بعد أن استنفد ما عند شيوخه، وأدرك لربّما أن لزومه إمامة جامع العدّيس - على ما فيها من فضل - مُذهب لنضارته مخمّل لذكره، فاستشرفت نفسه للرحلة، وأي مكان أمثل لها من المشرق، حيث مهوى أفئدة المومنين، وقبله صلاتهم، ومدفن نبيّهم؟. وقد ألفت الأندلسيون قبله في رحلة الحج أن يُبحروا إلى المهديّة ومنها إلى الإسكندريّة، فاحتذى حذوهم، وقد صرح في المدخل أنه دخل «الطريق من الأندلس إلى إشبيلية ثم إلى بجاية، وعبر الزقاق»<sup>(2)</sup>، ولا بد أن عبوره بحر الزقاق سابق لوروده بجاية، لا كما يتبادر إلى الذهن من عبارته، وظاهر أيضاً أن بجاية إنما كانت مجازاً إلى المهديّة، وتكاد تكون في النصف من المسافة بين سبتة والقيروان<sup>(4)</sup>.

(1) الذيل والتكملة: س 5 / القسم 2: 486.

(2) «بحر الزقاق هو الداخل من البحر المحيط الذي عليه سبتة، الذي يضيق من المشرق إلى المغرب، حتى يكون عرضه ثلاثة أميال، وهو بساحل الأندلس الغربي، بمكان يقال له الخضراء، ما بين طنجة من أرض المغرب وبين الأندلس، ثم يتسع الزقاق كلما امتد حتى يصير إلى ما لا ذرع له ولا نهاية، وهو مخرج بحر الروم المتصاعد إلى الشام». من الروض المعطار: 294-295.

وأوجز ابن حيان فقال: «مدينة الجزيرة الخضراء: مرفأ بحر الزقاق، الذي عليه العبور من بلد العدو». من المقتبس: 3 / 219.

وأفصح سبّاهي زادته عن علّة التسمية، وذلك أن البحر بين برّ العدو وبر الأندلس كان ضيقاً، وكان في الزمان القديم في سعة الزقاق، وهو من برّ العدو إلى برّ الأندلس عشرة أميال.

انظر: أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك: 47.

(3) مواهب الجليل: 3 / 456.

(4) أطلس تاريخ الإسلام: 156-157؛ خريطة 80.



ابن طلحة اليابري (ت 523هـ) ومختصره في أصول الدين

وقد حلَّ أخيراً بقصبي وجهته وهي المهديّة، وهي مدينةٌ بساحلِ إفريقية، كان يُدخَل إليها من الجانب الغربيّ، لإحاطة الماء بها من جهاتها الثلاث، ولم تُزلْ - والكلامُ للحميريّ - ذات إقلاعٍ وحطّ... مقصداً للسفن الواردة من المشرق والمغرب والأندلس<sup>(1)</sup>. هناك أُلقت صاحبنا سنة 514هـ<sup>(2)</sup>، وأميرُ المهديّة يومئذٍ أبو الحسن عليّ بن [بجبي بن]<sup>(3)</sup> تميم بن المُعزّ الصنهاجي<sup>(4)</sup>، فأذناه لما علِمَ تبرّزه في فنه، وشفوفه على غيره، وتوثقت بينهما العرى إلى حدِّ درأ أبا بكر أن يؤلّف - متطوعاً أو مأموراً - برسم الأمير كتابَ سيف الإسلام على مذهب مالك؛ وهو تأليفٌ وقف عليه ابن الأبار<sup>(5)</sup>، ووجد في فصل الحجّ منه أن اليابري رحل إلى المهديّة في السنة التي حدّدنا آنفاً. وفي إنجازهِ العجلاً لهذا الكتاب على مَبعدةٍ من أصوله مغترباً عن أهله، إيماءً إلى قوّة استحضاره وتمكّنه من الفقه، وبدهيّ أنه مارسه بإشيلية إقراء يوم كان يتقلّدُ خطة الإمامة، وعملاً وقت تَقْلِيدِهِ القضاة، ولعلّه فوق هذا لم يعدم أصولاً صحاحاً ودرواين كباراً في بلاد القرويين، على ما تدلُّ عليه بقاياها النقيصة في رِقادة اليوم.

ويمكنُ أن نخمّن أن اليابريّ ورد على المهديّة عابراً لا مستوطناً، ولكنَّ إحسانَ الأمير دعاه أن يقرَّ بها لسنةٍ وروده وستين بعدها؛ وآيةُ ذلك أن أبا محمّد طاهر بن أحمد ابن طلحة المعافريّ الأندلسي - وهو مقرئٌ مجوّذٌ فاضل - سيَلقاه في مجازِهِ بالمهديّة سنة 515هـ، فيأخذُ عنه<sup>(6)</sup>، كما سمع منه موطاً مالكُ أبو الحجّاج يوسف بن محمّد القيروانيّ

(1) الروض المطار: 561-562.

(2) التكملة: 251/2. ووقع في شجرة النور (130) أن وصوله للمهديّة كان سنة 513هـ، والراجع أنه تصحيف لحق هذا التاريخ كما لحق أسماء وحقائق في الترجمة، نشير إليها في مواضعها.

(3) تنمة من الروض.

(4) تاريخ الفتح العربي في ليبيا: 235.

(5) التكملة: 251/2.

(6) الذيل والتكملة: س 4/152، رت: 276.



سنة 516 هـ (1) بالمهدية غالباً، بضميمة نسبه إلى القيروان وهي مصاقبة لها، والتقارب الزمني يحتمل ذلك أيضاً. «قال الفقيه أبو الحجاج: وسمعتة - يعني الموطأ - على الشيخ الفقيه أبي بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله، حدثني به عن القاضي أبي الوليد الباجي» (2). والباجي يرويه عن يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي، عن أبي عيسى عن عبيد الله بن يحيى عن أبيه عن مالك (3).

وفي إحدى هذه السنوات التي لبث بالمهدية، لقي صاحبنا الزيدوني وروى عنه كتابه في الحديث (4)، كما سندل عليه ونكشف النقاب عن حقيقة اسمه واسم كتابه، لأن كثيراً من الفاه في أحكام الإشبيلي لم يعرفه أو حَبَطَ في تعيينه. وبيانه أن القضاعي (5) أطلق نسبة المؤلف وأبهم تسمية مؤلفه فقال: «فلقي الزيدوني في طريقه وروى عنه كتابه في الحديث»، ونقل عنه المقرئ الترجمة كلها من التكملة، فتصرف في العبارة وحاول أن يزيل هذا الإبهام فأخطأ، ونص كلامه: «رحل إلى المشرق، فروى عن أبي بكر محمد بن زيدون بن علي كتابه المؤلف في الحديث المعروف بالزيدوني» (6). وتأويل ذلك أن استحالت عبارة «اللُّقْيَا فِي الطَّرِيقِ» إلى ما سقنا، مع أن تلك أقوم بما نريد من وقوع الرواية بالمهدية أو أخوازها، فحذفها يفتح احتمالاً لا تُسيغه حقائق التاريخ؛ لأن ذكر الزيدوني كان خافياً في الشرق، وقد أهملته مصادر رجالاته فيما بين أيدينا، فيبقى أنه من أعلام إفريقية وأن لقياه بها. ثم إن ابن الخراط، وهو الأعراف بالكتاب لأنه بنى عليه وانتقده كما سيتلو، يكتني صاحبه أبا القاسم لا

(1) التكملة: 251/2.  
(2) برنامج الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي: 288.  
(3) المصدر نفسه: 287.  
(4) التكملة: 251/2؛ النفع: 684/2.  
(5) التكملة: 251/2.  
(6) النفس: 10.

أبا بكر. وثاني الخطأين أن شيخ اليابري ليس «محمد بن زيدون بن علي»، بل الصحيح فيه أنه «زيدون بن علي السببي»<sup>(1)</sup> القيرواني، وأن اسم كتابه «الكتاب الجامع لنكت الأحكام المستخرج من الكتب المشهورة في الإسلام»، وقد كان من مرويات أبي عبد الله محمد بن علي الرعيني الغرناطي (ت 540هـ)<sup>(2)</sup> عن ابن المؤلف أبي الفضل عبد الوهاب<sup>(3)</sup>، كما رواه القاضي عياض أيضا إجازة عن الوزير أبي جعفر ابن بشتغير<sup>(4)</sup>؛ فبذا عرفناه.

فحصّل من هذا مضافاً إلى كلام التكملة، أن ابن طلحة لقي ما بين 514 و516هـ في طريقه إلى الشرق أبا القاسم زيدونا بالقيروان حيث كان يقيم - أخذاً من حديث ابن عبد الملك عن ابنه<sup>(5)</sup> - فروى عنه الجامع في الأحكام.

ويظهر أن هذا الذي رواه، كتاب حفيّل على نحو ما جمع ابن الخراط الإشيلي في كتابه الأحكام الكبرى، وأنه اشتهر اشتهارا درأ عبد الحق أن يتوقف عنده برهة ليُميّزه من كتابه، ويدلّل على خصوصية عمله وما يضيفه<sup>(6)</sup>، ولأني شيء لم يقع الاقتصار عليه، وهي مقارنة تفيد في التمييز بينهما وتنفع في تبيان قيمة الكتاب ومنهجه، وتعطي صورة واضحة عن واحد من مرويات صاحبه. ونصّ صاحب الأحكام في مقدمته: «ولعلّ قائلًا يقول: قد كان فيما جمع أبو القاسم الزيدوني رحمته ما يُريحك من تعبك، ويغنيك عن نصيبك، فما فائدتك فيما قصدت، وما العائدة التي تعود عليك في هذا الذي جمعت؟!»

(1) صحت في الغنية إلى: «السبيعي»؛ وفي إحدى نسخها المعتمدة «الشيبي».

(2) انظر ترجمته ومصادرها في تحقيقنا لكتاب الحدود الكلامية والفقهية لابن سابق: 22.

(3) التكملة: 1/366؛ رت: 1308؛ المعجم لابن الأبار: 154.

(4) الغنية: 99؛ رت: 31.

(5) الذيل والتكملة: 6/455؛ رت: 1225.

(6) مع أن عبد الحق رحمته، بنى كتابه أيضا على كتاب «المنتخب المنتقى» لأحمد بن عبد الملك، عرف بأبن أبي مروان (ت 549هـ)، وهو كتاب جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوزال الشرع أفاده ابن الأبار في التكملة (بشار): 1/139؛ رت: 162.

فأقول والله المستعان: إن لكل أحد رأياً يراه، وطريقاً يلتمسه ويتوخاه، وإن أبا القاسم <sup>رحمته</sup> أخذ الأحاديث غثها وسمينها وصحيحها وسقيمها، فأخرجها بجملتها ولم يتكلم في شيء من عللها إلا في الشيء اليسير والناذر القليل. وقد ترك أحاديث الأحكام لم يخرجها إذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثها، وإن كان فيها أحاديث معتلة فقد أخرج أمثالها في الوهن، وتلك الأحاديث التي ترك قد أخرجت منها ما يستر الله عز وجل به. وما كان منها فيه علة فقد ذكرتها كما فعلت في سائر ما في الكتب من الحديث المعتل مما أخرجته منها، إلا أن تكون العلة لا توهن الحديث لضعفها أو قلة القائلين بها.

وأيضاً فإن أبا القاسم عمّد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظاً واحداً، ولم يبين لفظ من هو ولا من انفرد به، وقل ما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف في لفظ أو معنى أو زيادة أو نقصان، ولم يبين هو شيئاً من ذلك إلا في النزر القليل، أو في الحديث من المئة أو في أكثر، أو في ما كان من ذلك. وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقاً؛ ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويُعزى كل لفظ إلى الناطق به.

وأما ما كان في الحديث من اختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه وتهذيبه وتلخيصه، حتى يُعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى المختلف.

وأما ترجم <sup>رحمته</sup> على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكتب، لتعرف شهرة الحديث؛ فأخرجته من كتاب واحد، وبلفظ واحد.

وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد، وبلفظ واحد، ليُعرف صاحب اللفظ، ويتميز صاحب النص، وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة.

والحديث إذا جاء من طريق واحد صحيح، ولم يجئ ما يعارضه، فإنه يوجب العمل، وتلزم به الحجة، إذا جاء من طرق كثيرة، وإن كانت النفس إلى الكثرة أميل، وبها أطيب، إذ كانت الكثرة إنما اجتمعت ممن يوثق بحديثه ويعتمد على روايته.

وإن ذكر الحديث في مواضع كثيرة، ومجئته في دواوين عديدة، وشهرته عند الناس، لا يخرجه عن منزلته، ولا يرفعه في الحقيقة عن درجته.

وإنه إذا رجع إلى طريق واحد، حكم له بحكم الواحد، فإن كان صحيحاً حكم له بحكم الصحيح، وإن كان سقيماً حكم له بحكم السقيم، لأن الفرع لا يطيب إلا بطيب الأصل، وكما أن التواتر إذا رجع إلى آحاد حكم له بحكم الآحاد؛ إلا أن يكون الإجماع على عمل يوافق حديثاً معتلاً، فإن الإجماع حكم آخر، وهو الأصل الثالث الذي يرجع إليه؛ وليس ينظر حيثئذ إلى علة الحديث، ولا لضعف الراوي، ولا لتركيبه.

ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم رحمته حديثها إلا كتابا الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج -رحمة الله عليهما- وسائرهما لم يُعرف بالصحة ولا اشتهر بها، وإن كان فيها من الصحيح ما لم يجئ في الكتابين، كما أن فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه، والتبني عليه والتميز له، وإلا كان قارؤه والعامل به يسير في ظلماء، ويخبط في عشواء....» (1).

وتُضعف القرائن برُجحان أن كتباً في الحديث كانت من مرويات صاحبنا إجازة إن لم يكن سماعاً، بضميمة قوله في مطاوي مختصره: «وحكى ابن عباس أن النبي عليه السلام رآه ليلة أُسري به بعيني رأسه. وعائشة تقول: «بعيني قلبه». فلنا صرفُ

(1) الأحكام الشرعية الوسطى: نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش: المجلد الأول: ورقة 4 و5 ظ. ورجعت أيضاً إلى الأحكام الكبرى نسخة دار الكتب المصرية رقم 29 حديث، ولكنها خلو من خطبة الكتاب، ومن فوائدها توقيع الحافظ ابن حجر على إسهاد بالوقف.



القول لمعنى؛ وهو أن الله خَلَقَ له في عينيه أو في قلبه إدراكاً رآه به، ثم نَزَعَ ذلك الإدراك عنه؛ وهكذا حَدَّثَنَا به الفقيه الإمام أبو محمد الصَّقَلِي رحمته (1). إذ الأُشْبَهُ بهذا الكلام أن يكون من فقه الحديث وتعليقات العلماء عند سَرْدِ المتون، ومع ما في عبارة التصريح بالتحديث والتحلّيات المتعدّدة من اعتزاز مفهوم، إلا أن تأثره بشيخه لم يواكبه حَذْقُ صَنَعَةِ الحديث، وهو المُسْتَرَوِّحُ من حُكْمِ ابن صَدَقَةَ الآتي على شيخه أنه مبرّز في الأصلين، مشارك في بَقِيَّةِ العلوم، فَبَدَأَ أن بضاعته فيه مُرْجَاةٌ لتضمينه كتابه في أصول الدين أحاديث ضعيفة وإن نبّه على بعضها (2)، وأدرك مُترجموه هذا الأمر، فقَصَرُوا تَبْرِيْزَهُ على الأصلين والتفسير، فلم يشتهر برواية الحديث وكتبه إلا ما كان من مقرّرات الوقت كموطأ مالك (3)، أو ما أخذَه برسم الإجازة العامّة أو المناولة ككتاب الزَيْدُونِي. فإن انضاف إلى هذا اشتهاره عندما كان من أئمة جامع العَدْبَس بتحليقه بالقصص للعامّة (4) أدركنا أن ذلك مما يزهّدُه في الاقتصار على الصحيح، لخلوّه من كثير مما أُسْرَفَ العامّةُ في حُبِّه والتعلُّق به من سير أسطورية وقصص خرافية.

ولكننا قبل أن نودّع المهديّة، ننبّه إلى أن السّفَرَ إليها لم يكن يسيراً ولا رُحَاءً، فقد حفّت به المخاطر والشُّرُور، وقلّت سبُلُ الأمان، ولقي فيه صاحبنا ما دَفَعَهُ إلى القول في كتاب المدخل: «ولقد لقيتُ في بلاد المغربِ وأنا قاصدٌ الحجّ من المغرب، ما اعتقدتُ معه أن الحجّ ساقطٌ عن أهل المغرب بل حرامٌ؛ لما يركبونه من المخاطرِ» (5). ويبدو أن معتقد

(1) المختصر: 169-170.

(2) ينظر تعليقنا على المنسوب لعلي بن أبي طالب رحمته: «ما حكمتُ مخلوقاً، وإنما حكمتُ كلامَ رَبِّ العالمين» وتنبه المؤلف على خبر: «لا تُقبَلُ مِن شاربِ الخمرِ صلاةٌ أربعين يوماً».

(3) سياتي أن بعض الرواة سمعوه منه.

(4) التكميلة: 251/2.

(5) المغيار المُعَرَّب: 433/1.

اليابري بسقوط الحج لرعي النفس يلزمه فيمن يلزمه، ويبرر مكثه بإفريقية بل يجعل حاجة ملحة لا نكوصاً عن نية الحج ولا قعوداً عنه، ولكن أمير المهديّة الذي كان يفى إلى ظله سرعان ما توارى بالحجاب عند موته سنة 515هـ، وهو سبب وجبة يجدد عنده نية الترحال، ويجعله يزهد في أمن ظرفي ليس معه رقد.

وعلى ما في السفر من نصب وخوف، يأبى الشوق إلى مكة إلا أن يستحث أبا بكر للنفرة مجدداً، فيركب البحر إلى الإسكندرية؛ ولعلها ما لعلها الجغرافيا، نزل غالب علماء غرب الأندلس في تزوجهم الاضطرابي فراراً من اضطراب الأحوال أو رحلتهم إلى الشرق للحج أو غيره بالإسكندرية، وتلقوا عن علمائها، وكان لهم ولوع بالملكث فيها فلم يجعلوها مجازاً فحسب، حتى ليبدو أنهم يتواصون بهذا الأمر خلفاً عن سلف، بدليل تواردهم على الرواية عن علماء بأعيانهم، وقد وقفنا على عشرات الأعلام القروا عصا التسيار بهذه المدينة حين قفولهم إلى بلدانهم، أو اتخذوها مأوى يقرون به نهائياً بعد التطواف الكثير.

ولم يرم صاحبنا عن هذه الخطة، فركب البحر من المهديّة إلى الإسكندرية<sup>(1)</sup> كما ذكرنا، وفي هذه بلا مزية أخذ عن أبي محمد العثماني<sup>(2)</sup>؛ واقتصر أصحاب الصلوات على إطلاق كنيته ونسبته، فتبعته ذكره فخلصت إلى أنه القاضي<sup>(3)</sup> أبو محمد عبد الله

(1) كان هذا الصنيع معلوماً عند الأندلسيين؛ فقد جاز البحر إلى الإسكندرية من إفريقية أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن عبد الوهاب القرطبي، وأسمع على ظهر السفينة كتاب القرية لابن بشكوال؛ كما نص عليه ابن الأبار: 3/109؛ رت: 269. وورد في ترجمة ابن الزيات الطلبي الإشيلي (ت 621هـ) «ثم توجه إلى المهديّة ومنها ركب البحر إلى الإسكندرية». انظر التكملة: 2/292-293؛ رت: 837.

(2) التكملة: 2/251؛ المستملح: 193.

(3) عرفنا أنه كان قاضياً من قول ابن الأبار في رسم فتح بن خلف المقرئ البليسي (... - ...): «رحل إلى المشرق فلقبه القاضي أبو محمد العثماني بالإسكندرية وروى عنه فوائد وتعاليق عن شيوخه».

ابن عبد الرحمن<sup>(1)</sup> العثماني الديباجي<sup>(2)</sup>. وجزمنا بأخذه عنه بالإسكندرية؛ لأن الاستقراء دل على أن ورود ذكر العثماني يقترن باطراد بهذه المدينة؛ ولا يفوت ابن الأبار مناسبة دون أن ينص على أن أخذه عن غيره أو الأخذ عنه كان بها، كما فعل في رسم مترجمين كثر<sup>(3)</sup>.

وفي أخذ العثماني عن اليابري إشهاداً لهذا العالم الطاري بعلو القدر، ولا سيما إذا علمنا أن أبا محمد كان من أعيان أهل المشرق<sup>(4)</sup>، الذين تُستدعى إجازتهم<sup>(5)</sup>، وله مسلسلات<sup>(6)</sup> لا ندري أخذها عنه اليابري أم لا. فإن اجتمع إلى هذا قول أبي عبد الله التُّجيبِي إنه لم يرَ من أخذ عنه ببلاد المشرق «أفضل من أبي [محمد]<sup>(7)</sup> العثماني ولا أزهَدَ

(1) وقع في التكملة (2/176) «عبد الرحمن»، وفي: (3/249)؛ (4/224) «عبد الجبار»؛ والموضع الأول يقتضي من المحقق التنبه إليه. ووجدت في الذيل (1/490) سياق اسمه على المنوال الآتي: «أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الله العثماني».

(2) التكملة: 2/176؛ رت: 452؛ وهذا الموضع أكمل مساق لاسمه فيها.

(3) انظر التكملة: في ترجمة أبي القاسم خلف بن عبد الله الجذامي (... - ...) (1/247؛ رت: 849). وترجمة أبي محمد عبد الله بن محمد الصريحي المرسى (... - ...) (2/260؛ رت: 755). ورسم أبي الحسن موسى بن عبد الصمد بن موسى بن هذيل بن تاجيت البكري القرطبي (466-518هـ) (2/176). ورسم أبي مروان عبد الملك بن عمر بن خلف الشنوثي الإشبيلي (... - ...) (3/84-85؛ رت: 202). وترجمة أبي محمد عبد الكريم بن سعيد الأندلسي (... - ...) الذي كتب عنه الديباجي مُعَشَّرَات الحصري (3/133؛ رت: 322). ورسم القرقابي علي بن أحمد بن عبد الملك بن أحمد بن أحمد بن الخولاني (... - ...) (3/200؛ رت: 507)؛ وقد سمع منه مقامات أبي الطاهر السرقسطي الإشركوني اللزومية (طبع). ورسم أبي الحجاج القفال (ت. 542هـ) (4/206؛ رت: 583). وانظر أيضا المعجم: 253؛ رت: 220. (4) التكملة: 4/224؛ رت: 626.

(5) أجاز العثماني لكثيرين منهم ابن أبي ركب أبي ذر الخشني (535-604هـ). التكملة: 2/188؛ رت: 493.

(6) التكملة: 4/239؛ رت: 662.

(7) زيادة لازمة سقطت من مطبوع التكملة.

ولا أوزع<sup>(1)</sup>، كان لنا أن نعرف أن إشعاع اليابري اجتاز بنجاح حدود غرب الأندلس، وبلغ آفاق المشرق الوسيعة.

وهكذا صار من عادة اليابري أن يصير قبلةً للأخذين حيثما حلَّ، فسمع منه بأرض الكنانة سنة 517 أو 518، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن يعيش اللخمي البلسي (482-556هـ)، وهو من الراحلين عن الأندلس، خرج عنها حاجاً سنة ست وخمس مئة، فأدى الفريضة في آخرها، ثم في سنة سبع بعدها، وانصرف إلى مصر فسكنها نحواً من عشرين سنة، وهناك لقي أبا بكر فسمع منه بعض تواليقه ومن تواليق شيخه أبي الوليد الباجي<sup>(2)</sup>، ثم قفل إلى بلده سنة ست وعشرين<sup>(2)</sup>.

والظنُّ بآبن يعيش هذا أن يكون ممن استقبل اليابري عند وروده مصر لأول مرة، على عادة الغرباء في الأنجياش إلى بعضهم، والتهمُّ بأغراضهم، فهم أنبياء في الغربية.

وأمدُّ الستين على وجازته دالٌّ على أن مصر لم تكن مجازاً عادياً لليابري، وأنه وجدها ما يسليه عن وطنه، وما يؤخره عن وجهته، وقد تكون صحبته لآبن يعيش وأمثاله من بلديته يأخذون عنه ويؤنسون وحشته، علة راجحة لذلك.

وفي تينك الستين أيضاً، يقوى الاحتمال أنه لقي تلميذه وبلديته بالمعنى العلم أبا عمرو عثمان بن فرج بن خلف العبدي (حي سنة 570هـ) وهو سرقسطي استوطن القاهرة<sup>(3)</sup>، وقد كان محدثاً راوية متقناً عدلاً متسع الرواية، أخذ عن اليابري فسمع

(1) في التكملة (4/214): «أروع» وأقدر أنها كما أثبت.

(2) التكملة: 2/23-24؛ رت: 66. وانظر ترجمته في المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي: 170-171.

رت: 154. وليس فيه النص على سماعه من أروك.

(3) الذيل: 1/5: 136.



منه وأجاز له<sup>(1)</sup>. ويعين برنامج أبي عبد الله التجيبي (ت. 610هـ)<sup>(2)</sup>، من مسموعاته عنه، كتاب الموطأ، فيرويه عنه بسنده، وقد مرّ معنا آنفاً.

وما يؤيد أن العامين اللذين ذكرنا آنفاً قد شهدا مقام اليابري بمصر، أن عثمان ابن فرج سمع بمصر في جامع عمرو بن العاص من أبي العباس أحمد بن مكّي البسكري سنة سبع عشرة وخمس مئة<sup>(3)</sup>، وهو خبرٌ يجعل لقيا اليابري بعثمان بمكة بعيدة، لأن عبارة ابن الزبير (ت. 708هـ)<sup>(4)</sup>، تجعل حجّ السرقسطي سابقاً لاستيظانه حاضرة القاهرة، وتجنح بالقرائن أن تكون شاهدةً للقياهما بمصر لا بمكة.

وبمصر أيضاً سيتعدّد تلاميذ الشيخ، وسيشتهر أمرُ معارفه الغزيرة وروايته، حتى يقول ابن المفضل (ت. 611هـ)<sup>(5)</sup> في وفياته: إنه «ذو معارف، روى لنا [عنه]<sup>(6)</sup> غير واحد<sup>(7)</sup>». ويشي هذا بتعدّد تلاميذه بمصر وتسلّل النقل عنه، على قلة ما أنفق فيها من وقت.

لكنني أودُّ أن أسجل هنا قبل أن نتقل مع اليابري إلى مرحلة من مراحل الرحلة، أن لفظة ذكّية من ابن الأبار، كانت كافيةً لتنبّهنا إلى أن شهرة اليابري كانت سابقةً لحلوله بأي بلد، بالنظر إلى أنه كان «من أصحاب أبي الوليد الباجي»<sup>(8)</sup>؛ وهو من علماء الأندلس الذين اشتهروا في المشرقين.

(1) التكملة: 3 / 168؛ المستملح: 173.

(2) برنامج الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي: 289.

(3) التكملة: 3 / 168-169.

(4) صلة الصلّة: 4 / 80؛ رت: 146.

(5) هو علي بن الفضل بن علي اللخمي المقدسي ثم الإسكندراني.

(6) تكملة من معجم البلدان: 5 / 424.

(7) العقد الثمين: 5 / 182.

(8) التكملة: 3 / 168.

وبمكة سترتفع أسهم أبي بكر، مع انشغال وفود الحج كل سنة، فلم يكن حج العلماء الطارئين حينها مخلصاً لأداء الفريضة، ولكن نية التشريك بين ذلك وبين طلب العلم ونشره حاضرة في أذهانهم، وثمة لقيه وسمع منه أبو محمد عبد الله بن صدقة السلميّ الغرناطي<sup>(1)</sup> (....-....؟)<sup>(2)</sup>.

وكانت أصداء اليابري تبلغ علماء الأندلس ممن لم يروه، فيتشوقون للقياء والاطلاع على حقيقة علمه، ويتلقون ركبان طلبة العلم فيستفسرونهم عنه - فيمن يستفسرون عنهم من نجباء الأندلسيين في الغربة - وكيف ظنك بمبلغ هذا الصيت، وأبو بكر الطرطوشي (ت. 520هـ) على جلاله قدره يسأل تلميذه عبد الله ابن صدقة السلميّ الأثيريّ، «عن اليابريّ هذا: كيف رأيتَه؟»، فيجيبه قائلاً: «أما في أصول الدين والفقهِ فما يُشقُّ غبارُه، وأما في سائر العلوم الشرعيّة فهو في كلّ واحد منها واحدٌ من أهله»<sup>(3)</sup>.

وقد ذكروا له بمكة تلميذاً آخر روى عنه، وهو أبو المظفر الشيباني<sup>(4)</sup>، واقتصروا على كنيته ونسبته فحسب، والمقصود أبو المظفر الطبريّ<sup>(5)</sup>، قاضي الحرمين وتاج الخطباء<sup>(6)</sup>، المتوفى بمكة سنة 545هـ<sup>(7)</sup>، وبها سمع منه من سمع من الأندلسيين

(1) نسبة ابن الزبير إلى قرية «شالوس» - حسبما قرأها المحققان - من إقليم الأشر من غرناطة. ن صلة الصلّة: ق 3 / 97؛ رت: 150. لكنها غير مجرّدة في المخطوط، ففيه «شلاوس». ووقع في الروض المعطار (337): «شالوس: مدينة بين جرجان وطبرستان». وهذا هو الأعرف.

(2) المُستملح: 197؛ رت: 427.

(3) المُستملح: 197. ووردت العبارة مأروضة في التكملة، ولم يتحقق المحقق انتماءها إلى الأصل، فألحقها بالحاشية. ن: 2 / 257؛ رت: 477؛ حاشية رقم 1. وانظر ترجمته في صلة الصلّة: ق 3 / 97؛ رت: 150، لكن من دون النص على تلمذته لليابري.

(4) المُستملح: 193.

(5) الذيل والتكملة: س 5 / 2؛ 444؛ س 5 / 1؛ ق 1: 278.

(6) التحفة اللطيفة: 3 / 676؛ رت: 3998.

(7) المصدر نفسه. وفيه خلاف لا يعتد به؛ لأن التقي الفاسي (2 / 152-153) قال: «نقلت وفاته من حجر قبره بالمعلاة، بالمقبرة المعروفة ببيت ابن فهد والشيبانيين». قلت: تأمل اختصاص أسرته بمقبرة خاصة، لتظهر لك قيمتها الاعتبارية في المجتمع المكي.

الطائرئين عليها، كعبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي ليلي الأنصاري المُرسي (ت. 566هـ)<sup>(1)</sup>، وأبو المظفر هذا يروي عنه ابن بشكوال بالإجازة<sup>(2)</sup>.

والمقطوعُ به أنه روى عنه قبل سنة 523هـ، ولسنا على ذكرٍ من كونه في هذا التاريخ كان قاضياً وخطيباً أم أنه سيتحلى بهذا الخطط بعد هذه السنة، ولكن روايته على كل حال مفصحة عن التقدير الذي كان يكتنه علماء البلد للوافد الجديد، وذلك ما ذرأه إلى أن يختار إلقاء عصا التسيار بينهم، إلى أن وافاه الأجل المحتوم.

وقد قال في مطاوي كتابه الذي بين يديك: «وهكذا حدَّثنا به الفقيه الإمام أبو محمد الصَّقْلِي رحمته الله؛ والأوجهُ أن يكون المقصودُ أبا محمد الصَّقْلِي عبد الحق بن محمد ابن هارون السَّهْمِي القُرْشِي (ت. 466هـ)، على أن وفاته المتقدمة تجعل أخذ اليابري عنه بلا مزية غَيْسَانَ صِبَاهٍ أو أول مدارج شيبته، باعتبار أنه قرأ على الباجي وتلقى عنه تواليفه برشم روايتها، فيكون حينها مكتمل الأداة قابلاً لأن يجلس إلى إمام كابي الوليد، فلا يتعدُّ إذاك ما قلناه. أمّا أين أخذ عنه، فمما لا قبل لنا بتقديره، لكون عبد الحق صليبةً من صقلية، ولتردُّده على القيروان وحجَّه مرتين، ووفاته بمصر<sup>(3)</sup>، وهذه كلها مجازٌ لصاحبنا، فيبقى هذا محلَّ نظر، «فاجعله من مباحثك، والله يتولى هُذَّك»!

ووجدنا اليابريَّ من مشيخة أبي بكر محمد بن عبد الله، ابن العربي المعافري الإشبيلي (ت. 543هـ)، إذ سمع منه بمكة<sup>(4)</sup>، ولكن غاب عنا من المعطيات ما يحدِّد أوان السماع بدقة، ولو سكتت المصادر عن تحديد المكان لكان في الأمر سعة، ولأمكن أن يكون تلقيه عنه بإشبيلية قبل رحلته سنة 485هـ، ولكنَّ تعيين مكة

(1) المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي: 253؛ رت: 220.

(2) التحفة: 3/676؛ العقد الثمين: 2/152.

(3) ترتيب المدارك: 8/71-74.

(4) الإهلام للمراكشي: 4/95.



مكاننا للقبيا يجعل فروضا كثيرة تنهاوى، ويفرض وقائع غير مقررة، وأوفا أن اليبيري ردف له زيارة مكة للمرة الثانية المعروفة بعد سنة 519هـ وأنه زارها قبل ذلك. والذي يبقى في اليد مع تعدد الاحتمالات أن لقبيا الشيخين بمكة واقعة بعد سنة 489هـ عند حج ابن العربي، وقبل سنة 495هـ أو أن قفوله إلى الأندلس، وهو مستشكل بما مرأ. وقد قشئت أحكام القاضي وكتبها له أخرى فلم أجد لصاحبنا ذكرا.

## رابعاً - وظائفه ومؤلفاته:

### 1- وظائفه:

#### - إمامة الصلاة بجامع العديس بإشبيلية والوعظ به:

وهو مسجد عتيق أمر بيناته عبد الرحمن بن الحكم، فتم ذلك على يد عمر بن عديس قاضي إشبيلية في سنة أربع عشرة ومئتين<sup>(1)</sup>، فنب إليه، وجدد بناءه - بعد أن اختل واعتل من داخله وخارجه، وتعفت أطراف جوائيز<sup>(2)</sup> المسقف الثابتة على بلاطات الحيطان - أبو يوسف الموحد<sup>(3)</sup>. وتولى إمامته لقيف من أهل العلم؛ فقد علم به القرآن وأم به في صلاة الجهر أبو الحسن الدباج (ت. 640هـ) وفي صلاة السر القاضي أبو جعفر بن منظور<sup>(4)</sup>، وأم به أيضاً عبد الله بن أحمد بن جمهور القيسي

(1) استفيد هذا من وثيقة تأسيس الجامع. وهي نقش تذكاري توصل الأستاذ أوكاتيا إلى قراءته على هذا النحو: ليرحم الله عبد الرحمن بن الحكم الأمير العدل الملهي (الهدلي) الأمر بينان هذا المسجد على يدي (عمر) بن عديس قاضي إشبيلية في سنة أربع عشرة ومئتين، وكتب عبد البر بن هرون. من بحوث إسلامية في التاريخ والحضارة والآثار: 2/466؛ المن بالإمامة: 397.

(2) لعلها جمع كايضة؛ بكاف معقودة، كما تنطق بالعامية.

(3) المن بالإمامة: 396-397.

(4) التكميلة: 3/240؛ رت: 603. معرفة القراء الكبار: 3/1286؛ رت: 1018.



(ت. 592هـ)<sup>(1)</sup>، وولي خطبته بأخرة من عمره قاضي الجماعة علي بن عبد الرحمن الزهري (ت. 643هـ)<sup>(2)</sup>. ولم يزل هذا الجامع مأرزاً لطلاب العلم، يغشون حلقاته، ويفدون لسماع العلماء الجلّة فيه، وقد مرّ معنا أن اليابري كان يخلق فيه للتفسير والوعظ.

### - القضاء والشورى:

عندما عرف أبو جعفر بن الزبير في صلته<sup>(3)</sup> بشعيب بن عيسى اليابري، عدّ من شيوخه صاحبنا أبا بكر عبد الله بن طلحة، وحلّاه بنعوت ثلاثة: «المشاور، الوزير، والحافظ»، فأما الشورى، فقد سبق العاصمي أبا حيان إلى ذكرها، ولكنه انفرد عنه بتخطيط ابن طلحة بالوزارة، وهي زيادة بيان لا تُلْفِيها عند غيره، ونحن نسلّم بها إذ وردت من جهته، فهو أعرف بصقعه وأهليه، دون أن تكون لنا بينة عليها، على أن هذا كله في ظني مرمى قصي، ولعلّ الرجل لم يتسنّم ذرى وزارة قط ولا ارتسم بها، ولكن سموق شأنه دعا العلماء أن يخلعوا عليه خلع الوزارة التشريفية، ويحلّوه بها إمعاناً في الإقرار بأنه رجل سنيم، وهو عرف علمي باذخ جرى عليه لفيق من علماء المرابطين.

ومن زوائد الترجمة عند صاحب شجرة النور الزكية<sup>(4)</sup>، تحليته لليابري بصفة القاضي مرتين ووصفه بالعدل، ولست أدري متى ارتسم بهذه الخطّة ولا أين، لكنّ الميث أولى من النافي، على أن النفس ميّالة إلى تصحيح هذا الخبر، لأنّ المشاور عادة ما يكون أرفع مقاماً من القاضي، فترتهن أحكام هذا بإجازته أو ردّه.

(1) التكملة: 2/ 281؛ رت: 810؛ الذيل: س 4/ 176.

(2) التكملة: 3/ 240؛ رت: 602.

(3) ق 4: 222؛ رت: 443.

(4)

## 2- مؤلفاته:

اشتهر اليابري بتعاطيه صنعة التأليف، وقرئت عليه تصانيفه قيد حياته؛ كما استُفيد من كلام أبي حيان في باب القسم من التسهيل<sup>(1)</sup>، وقرأ عليه ابن يعيش اللخمي بعضها بمصر<sup>(2)</sup>. وعُرف منه هذا الحدق فاستُدعي منه التصنيف<sup>(3)</sup>. ورغم أن النقلة عددوا له ستة كتب على الأقل؛ فإننا لم نظفر منها إلا بالكتاب الذي بين يديك، ولعل نشره يكون حادياً للتعرف على بقيتها<sup>(4)</sup>.

وغالب ما صنّف أبو بكر مجموعات في الأصول والفقهاء<sup>(5)</sup>، اقتصر المترجمون على ذكر بعضها، على أن له كتباً في فنون أخرى كما سيتبدى بعد؛ فمن ذلك:  
- كتاب كبير في التفسير<sup>(6)</sup>.

نفهم من وصف الكبير أن هذا ديوان ضخم لا مختصر مقتصر، مكن صاحبنا من تأليفه «حفظه للتفسير وقيامه عليه»، ولئن لم يصلنا من الكتاب شيء، إلا أننا نستطيع أن نلمح فيه ميسماً خاصاً، هو اهتباله بالقصص والتواريخ كما هو الحال في تفسير الثعلبي (ت. 427هـ) المتقدم عليه، وتفسير الخازن المتأخر عنه بقرنين (ت. 741هـ)، ضرورة أن اليابري كان «يخلق بالتفسير مدة، ويسرّد منه جملاً على العامة»<sup>(7)</sup>؛ ولهذا

(1) أزهار الرياض: 3 / 77-78.

(2) التكملة: 2 / 23؛ رت: 66.

(3) انظر الحديث عن كتابه «سيف الإسلام».

(4) مثاله ما وقع لصديقنا المحقق الأريب د. محمد السليمان الحسني، حين أداه تصفح تحقيقنا لكتاب «الحدود الكلامية والفقهية» لابن سابق الصقلي (ت. 493هـ)، إلى معرفة أن مخطوطاً بحوزته غير معلوم النسبة هو لابن سابق أيضاً؛ حسبما حدثني بذلك. ومعلوم أيضاً أن أفضل سبيل للبحث عن النسخ بعد استنفاد الجهد، هو نشر النسخة اليتيمة.

(5) التكملة: 2 / 251.

(6) أزهار الرياض: 3 / 77.

(7) التكملة: 2 / 251.

قال ابن الأبار إنه كان الغالب عليه مع التخصيص<sup>(1)</sup>، ولهم الإرشاد يعني نفس المعنى فقال في ترجمته: «[كان] حافظاً للتفسير... ذاكراً للتخصيص المتألفه به، وذلك الغالب عليه، وحلق به للعامة تشال على مجلسه»<sup>(2)</sup>.

ومن سوء طالع اليابري أنه ألف كتابه هذا على قدره من رايوس ففستري الغرب الإسلامي، ممن أوتوا حظوة في التأليف، واشتهرت مدوناتهم فيه أي اشتهار، كتفسير الهداية لمكي (ت. 437هـ)، وتفسير المحرر الوجيز لابن عطية (ت. 546هـ)، وأحكام القرآن لابن العربي (ت. 543هـ) وابن الفرس (ت. 597هـ)<sup>(3)</sup>... وقد ضرب هؤلاء بحجاب سميك على غيرهم، لإصفاق الناس على تلقي كتبهم واستغنائهم بها، مع ما في المجايلة وخدمة السلطان والوجهة وطول العمر من جمل تقدم ناساً وتوخر آخرين، ولو تعلق صاحبنا بخدمة كبير لكان لكتابه شأن آخر، ولكثرت نسخة برسم الإهداء والزلفى، ولكان وصلنا منه قليل أو كثير، ولكن كل هذا من طي الغيب فدعك منه، ولرحلة المخطوطات منطق لا ينضبط، وخط سير لا يقتضى. وكيفما كان الأمر، فقد برز صاحبنا في التفسير إلى شأن لزمه الوصف به، حتى قال ابن الأبار: «أبو بكر عبد الله بن طلحة المفسر»<sup>(4)</sup>.

- سيف الإسلام على مذهب مالك:

بؤيه على أبواب الفقه المعروفة، وجعله كما يلوح من عنوانه على مذهب مالك، وألفه للأمير أبي الحسن علي بن تميم بن المعز الصنهاجي صاحب المهديّة. ولعل هذه التسمية الغريبة تلقيب لأبي الحسن، ارتأى اليابري أن يخلد بها ذكره على نحو صنيع

(1) التكملة: 251 / 2.

(2) أزهار الرياض: 77 / 3.

(3) كلها مطبوعة.

(4) التكملة: 36 / 4.

آخرين، ككتاب الصَّاحِبِيِّ، والمتوكِّلِيِّ... وقد وقف ابن الأَبَّار على نسخة من الكتاب وقال: «ذكر في فضل الحجِّ منه أنه رحل إلى المهديَّة في سنة 514 هـ».

وليقف بنا سائق البحث هنيهة نُلِمِح فيها إلى أمرين: أولهما أن كتابا يحتاج إلى مدخل يشبه أن يكون كتابا ضخما لا سُفِيْرًا سَفَرِيًّا؛ وهذا المسلك مطروق من كبار علماء المالكيَّة، فإنه لما ألف ابن رشد الجَدَّ (ت. 520 هـ) كتابَ البيان والتَّحْصِيلِ والشَّرْحِ والتَّوْجِيهِ والتَّعْلِيلِ في مسائلِ المُسْتَخْرَجَةِ، «طلبوا منه أن يضع له مقدِّماتٍ يمهدُ بها في أوَّلِ كلِّ بابٍ منه على غرَّار ما فَعَلَ بالمدونة، وكان حيثُذ لم يُجْرِحِ المقدِّماتِ من مُسَوِّدَتِهَا، فرأى أن يكتفي بالمقدِّماتِ كتمهيدٍ للبيان والتَّحْصِيلِ، واستخْرَجَهَا خالصةً»<sup>(1)</sup>. وقَدَّمَ شهابُ الدِّينِ القَرَّافِيُّ (ت. 684 هـ) بين يدي أبواب الفقه في ذخيرته عشرين باباً في أصول الفقه وقواعِدِ الشَّرْعِ واصطلاحات العلماء، سمَّاها تنقيح الفُصول في علم الأصول، لمن أراد أن يكتبها وحدَّها خارجةً عن الكتاب<sup>(2)</sup>.

وثاني الأمرين، أن الكتابَ أَلْفَ ما بين سنتي 514 هـ - 516 هـ<sup>(3)</sup>، فيكونُ تامُّه في مقدار سنتين أو ثلاث سنين؛ وهو وقتٌ قياسيٌّ لتأليفِ كتابٍ ضخمٍ في فقه مالك.

(1) المقدِّماتُ الممهِّداتُ (مقدمة المحقق): 5/1.

ونصُّ ما في البيان والتَّحْصِيلِ (31-32/1): «وقد كان بعض الأصحابِ سألني أن أمهدَ في أوَّلِ كلِّ كتابٍ منه مقدِّمةً تُنبِئُ عن مسأله من الكتابِ والسنة، وترُدُّ إليها بالقياسِ عليها، مع الرِّبْطِ لها بالتقسيمِ المدونة... فاجتمع من ذلك تأليفٌ مفيدٌ يشتهي أزيدُ من خمسةٍ وعشرين جزءاً، سمَّيته بكتابِ المقدِّماتِ الممهِّداتِ لبناء ما اقتضته رُسومُ المدونة من الأحكامِ الشَّرْعِيَّاتِ، والتَّحْصِيلاتِ المحكِّماتِ لأُمَّهاتِ مسائلها المشكِلاتِ، إلا أنه كتابٌ لم يتخلَّص بعد، فإذا تخلَّص بعون الله تعالى ونُقِلَ من مُسَوِّدَتِهِ إن شاء الله تعالى، وجمعه الطالبُ إلى هذا الكتابِ، حصل على معرفةٍ ما لا يسعُ جهله من أصولِ الدِّياناتِ وأصولِ الفقه...».

(2) الذخيرة: 55/1.

(3) انظر كلامنا عن رحلة المؤلف إلى المهديَّة 52-53.



تذكرة أو كتاب من كتب الإسلام

يعرف في الأندلس في الأندلس لعمدة المالكية بمفاهيم أصولية يُسبَرُ فقه الثنايل، كان  
يعرف بمسئول التي عرفت بالأدهان منذ قديم، قاصرة أصول الفقه على الإمام  
وهذه العلة قال أبو العباس القرافي (ت. 684هـ) في صدر  
بحر أو بيت مذهب مالك في أصول الفقه، ليظهر علو شرفه في اختياره في  
صورة ظهر في الفروع، ويطلع الفقيه على موافقه لأصله أو مخالفته له لمعارض  
حتى يطالبه حتى يطلع على مذركه، ويطلع المخالفين في المناظرات على  
صحة فيدرج كتاب اليايري تحت هذه الباية.

وهو من علماء المالكية بمصر والمغرب يعرفون المدخل إلى كتاب سيف الإسلام  
ويخبر عنه، فنقل عنه في القرن السابع القرافي في الذخيرة ثم في تنقيح الفصول،  
نقله في الموضوعين، وناقداً اقتضاء كلامه جواز استثناء الكل من الكل، مع أن فيه  
هو قد جمهور الأصوليين، وقد سلف له حكاية الإجماع في منعه؛ ونصه في  
سبع أصول: وحكى ابن طلحة الأندلسي في كتاب المدخل له في الفقه: إذا قال  
بماتة أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً؛ في لزوم الثلاث له قولان. فعدم اللزوم يقتضي  
حتمية الكل من الكل، مع أنه قد حكى في منعه الإجماع؛ فهذه خمسة

تذكره في شرحه في شرح خليل، نقل من ينظر في الكتاب ماثلاً بين يديه؛ فتقرر أن الكتاب  
في بلاد المغرب الأقصى، وأن منه نسخة

في فاس، في خزانة ابن الغرديس<sup>(1)</sup> أو غيره، والرَّجَاءُ غالبٌ أن يظهرَ في خُرُومِ خزانة القرويين إن شاء الله. وهذه بعض النقول عنه:

### - الموضع الأول:

قال ابن طلحة في المدخل: «السَّبِيلُ السَّابِلَةُ»<sup>(2)</sup> اسم لا يكاد يوجد له مُسَمًى، فلقد دخلتُ الطَّرِيقَ من الأندلس إلى إشبيلية ثم إلى بجاية، وعبرتُ الزُّقاقَ، وتخيَّلتُ وجودَ السبيل، ثم خرجتُ إلى المهديّة، فلقيتُ في بلاد المغرب ما اعتقدتُ أنَّ الحجَّ معه ساقطٌ على أهل المغرب بل حَرَامٌ، ثم قال: «ولكنَّ الانصرافَ فيما بين الله وبين العبدِ أوَّلَى من

(1) هو محمد بن محمد، ابن الغرديس التَّغْلِبِي قاضي فاس وابن قاضيها (ت. 976هـ) (جذوة الاقتباس: 248 / 1؛ رت: 248): صاحب الخزانة العظيمة التي «حوتُ من نفائس كتب المغرب والأندلس الشيء الكثير، لاسيما كتب الفقه المالكي بأصنافها الأمتها المطولات والمختصرات في الأصول والفروع، والشروح والخواشي والتعليق والطُّرُور، والنوازل والقواعد والوثائق. وقد تسلسل العلم والرياسة في آل الغرديس التَّغْلِبِيِّين بفاس أزيد من سبعة قرون» (المعيار: مقدمة التحقيق: هـ-و).

الأعلى هو بَنَكَاؤُ بن عيسى الغرديس، من علماء مجلِّماسة بالقرن الخامس (ذُكر عَرَضاً في الذيل والتكملة: السُّفر الثامن: 258 / 1)، وهو راوي صحيح البخاري عن أبي ذرِّ الهروي وصاحبه (الغنية: 92؛ التكملة: 331 / 1؛ رت: 1175؛ 350 / 1؛ رت: 1244؛ برنامج شيوخ الرعيني: 75). ويذكرُ الونشريسي من آل الغرديس: علي بن محمد بن أحمد بن عيسى الغرديس، نائب قاضي الجماعة بفاس (المعيار: 367 / 7).

ويكفي من شقوقهم في القديم أن عياضاً لما نزلَ حضرة فاس نزل بدار ابن الغرديس قاضي فاس إذاك (أزهار الرياض: 24 / 1).

وقد بقي بعض عقبيهم فيما نعلم مرتسماً بطلب العلم إلى حدود القرن الثالث عشر الهجري، ففي الخزانة الحسينية مجلِّدٌ تحت رقم 5733، تملكه عبد العزيز بن أبي بكر بن عبد الكبير الغرديس، وهو منسوخ بعد سنة 1200هـ.

وحقيقٌ بأسرة تسلسل فيها العلم والقضاء والكتابة بهذا المعنى أن تُورثَ خزانة حفيظة، كانت هي الأفقون للونشريسي على إنجاز موسوعته.

(2) سبيل سابل: منسوك.

تَقْتَمُّ هَذِهِ الْمَخَاطِرَاتُ؛ وَ﴿لِيَلِيهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾ (1)، ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ فِيهِ مِنْ مَغْرَبٍ﴾ (2) كَتَبَتْ أَيْدِيكُمْ (3) ﴿(4)﴾.

- الموضع الثاني:

وفي مدخل ابن طلحة ما نصه: «وإذا رجعت إلى مقلد رجوع اضطراره كرجل يلهو المسائل كمن يحفظ المدونة والعشبية والواضحة والموازية وما جمع منها بالتوازي ونحو ذلك، فإن استفتيت مثل هذا، فالفرض عليه ألا يفتي في مسألة حتى تنزل حسبما هي في ديوان من هذه الكتب، فيكتب الجواب عنها حاكياً له من غير زيادة ولا نقصان حرف لا في بساط ولا عرف، فيكون كمن يخرج الوصية من داخل الدار إلى رجل عند الباب، فإن زاد أو نقص فالفرض عليه السكوت؛ لأن التقليد فاته والاجتهاد فاته» (5).

- الموضع الثالث:

عرف ابن طلحة الحج بأنه إخلاص النية (6).

- كتاب في شرح صدر رسالة ابن أبي زيد:

بين ما فيه من العقائد (7). وقد اقتصر على شرح المقدمة كما هو ظاهر، خلاف ما فهم بعض المترجمين، فظنوا أنه شرح للرسالة بتامها.

(1) الروم: 3.

(2) صحت في المطبوع: «فيها».

(3) سورة الشورى، الآية: 28.

كتاب في الرد على ابن حزم (ت. 456هـ):

عده ابن الأبار من مؤلفاته<sup>(1)</sup>، وذكره طي فهرسته أبو جعفر أحمد اللبني الفهرري (623-691هـ)، بما يفيد وقوفه عليه والإفادة منه؛ غير أنه لم ينص على موضع النقل منه؛ لأنه ضمن لفظ اليابري في تضاعيف القول، فلم يتخلص كلام هذا من كلام ذلك.

جاء في فهرست<sup>(2)</sup>: «... وإن كان ابن حزم كثيراً ما يتقول على الأشعرية وعلى غيرهم، ويحكي عنهم ما لا يقولونه، وينسب إليهم ما يتبرأون منه وينكرونها؛ لقصور معرفته لعلومهم، وكونه غير بصير بشيء من كلامهم، لأنه إنما قرأ كتبهم وحده، على ما ذكره الإمام أبو محمد عبد الله بن طلحة في كتابه، مما<sup>(3)</sup> توهم بعقله عليه؛ قال: هكذا أرادوا. وهذا غير سديد.

وما ينبغي لأحد أن يتكلم في مذهب أحد [من الناس]<sup>(4)</sup>، حتى يقرأ عليهم، ويفسر له كلامهم؛ فالعلوم غوامض لا ينبغي لأحد أن يتجاسر عليها بعقله. ولجهله بمذاهب القوم صدر منه ما صدر. ولا يشك في أن الرجل حافظ، إلا أنه إذا شرع في تفقه ما يحفظه، لم يوفق فيما يفهمه؛ لأنه قائل بجميع ما يهjis له!.

ولئن انثلج صدري لنسبة الكلام أعلاه لأبي عبد الله دون أبي جعفر، فلنصاعة بيانه وانحيائه إلى التزام الموضوعية في النقد، والاستمسك بعصم الحليم في الرد، وطلب التحلة للخضم بالتعلل له، وتحري إنصافه في معرض المساقفة...؛ وهي أمور تكاد تفتقد في ما تحققت نسبه للفهرري من نقول؛ إذ نراه ثوراً ثابرتة في التشنيع على

(1) التكملة: 251/2؛ المستملح: 192.

(2) الصفحة: 83.

(3) كذا في الأصل؛ ولعلها: «فما».

(4) زيادة اضطررنا إليها ليستقيم الكلام.



ابن حزم، حتى ألحقه بالبهايم والمجانين<sup>(1)</sup>، ونسبه إلى التخليط والهديان والهدر<sup>(2)</sup> والحق، وألحقه بالكفرة<sup>(3)</sup>، وجرده من كل فضيلة. وبين السبيلين: النقد والنقض، شقة سافرة، وبعد ما بين المشرقين.

ويدلنا النص المتقدم على وجازته أن بنية الكتاب قائمة على سوق كلام ابن حزم، ثم الرد عليه، على طريقة الفنقلة، مما يستتبع بالضرورة اطلاع اليابري على كتب ابن حزم قبل ذلك. ولعل صاحبنا بعد هذا قد ساق أسانيدَه إلى كتب الاعتقادات في رده، لإعلائه من شأن الرواية والتلقي، وليكون في أمانة من أن يُرمى بمثل ما رمى به خصمه من اعتداد بنفسه وتشيوخه للصحائف دون العود إلى الأسانيد.

ولنا أن نساءل عن علة عزم اللبلي - كما صرح به<sup>(4)</sup> - على أفراد تصنيف مخصوص للرد على ابن حزم، مع ما يُستروح من نقله عن كتاب اليابري من كفايته، وما يُستشف في شهادته لصاحبه بالإمامة من ريادته. فنقول: إن الداعي إلى ذلك أن كتاب أبي عبد الله كان لا جرم كبير الجرم، وأبو جعفر مغرئ بالاختصار - كما هو ظاهر في كتبه الموجودة، وما بقي وصفه من المفقودة<sup>(5)</sup>؛ فرأى أن ييسر السبل في تلخيص الردود على الحزمي في سفير لا تذهب بقارئه المذاهب في تحصيل براهينه وأدلتها.

(1) فهرست اللبلي: 84.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 88.

(4) المصدر نفسه.

(5) أكبر كتب الفهري في مجلد، كتخفة المجد الصريح ووشي الحلل. وما دونها وهو الغالب، صغير أو جزء؛ كرفع التلبس عن حقيقة التجنيس (نسخة القرويين)، وبغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال (تحقيق جعفر ماجد، ط تونس، 1972: 105 ص)، وفهرسته الصغيرة (تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد أبو زينة الواقعة، ط بيروت، 1988: 162 ص من القطع الصغير، نصاً ونقدياً وفهارس)، وبرنامج... (تحقيق...)

- كتابٌ مشتملٌ على جُمَلِ علمِ أصولِ الدِّينِ:

يذكرُ فيه - على حدِّ قوله -: «سُبِّةُ المخالفين فيه والانفصالَ عنهم والردَّ عليهم»<sup>(1)</sup>. ولعله الكتابُ عينُه الذي إليه الإشارةُ بقوله: «والدلائلُ على حَدِّثِهِ [يعني العالم] وأنه لم يكنُ ثمَّ كانَ كثيرةً، غيرَ أني عدلتُ عن ذكرِ غامضِها المبنيِّ على العَرَضِ والجوهرِ... لأنِّي قد ذكرته في كتابٍ غيره، فأغنى عن إعادته»<sup>(2)</sup>.

وأيدينا صِفْرًا إلا من هذا المختصر، فلذلك لا نعلمُ شيئاً عن كتابه المبسوط. وقد نقل ابن رسلان الرَّملي الشافعي (ت. 844هـ) عن اليابري في لمع اللوامع في توضيح جمع الجوامع<sup>(3)</sup>، ولم نقف عليه فلا ندري أيَّ كتبِ ابنِ طلحةَ عنه النقل.

- هذا الكتاب:

سيأتي الكلامُ عنه.

خامساً - منثورات:

1- ابن طلحة اليابريَّ علّمان:

ينقل أبو حيان كثيراً في ارتشافِ الضَّرَبِ<sup>(4)</sup>، عن محمد بن طلحة بن محمد ابن عبد الملك بن خَلَف بن أحمد الإشبيلي المعروف بابن طلحة (ت. 618هـ)، من كتابه «بُغية الأمل»؛ وهو من موارد الشَّاطِبيِّ في المقاصد الشَّافِية<sup>(5)</sup> أيضاً، وإطلاقُه لابن طلحة دون تمييزٍ موقعٌ في الإبهام والاشتباه بينه وبين صاحِبنا.

(1) انظر هذا الكتاب: 136.

(2) انظر هذا الكتاب: 141.

(3) توارد على تحقيق هذا الكتاب برسم المايجستير باحثان هما: يوسف بن سليمان العاصم وخالد بن مساعد الرويتع، بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برسم السنة الدراسية 1425هـ.

(4) انظر فهرسه: 2625 / 5.



ولم يزل يشبهان حتى جاء ذلك على العلامة ابن غازي فقال: «وفي اعتقاد محكم أن ابن طلحة هذا النعماني، خلاف الفقيه صاحب المدخل»، وأن حفظه من مسألة الاستثناء اللسان دون الفقه<sup>(1)</sup>.

وهو اشتباه له ما يبرزه:

- أوله واقع في النسبة إلى الجد الأعلى.

- وثانيه واقع في النسبة إلى المدينة.

- والثالث توأطوهما على فن عرفا بالتبريز فيه؛ فكلاهما نحوي شهير<sup>(2)</sup>.

وقد جرَّ الاشتباه الذي سببه الاختصار على إطلاق «ابن طلحة» عارية عن أي تقييد، إلى ورود التعريف باليابري وتمييز غيره عنه، ضمن طرر أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي على أجوبة كان رفعها إليه ابن غازي، وسماها بالإشارات الحسان المرفوعة إلى حبر فاس وتلمسان، وضمَّنها المقرئ بتمامها في الأزهار<sup>(3)</sup>، وأصل الكلام فيها استفسار الونشريسي عن «أبي العباس العشاب<sup>(4)</sup>»، الذي نقل عنه ابن عرفة في فصل الاستثناء من كتاب الطلاق<sup>(5)</sup>. ويجدر بنا سوق طرف من هذا السجال لفائدته في هذا الباب: «وأما أبو العباس العشاب الذي عرف بابن طلحة، فلا يعرفه مجل سيادتكم إلا من كلام ابن عرفة، وكأنه مؤرخ.

(1) الأزهار الرياض: 77/3.

(2) لكليهما ترجمة في كتب طبقات النحاة.

(3) 87-66/3.

(4) توفي سنة 736 هـ. انظر ترجمته في: كتاب العمر لحسن حسني عبد الوهاب: 161/1؛ طبقات المفسرين: 66/1.

(5) يعني كتابه المسماة...

قال أحمد المقرئ - وفقه الله - : أُلْفِيْتُ عَلَى طُرَّةِ هَذَا الْمَحَلِّ بِخَطِّ سَيِّدِي أَحْمَدِ الْوَائِشِرِيِّ رحمته الله مَا نَصَّهُ : قُلْتُ : أَبُو الْعَبَّاسِ الْعَشَّابُ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ طَلْحَةَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ (وَقَدْ وَهَمَ فِيهِ ، وَعُرِّفَ فِي تَرْجُمَةِ مَوَاقِعِ الشَّهَادَاتِ بِابْنِ الْخَبَّازِ النَّحْوِيِّ) : هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُرَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْعَشَّابِ [...] .

ولنرجع إلى تكميل كلام ابن غازي .

قال رحمته الله : نعم ، ابنُ طَلْحَةَ الَّذِي عُرِّفَ بِهِ <sup>(1)</sup> : هُوَ شَيْخُ مُحَمَّدٍ الْأَعْرَجِ <sup>(2)</sup> الزُّنْحَشَرِيُّ ، قَرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَ سَيَبُورِهِ بِمَكَّةَ - شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى - ؛ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ شَيْخِنَا الْأَسْتَاذِ سَيِّدِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكَبِيرِ - بَرَّدَ اللَّهُ تَعَالَى ضَرْبَهُ - ... وَفِي اعْتِقَادِ مَحَبَّتِكُمْ أَنَّ ابْنَ طَلْحَةَ هَذَا النَّحْوِيُّ ، خِلَافُ الْفَقِيهِ صَاحِبِ «الْمُدْخَلِ» ، وَأَنَّ حَظَّهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ اللَّسَانُ دُونَ الْفَقْهِ . فَإِنَّ صَحَّ عِنْدَ سَيِّدِنَا أَنَّهُ هُوَ ، فَلْيُقَدِّنَا بِهِ مَتَطَوَّلًا مَا جُورًا مَشْكُورًا .

قال أحمد المقرئ - وفقه الله - : وَجَدْتُ عَلَى طُرَّةِ هَذَا الْمَحَلِّ بِخَطِّ سَيِّدِي أَحْمَدِ الْوَائِشِرِيِّ رحمته الله مَا نَصَّهُ : قُلْتُ : بَلْ هُوَ هُوَ ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَابَرِيِّ <sup>(3)</sup> ، نَزَلَ <sup>(4)</sup> إِسْبِيلِيَّةً ، أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ ، الْأَوْلَى أَشْهَرُهُمَا ... .  
ولنرجع لكلام الإمام ابن غازي .

(1) حَسَى الْمُحَقِّقُونَ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالُوا : «أَيُّ الَّذِي عَرَفَ بِابْنِ الْخَبَّازِ النَّحْوِيِّ ، كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الصَّفْحَةِ» .

(2) هَذَا النَّعْتُ مِنْ ابْنِ غَازِي رَدُّ فِعْلِ عَلَى وَسْمِ الزُّنْحَشَرِيِّ أَهْلَ السَّنَةِ بِأَقْبَحِ النُّعُوتِ وَأَفْحَشِهَا فِي بَيْتَيْنِ شَهِيرَيْنِ لَهُ ، وَتَجَدُّ صَدَيٌّ لِهَذَا أَيْضًا فِي كِتَابِهِ دَرَّةَ الْحِجَالِ . نَ تَعْلِيْقُنَا عَلَى بَيْتَيْنِ لِلزُّنْحَشَرِيِّ فِي تَحْقِيقِنَا لِنَكْتُ الْبَسِيْلِي : 207 / 2 وَمَا بَعْدَهَا .

(3) ضَبَطَ الْمُحَقِّقُونَ الْبَاءَ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ خَطَأٌ .



فإن جئت: وثم ابن طلحة آخر، وهو مخاطب أحد بني زغبوش<sup>(1)</sup> بقصيدة مدحية زائفة الروي، هائية الوصل، حسبها ذكر ابن عبد الملك في تكلمته<sup>(2)</sup>.

وقد رجعت إلى المبسوط لابن عرفة فوجدت ما نصه: «وفي المحصول<sup>(3)</sup> وغيره: الإجماع على فساده. القرافي: لابن طلحة في «أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً» قولان: أحدهما ينفعه استنأؤه. اللخمي: شرط نيته قبل إتمام اليمين. فإن كان مستثنياً<sup>(4)</sup> صح في المستغرق؛ فلا يلزم في «أنت طالق واحدة إلا واحدة» شيء<sup>(5)</sup>، إن قال نويته في محل لو سكت لم يلزمه شيء، لأنه طلاق بلفظ دون نية...»<sup>(6)</sup>. وليس في هذا الموضع من

(1) ذكر عراً من بني زغبوش: أبو عبد الرحمن عبد الله بن القاسم بن زغبوش المكناسي في الذيل: ص 5/ق 1: 161؛ 2/462؛ ولا تُعرف له ترجمة، على أنه من «أسرة الزغابشة بمكناسة الزيتون، الذين بادروا إلى تأييد الدولة الموحدية أول ظهورها، فقتل منهم المرابطون جماعة، ونال من بقي منهم جاهاً كبيراً عند الموحدين».

وأبو عبد الرحمن هذا هو القائل:

أقصر فإن الذي تراه	من اكتحالٍ بالقلتين
دخان قلبٍ قد أحرقته	نيرانُ حزنٍ بغير مئين
فصعدته أنفاسٌ وجدي	فحلّ مني بالناظرين
وانظر إلى ذا الرماد منه	كيف تبدى بالمرقنين
فحب آل النبي حثم	على البرايا وفرض عين

ولا يزال إلى اليوم جامع بمكناس يعرف بجامع «صابئة بن زغبوش». انظر زواهر الفكر لابن المرابط: 1/239؛ الذيل والتكملة: ص 8/2؛ 468؛ متناً وحاشية. (2) أزهار الرياض: 3/75-78.

(3) في النسخة: «المحصل».

(4) في النسخة: «مستثنياً» وهو تصحيف.

(5) لعلها أن تكون كذلك.

(6) المختصر الفقهي لابن عرفة (نسخة خزائن ابن يوسف رقم 454): غير مرقم.

مختصر ابن عرفة تعريف بابن طلحة، وقد يكون عَرَّفَ به في الشَّهَادَاتِ كَمَا ذَكَرَ  
الونشريسي (1).

ولمَّا لم أَقِفْ على تعريف ابن عرفة بابن طلحة المقصود عنده، فلا يتوجَّه لي تحيُّر  
أصابَ تعيينه أم وَقَعَ في الاشتباه.

وقد بحثتُ عن بعض اختيارات الزمخشري التي شايِعَ فيها شيخه اليابري فلم أختزِ  
بشيء، ومع أني وجدتُ د. فاضل صالح السامرائي يقول في أصل المشتقات: إن الفعْلَ  
والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر، واختاره عبدُ الله بن طلحة اليابريُّ  
أستاذ الزمخشري، وهو يحيلُ في هذا على شرح التصريح للأزهري، إلا أن العودَ إليه  
كشَفَ أنَّ الموضوعَ مجملٌ لا يُصَارُ فيه إلى تعيينِ أيِّ «ابنِ طلحة» المقصود إلا بقرينة  
والقرينةُ غائبةٌ، ولم أدرِ مستندَ الباحث في الجنوح إلى اختيار صاحِبِنَا دون ابنِ طلحة  
الآخر. ونصُّ ما في الشرح: «وَزَعَمَ ابنُ طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس  
أحدهما مشتقا من الآخر» (2).

## 2- بين اليابري وكتاب سيبويه والزمخشري:

### أ- إمامة اليابري في النحو:

نما يستوقف مَلِيًّا في مُسَرِّدِ مؤلفات أبي محمَّد خلَّوْها من أيِّ وضع معلوم في النحو،  
على شِدَّةِ عارضته فيه، وعرُوِّ تحلياته عن تحلية «الأستاذ»، مع جَرَيَانِ العُرْفِ «أنه لا  
يُلَقَّبُ بالأستاذ في المغرب إلا النَّحْوِيُّ الأديب» (3). فهل يكونُ اشتباهُ نسيته بنحويِّ كبير  
كمحمَّد بن طلحة الإشبيلي المعروف بابن طلحة (ت. 618هـ)، قد حَسَمَ الصِّقَّةَ لصالح  
الأخير باعتبارِ أغلبيِّ في وضوحها؟، وإن كان ذلك لا يتوجَّه أيضا، لأنه ليس وراء

(1) تخلو أسفار نسخة ابن يوسف من كتاب الشهادات.

(2) شرح التصريح على التوضيح: 492 / 1.

(3) خريدة القصر (قسم شعراء المغرب والأندلس): 571 / 3.

فه نراءة الفصل الثامن اليمري مدارك العلم والدرج...  
فرد سيويه والمعرفة التامة به تبرز، ومن يستحق صفة «الأستاذ» إن لم يستحقها القائم  
بصحيح الكتاب وبيان معناه؟!.

ولكن الناقد ابن عبد الملك، لم يفقه التنصيص على هذا الملحظ من ترجمة الرجل  
في حفظ لنا منها كتاب أزهار الرياض، وهي جليلة الفائدة؛ لأن من جاء بعده  
نصّف فيها، فاختصر أو حذف بعض عبارات ظنها من حشو الكلام؛ فمن ذلك  
قوله «[كان] ماهرًا في النحو»، فإنها على دلالتها مما خلت منها كتب التراجم، وهي  
عبارة مهمة ولا سيما إذا ما اعتبرنا استقلالها ولم تكن مجدودين بالعشور على كلام  
أبي حيان الوارد بعد. وقد استعاض عنها ابن الأبار - مع كونه متقدمًا على  
ابن عبد الملك - بقوله: «كان ذا معرفة بالنحو والأصول»، وبينها وبين عبارة الذيل بون  
يعرفه كل من تذوق الأساليب العربية. ويبدو أن المراكشي عرف شأؤ الرجل في  
النحو، فلم يتابع عبارة القضاعي، واختار عبارة تنم عن قدر الرجل، وزاد بعده  
قوله: «وكانت له معرفة تامة بكتاب سيويه، وبسببه ارتحل إليه الزمخشري من خوارزم  
تراءته عليه»<sup>(1)</sup>. ولم ينبّه ابن الأبار إلى هذا الأمر ولا أشار إليه.

ولكن النحوي الذي سيجلو الغبار أكثر عن مكانة الرجل، يبقى أبا حيان  
الأندلسي، الذي وضّح قدر تجلته له، وقضده في رفع الجهالة عنه، وتعريف الناس  
به، حين لم يرض بأن يقول إنه «رجلٌ من أصحابنا»، حتى أردفه بقوله «من أهل  
جزيرة الأندلس»، وترقى به بعد ذلك ليكيّل له أوصافاً يقدرها قدرها كل من عرف  
مكانة أبي حيان في نحة العربية. وهو بعد قد ذكره على الأقل في اثنين من كتبه؛ ذكره  
في شرح التسهيل في باب القسم كما مرّ، وذكره في تفسيره البحر المحيط، وثاني  
الموضعين مما خفي على جمهرة الباحثين، لأنه جاء عرضاً في وقفة لأبي حيان مع  
الزمخشري، وإليك النص بتمامه: «وأما قول الزمخشري «... وهذا وأمثاله...» إلى آخر

فلا مراء، فهو يدل على أنه جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه، وقلت مسيح من جوارزم في شيبته إلى منحة شرفها الله تعالى، لقراءة كتاب سيبويه على بعض أصحابنا من أهل جزيرة الأندلس، كان مجاوراً بدمانة، وهو الشيخ الإمام العلامة المشاور أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله الأندلسي من أهل يابرة من جزيرة الأندلس...».

### • أولاً - نسخة الياقوت من كتاب أبي بشر:

وقر في ذهني لأول وثوقي على عزو نسخة من الكتاب لابن طلحة، أن اختصه محمد ابن طلحة الإشبيلي، المذكور آنفاً<sup>(1)</sup>، فقد كان هذا الإماماً في العريضة مشتهراً في فهمها، متحققاً بمعانيها، متيقظاً لدقائقها، صدر أساتذة إشبيلية في فنون غير مدافع... ومصنفاته في النحو مشهورة معروفة الفضل جمة الفوائد<sup>(2)</sup>، ويكنه ويرد في نسخة باريس رقم 1155 من الكتاب، في هامش يظهر الورقة الأولى أن صاحبها علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة<sup>(3)</sup>، فظهر أن المراد على الحقيقة صاحبها، بقية ذكر الزمخشري وغيرها، مما هو مبثوث في كتب التراجم.

والخبر أعلاه على وجازته يفيد غير فائدة:

- أولاً: أن لابن طلحة نسخة من كتاب سيبويه، عرفت عنه وقرئت بين يديه؛ وقد طرقت طرر نسخة باريس المذكورة آنفاً بالفروق بين نسخ شتى منها نسخة الياقوت، بل إن أكثر من نصف تلك الشروح والاختلافات ترجع أضلا إلى علامة (ط)<sup>(4)</sup>.

(1) سلف لنا التنبه إلى جواز الخلط بينها على كثير من الناس، ووقع التعريف بهذا ضمن أعلام يابرة.  
 (2) الدليل والفقولة: 6/1236 رت: 684.  
 (3) الكتاب: 1/48.  
 (4) المصدر نفسه.



- ثانياً: أن الزمخشري لم يقرأ الكتاب على الياقوت فحسب، وإنما انتسخ نسخة عن  
ضده، وعن هذا الفرع المنتسخ عُرف الأصل.

- ثالثاً: أن تتبع هذا الأصل، يُفضي إلى حقيقة أنه سَلِمَ إلى اليوم، ذلك أن نسخة  
متحف الآسيوي بأكاديمية العلوم بسان بترسبرج رقم 403، تعدُّ صورةً عنه،  
وهي تمتاز هذه النسخة بأنها لم تُقَحَم عليها إضافاتٌ خارجية، فضلاً عن أن تاريخ نسخها  
يُخبر (1138 هـ)<sup>(1)</sup>، يثبت أنها بقيت معروفةً في أوساط النساخ والتداول القرائي.

ونقف مع <sup>(2)</sup> Genevieve Humbert على تصديق النتيجة الأخيرة، فقد قادها  
تتبعُ الدُّووبُ إلى العثور على نسخةٍ أخرى من الكتاب مؤرخةً في 647 هـ، رُباعية  
انتجرتها، نسخها عبد المحسن بن مزروع بن معافا<sup>(3)</sup> البصري، وقرط للدكتور فؤاد  
بزركين أن أشار إليها، وهي في تقديرها من غير شك، أصلُ كلِّ النسخ الحديثة  
التيثلة لنسخة A في مقدمة درنبرغ، وقد أتاحت لها فرصةُ الوقوف عليها بالمكتبة  
العمومية بشوروم (Çorum) بتركيا، خلال ثلاثة أيام قضتها ثمة، وقد حُفظت  
النسخة تحت رقم (2562-2565) عمومي أصول. وسترُدُّ في تضاعيف هذه  
النسخة وعلى طرورها، تعليقاتٌ ذات أهمية كبرى في الاستيثاق منها والثُّووبِ بها إلى  
أخيل ابن طلحة، الذي يمثل على الأقل، رافداً من روافدها إن لم يكن أصلها  
الأصيل؛ فمنها:

- أنه ورد بعد عبار المتن «وقال أبو عبد الله الرباعي: فقراءته أنا على أبي القاسم ابنه،  
وهو ينظر في ذلك الكتاب بعينه، فقراءته على أبي مراراً، تعليق كالاتي: «كُتب من نسخة  
طه نقلته من خط الزمخشري على الوجه»<sup>(4)</sup>.

(1) الكتاب: 1/49.

(2) Les voies de la transmission du kitab Sibawayhi: 93-94.

(3) كذا في النسخة.

(4) Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi: 226-227.

- وقع في الورقة 184، قول الناسخ: «في آخر الجزء الأول من كتاب سيبويه نسخة الزمخشري بخطه ما صورته: «نقلت هذه الحكاية<sup>(١)</sup> من نسخة الشيخ الإمام ابن طلحة من آخر الكراسة الأولى من الكتاب: أبو الخصب الفارسي...»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن أصل ابن طلحة، وقع أيضاً - من طريق جابر الله - لناسخ آخر هو محمد بن غنيم بن سالم بن حسن بن حسام الدين الدمهوري، ومع أن هذا متأخر، إذ تم نسخه سنة 1143 هـ، فإنه نقل إلينا تجزئة أصل اليابري المعتمد على نظام الكرايس، حيث نجد في نسخة السليمانية في إسطنبول رقم 4575، وهي من مجلد واحد تام<sup>(٣)</sup>، اتوقف على مواقع التجزئة، فيقول مثلاً نهاية الفصل 276 من الكتاب: «آخر الحادية عشر من كرايس ط»، وفي نهاية الفصل 304: «آخر الثانية عشر من كرايس ط»، وفي آخر الفصل 317: «آخر الكراسة الثالثة عشر من ط». ولا تستطيع هذه التوقيفات أن تؤول إلا إلى الزمخشري، وهي تمثل من جهتها وجهاً أدنى من الوصف الكوديكولوجي لنسخة شيخه<sup>(٤)</sup>.

ومع كثرة الملاحظات والشروح والفروق التي تضمنتها نسخة ابن طلحة، فقد صوّت كلها أثناء النشر إن في طبعة أوروبا أو طبعة هارون، ولم يصل إلى القارئ منها غير شيء يسير لا يميز، فقد اعتمد الشيخ عبد السلام على درنبرغ في نسخة باريس، وقاته أن يثبت طررها، وأحال رمز (ط) عنده إلى الطبعة الأوروبية، ولم يقف على نسخة بترسبرغ أيضاً.

(١) يعني الزنبورية.

(٢) Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi - 229

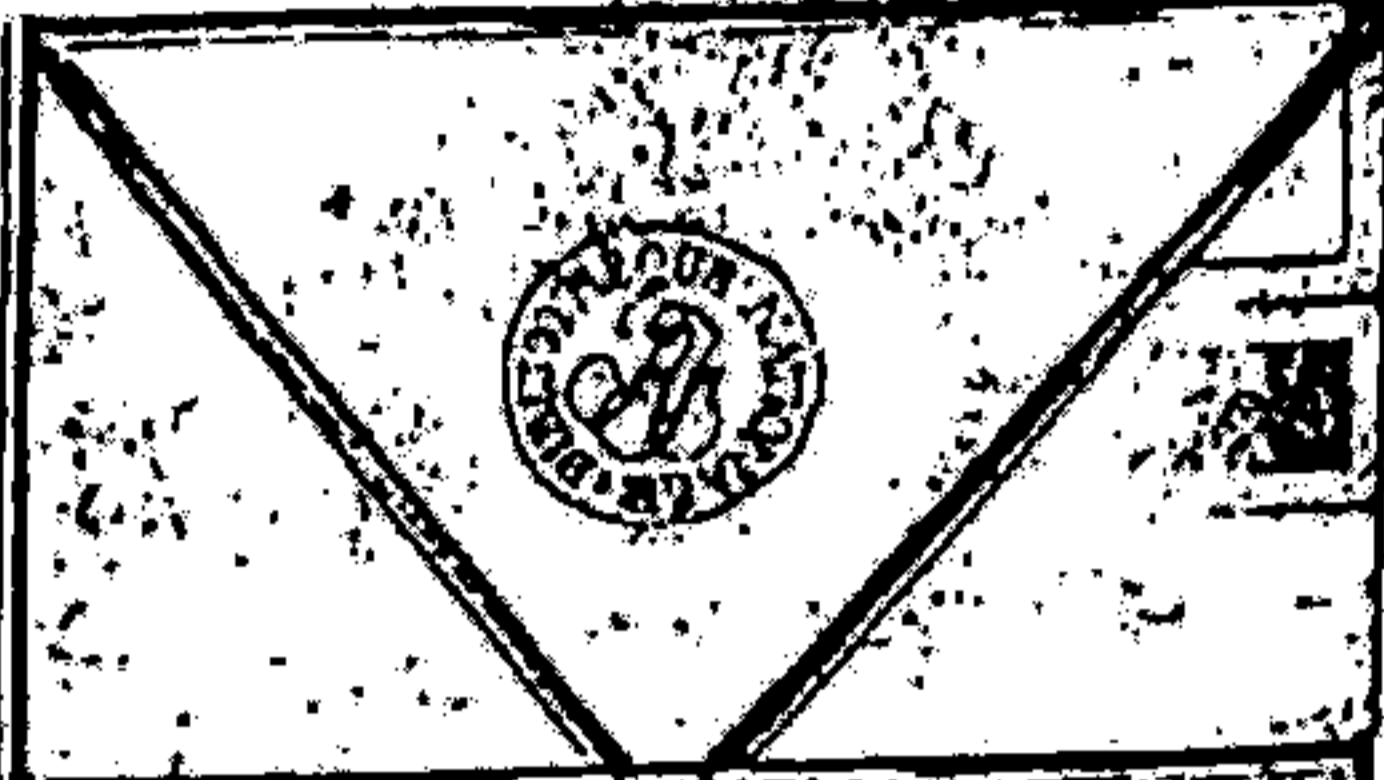
(٣) المصدر نفسه: 308-309.

(٤) المصدر نفسه: 107.

ويجدر بنا أن نقف ملياً عند نسخة باريس، التي توارد على اعتمادها والإشادة بها كل من سلفستر دي ساسي وهرتويغ درنبرغ ثم عهد السلام هارون، لنشير إلى احتمال أن تكون صورة عن نسخة الزمخشري الموسعة، التي اعتمدها فيها أصل أستاذه اليابري، ثم وشاهها بطرير غيره، ونميل إلى هذا بسبب أن درنبرغ لما نقل حاشية بصدر أول ورقة من المخطوط، بها تقييد الرموز الموثقة في النسخة، فاته أمر مهم، فساق عبارة أخيرة هي من إنشاء ناسخ الكتاب، مساق ما نقله هذا عن غيره وجادة؛ ويأنه أنه ورد في التقييد: «ما كان علامته مع فهو من نسخة المبرد بخطه، وما كان علامته ح فنسخة الزجاج. وما كان ب أو عنده فهو عن أبي بكر السراج. وما كان علامته ق فإنه من نسخة إسماعيل بن إسحق القاضي. وما كان علامته فا فهو عن أبي علي. وما كان علامته سح فإنه من نسخة في خزانة كتب أبي بكر الإخشيدي بخوارزم، مقرورة على الشيخين أبي سعيد السيرافي وعلي بن عيسى موشحة بتوقيعها. وما كان علامته ط فمن نسخة ابن طلحة ه. نقلت من خط الزمخشري»<sup>(1)</sup>.

ابن ملحة اليايري (ت 523هـ) ومختصره في أصول الدين

Suppl. no  
n: 1155



ملحة هذه النسخة  
القصر لربها تقاليد  
محل الجوهري الخالصة  
من العلامة الكبير الشيخ

هذا الكتاب من نسخة ابن ملحة اليايري  
التي كانت في يد الشيخ الفقيه  
العلامة الكبير الشيخ  
القصر لربها تقاليد  
محل الجوهري الخالصة  
من العلامة الكبير الشيخ

هذا الكتاب من نسخة ابن ملحة اليايري من أصله  
الذي كان في يد الشيخ الفقيه العلامة الكبير  
العلامة الكبير الشيخ القصر لربها تقاليد  
محل الجوهري الخالصة من العلامة الكبير الشيخ  
هذا الكتاب من نسخة ابن ملحة اليايري من أصله  
الذي كان في يد الشيخ الفقيه العلامة الكبير  
العلامة الكبير الشيخ القصر لربها تقاليد  
محل الجوهري الخالصة من العلامة الكبير الشيخ  
هذا الكتاب من نسخة ابن ملحة اليايري من أصله  
الذي كان في يد الشيخ الفقيه العلامة الكبير  
العلامة الكبير الشيخ القصر لربها تقاليد  
محل الجوهري الخالصة من العلامة الكبير الشيخ

من أول نسخة باريس من كتاب سيبويه  
رقم 1155 عربي (إضافات)



ولم يميز درنبرغ بين الوجودية وبين عبارة الناسخ «نقلت من خط الزمخشري»، فصار الكلام عنده (1): «وما كان من علامته ط فمن نسخة ابن طلحة نُقلت من خط الزمخشري» (2)، وتلك عبارة موهمة أن تعلق الزمخشري بنسخة ابن طلحة لا غير، وأن ما بينه وبين النسخ الأخرى منقطع، وفي ظني أن هذا المعنى غير مراد البتة إذ ينتج عكس المقصود؛ لأن علامة تمام الكلام المشار إليها بالهاء المغلقة (هـ)، مجودة في النسخة، عقيب قوله «ابن طلحة»، فظهر أن الكلام منقطع، وأن العبارة الأخيرة للناسخ، ينص فيها على أن كشف الرموز منقول عن خط الزمخشري، وبذلك يقوى احتمال أن تكون نسخة باريس 1155 (3)، نسخة موسعة لجار الله، استفاد فيها من كل ما وقع بيده من أصول الكتاب المعتبرة، بضميمة أنه سلك ضمنها نسخة أبي بكر الإخشيدي، وقد كانت ثاوية بخورازم، وهي بلدة محمود كما هو معلوم، وذكر نسخة ابن طلحة، وهذه لا تُعرف إلا من طريقه.

وبالمكتبة الوطنية بباريس نسخة أندلسية من سيويه، كُتِبَ عليها «سُفْرٌ فِيهِ جَمِيعُ كِتَابِ أَبِي بَشْرٍ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرِ الْبَصْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِسَيُوهٍ»، وبإزاء هذا العنوان وَقَعَ نَاسِخُ السُّفْرِ بِقَوْلِهِ «اللَّهُ ثِقَةٌ عَلَيَّ بْنِ خُرُوفٍ» (4).

(1) انظر الكتاب: 1 / 48. وتابعه عليه الشيخ هارون.  
 (2) تفتت الأستاذة جونيقيف لوهم قراءة درنبرغ وما يترتب عليه. انظر:

Les voies de la transmission du kitab Sibawayhi: 94.

وقد صُدِّرَ عندها التقييدُ بعبارة «على الأصل المنقول هكذا»؛ وهي عبارة مزيدة من نسخة شوروم بتركيا، ولا وجود لها في نسخة باريس. انظر كتابها أيضا: (لوحة XVII).  
 (3) مرت معنا صورة صفحتها الأولى وشيكا.  
 (4) انظر الصفحة 111.

وهذه النسخة من أنفس الأعلام، صحةً وجمالاً، كُتبت سنة 562 هـ<sup>(1)</sup>، وانتهت قبل تمزيقها بباريس إلى أبي الثناء شهاب الدين محمود الألويسي (ت. 1270 هـ)، وعليها ختمه وتوقيع وإجازته للسيد عبد الغفار بتاريخ 1265 هـ أي قبل وفاته بخمسة سنوات، والظاهر أنها دخلت ملك المكتبة الوطنية الفرنسية بتاريخ 18 يونيو 1910 م<sup>(2)</sup>. وقلماً تخلو صفحة من هذه النسخة من رمز (ط)، ومع تردّد النظر، لم أظفر بقاطع يربط بين الرمز واليابري، أو يجعل الطاء هنا اختصاراً لـ «طرة» فحسب، وهو صنيع معتاد في المخطوطات المغربية.

وتشيع هذه النسخة بتعليقات وشروح كثيرة، بعضها يشي بإعجاب الناسخ الصليح - وهو هنا ابن خروف الحضرمي - بعلم سيويه؛ كقوله في إحدى الطرر على باب ما شد من المعتل على الأصل: «ما رأيتُ أصحَّ من اعتلاك؛ لله درك!»<sup>(3)</sup>.

(1) يظهر أن الأعلام الشتمري (ت. 476 هـ)، اعتمد في تحصيل عين الذهب، على أصل من سيويه، يتفرّد في آخره بزيادة وقف عليها ابن خروف بأخرة في أصل عتيق وصفه بقوله: «ألفيتُ في نسخة عتيقة شرقية، وكان عليها خطُّ أبي علي الفارسي رحمه الله، وكانت منقولة من كتاب أبي بكر ابن السراج رحمه الله: أنا أبو بكر، قال أخبرني أبو العباس، قال: حدثني المازني، قال: رأيت بخط سيويه في آخر كتابه، عند رجل من بني هاشم يقال له عبد السلام بن جعفر، للفرزدق:

وما سبق القبيبي من ضعف جيلة  
ولكن طقت علماء قلفة خالد

يريد على الماء.

انظر نسخة باريس رقم 6499 عربي: ورقة 164 ظ.

(2) كتب في صفح رقية في بداية النسخة بالفرنسية:

عربي 6499

[تحت ختم الخزانة]

المجلد من 165 ورقة

18 يونيو 1910.

(3) نسخة باريس.

ابن طلحة الباهري (ت ٨٩٢) مختصره في أصول النحوي

والتصنيف هذه نظير في مصورتي بالإيراد، لدقة خطها وخفائها، ولذلك ساجتري  
بصفتي في نسخة الباريسية التي فاتت الاعتناء عليها وقت تحقيق  
كتاب وقد كنت ابن خروف نهاية نسخته النص على نهاية معارضته لها بأصلين (١)  
في نسخة قديمة من الكتاب فقال:

أقول عن: أخذ جميع كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف  
بسيره جده عن الفقيه الأستاذ علامة العصر، وأوحد الدهر، الفقيه القاضي (٢)  
لأجل لأديب النحوي الأكمل، أبو (٣) حفص عمر بن الفقيه القاضي أبي محمد عبد الله  
بن عمر شامي، والفقيه الأستاذ الأديب النحوي، أبو ذر مصعب بن الفقيه الأستاذ  
أبي بكر بن مسعود الحنفي، وعلي بن محمد بن خروف (٤) الحضرمي - عفا الله عنهم -  
أخذ نسخة وتخليق، ورواية وتحقيق، واستقصوا جميع ذلك، فكمّل لهم بقراءة الأستاذ  
بنظرة عام ثمانية وخمسين. ونقص لأبي ذر وعلي منه شيء أكملاه في أول العام الثاني،  
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد سيد المرسلين، وسمعت [عليه] نحو ثلثه  
الأول مرة ثانية، وسمعت [مرة] ثالثة نحو نصفه الأول [عليه أيضاً] مع غير أبي حفص  
وأبي ذر أكرمهم الله تعالى (٥).

(١) أحمد بن أبي نصر.

(٢) الكلمة حق، نظراً، فهو بعلامة التصحيح.

(٣) هذا في الأصل.

(٤) نسخة حجة محمد خليفة بدري في تقديمه للقطعة التي حققها من تلخيص الألباب في شرح غوامض  
الكتاب (٥٦)، للدلالة على أن الحضرمي لم يكن يرثي لقب ابن خروف، بكونه دياجوة شريفة  
نحوه، مما انفرد به على قوله (قال علي بن محمد الحضرمي):  
قلت، وهذا ما يرد في يكون هذا اللقب ثانياً مجزواً بخطه لي أكثر من موضع لي نسخته بيده من  
الكتاب.

وبصفحة العنوان فوائد وخطوط شتى؛ ففي أعلاها، شهادة ساج لابن خروف، هذا نصها:

«قال علي بن محمد بن خروف - عفا الله عنه -: وسمعتُ بعض هذا الكتاب تفقهاً (...)<sup>(1)</sup> علي الفقيه الفاضل الزاهد، أوحد زمانه: أبو سليمان داود بن يزيد السعدي<sup>(2)</sup>... قال: قرأتُ جميعه على الأستاذ الأوحى أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف المقرئ، قال: أخبرني به أبو زيد (...). أبو بكر محمد بن هشام المصحفي، عن الأستاذ أبي عبد الله محمد بن فتحون التجيبي النحوي، عن الأستاذ أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباعي، يرفعه إلى سيويه، بالسند المذكور.

قال علي بن محمد: وحدثني به شيخنا الفقيه المحدث الحافظ الزاهد الورع أبو بكر يحيى بن محمد بن رزق قال: أخبرني به شيخنا الأستاذ العالم أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف [ابن الباذش] في كتابه في مجلسه بأغرناطة بالسند (...)<sup>(3)</sup> قبل (...)<sup>(4)</sup>».

وتحت العنوان المتورم، كتب الناسخ بيتاً يترجم ما كان يضطرم في نفسه من إعزاز للنسخة، ويشي بمبلغ تجويدها وإتقانها:

بالله يا مُستفيداً من غرائبه  
لا تغفلن بأن تدعو لكاتبه<sup>(5)</sup>

(1) طمس بقدر كلمة.

(2) من الطريف أن أبا سليمان هذا كان يستظهر كتاب سيويه كسورة من القرآن، من الذيل والتكملة: 218/4.

(3) طمس بقدر كلمة.

(4) طمس بقدر خمس كلمات.

(5) غمّت علينا «الكاتبه»، والظن بها أن تكون كذلك.



وفي ثلث الصفحة الأخير، إجازة ابن طاهر الخدب بخطه لابن خروف؛ وهذا نصها:

«يقول محمد بن أحمد بن طاهر (...) (1) الأنصاري - عفا الله عنه -: أخذ عني الأستاذ الأديب (...) (2) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن خروف - أكرمه الله بتقواه - جميع كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبويه رحمته الله أخذ تفرقه وتحديق، ورواية وتحقيق، واستقصى جميع ذلك فكمّل له بحمد الله، عقب جمادى الآخرة، من عام تسعة وخمسين وخمس مئة، وكتب محمد حامداً الله تعالى ومصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم».

ونقل ابن خروف أيضاً في وسط الصفحة وجادة مضمّنها رسم قراءة ألفاء على ظهر كتاب أبي نصر، بخط أبي بكر ابن صاحب الأقباس، وبالجملة، فالنسخة تستحق أن تصوّر كما هي ويُقدّم لها، لأنها آية في الصحة والجمال.

• ثانياً - سند اليابري في كتاب سبويه:

قرأ صاحبنا الكتاب على شيخ له قدح مُعلّى في صوغ ثقافة الأندلسيين في عصره، بحيث يعزّ أن تتصفح فهارسهم دون أن يلقاك اسمه في فنون مختلفة، أعني الحافظ أبا علي الحسين بن محمد الغساني الجيّاني (ت. 498هـ). وقد ظفرنا بهذه الإفادة النادرة، والإسناد النفيس في مطاوي «البحر المحيط»!، وهو إسناد يربط بين المشاركة والمغاربة في رواية الكتاب. قال أبو حيان: قرأ الزمخشريُّ على اليابري «جميع كتاب سبويه، وأخبره به قراءة عن الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيّاني (3) قال: قرأته على أبي مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج القرطبي،

(1) طمس بقدر كلمة.

(2) طمس بقدر كلمة.

(3) إسناد أ. ع. ا. ا. ا.

قال: قرأته على أبي القاسم [إبراهيم بن محمد بن زكرياء المعروف بـ] - ابن الإقلبي، عن أبي عبد الله محمد بن عاصم العاصمي، عن [أبي عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي المعروف بـ] - الرباجي<sup>(1)</sup> بسنده<sup>(2)</sup>.

وسند الرباجي فيه: «عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، عن أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. قال الرباجي: وأخبرني به أيضا أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن ولاد، كلاهما عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عن أبي عثمان بكر بن محمد المازني، وعن أبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي، عن أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، عن سيويه<sup>(3)</sup>».

ونستطيع أن نحدد إطاراً تاريخياً تقريبياً لسماع اليابري لكتاب سيويه؛ أخذاً من كون الغساني سمع الكتاب ببطليوس بقراءته على أبي مروان ابن سراج - إمام اللغة بالأندلس غير مدافع<sup>(4)</sup> - بمحضر ابن الطراوة، سنة 468 هـ<sup>(5)</sup>. وقد تردّد أبو علي على غرناطة وألمرية وقرطبة ونزل بحمة بجانة<sup>(6)</sup> قبل وروده على بطليوس، ولكن الأنسب أن ابن طلحة لقيه بهذه، فثمة قرأ الجياني سيويه في السنة المذكورة، وثبتت مكثه بها أو رجوعه إليها زائراً في السنة الموالية<sup>(7)</sup>، وأقرأ بها التقصي والعلم لابن عبد البر أيضا<sup>(8)</sup>. وأيا ما يكون، فثلاثون سنة بين سماع أبي علي ووفاته، مدة مديدة، كلها ظرف محتمل لتلقي صاحبنا، على أن احتمال أخذه عن أبي علي لأول

(1) ما بين المعكفين زيادة من فهرس ابن عطية.

(2) البحر المحيط: 371 / 4.

(3) فهرس ابن عطية: 102-103؛ فهرست ابن خير (ط دار الغرب): 380.

(4) الصلة: 294؛ رت: 777.

(5) الدليل والتكملة: 79 / 4.

(6) التكملة: 107 / 2.

زيارته ببطليوس غير ممتنع، فما من يدع أن يُسمع العالم الكتاب عقيب سماعه من،  
وحيثما يكون اليابري غلاماً حَزَّوَرًا أو فتى في حميا حدائته، يخلق حول العلماء فيسمع  
الكتاب في ليف من أعلام مدينته على شيخ وافد يجر وراءه شهرة عريضة، ومعارن  
مُستفيضة.

ولكن الأهم من كل ما مرَّ أن اليابري لم يغادر غرب الأندلس إلا وهو متمرس  
بالكتاب، عالم بفنونه، مسلسل أخذه فيه بمشاهير الأندلسيين، ولكن صغر سنه وتواتر  
الشيخة من حوله منعه من التصدر لتدريسه بغرب الأندلس، حتى إذا تفيأ ظل عمره  
وشرق، تأتت له عوامل إقرائه وارتفعت صوارفها ففعل.

ب - اليابري شيخ الزمخشري:

• أولاً - علم الزمخشري بالكتاب وإعجاب به بسبويه:

خفي أمر اليابري وقدره في النحو على غالب المشاركة وكثير من الأندلسيين، حتى  
كان من نقد هؤلاء للزمخشري بطلان دعواه المعرفة بالكتاب، ولو كان بلغ إلى  
علمهم أنه تتلمذ فيه لليابري، لا شرأبت أعناقهم إلى الترفيع بصاحبهم أن كان شيخ  
حمود في الأعلى من كتب النحو، وغضاً حياً من المشاركة أن الجأوا واحداً من  
رؤوسهم إلى أن ياخذ في فنه الذي فاق فيه وبرز، عن رجل غريب مجاور لم يعرف أن  
من بضاعته النحو. ومع خفاء هذا الأمر على الأكثرين، فمعرفة صاحب الكشاف  
بالكتاب، لا يتطخ فيه عتران، وقد أدرك هذا أبو حيان حتى أحنقه في بعض المواقين  
فقال: «وهذا الرجل كثير التبجح بكتاب سبويه»<sup>(1)</sup>.

(1) وقد تورك السمين الحلبي في الدر المصون (393 / 10) بدوره على أبي حيان بغير حق، وغيب عليه أن  
كثيراً من نفوده اللاذعة مرجعها إلى اختلاف النحلة. وزاد على ذلك أن غمط  
صدوره، ونسب إلى...

وقد تولى أبو حيان الأندلسي ردَّ هذه الفِريَّة بموضوعية وحرِّم، ودلَّل فيه على أن عموداً وتناظر في كتاب سيويه، بخلاف ما كان يعتقد فيه بعض الأصحاب الأندلسيين، من أنه إنما نظر في نُتفٍ من كلام أبي علي الفارسي وابن جني<sup>(1)</sup>. بل إن هذا الظنَّ سرعان ما حال إلى يقين عند البعض، حين «صنَّف أبو الحجاج يوسف ابن معزوز (ت. 625هـ) كتاباً في الردِّ على الزمخشري في كتاب المفضل والتبیه على أغلاطه التي خالف فيها إمام الصنّاعة أبا بشر عمرو بن عثمان سيويه»<sup>(2)</sup>، وقف عليه ابن الأبار، ووصفه بأنه تنبیه مفيد<sup>(3)</sup>.

وإن أردت أن تبلغ الوُسع في إدراكِ قدرِ تحيِّلة الزمخشري لسيويه، فاعلم أنه جعله في الرُفعة قرينَ صنوه في النُحلة، أديبِ العربيَّة الأكبرِ أبي عثمان الجاحظ، فقال في مقدِّمة الأساس، على جهةٍ مدحِ البليغ: «حتى يقال: هو من عِلْمِ البيانِ حَظِّي، وفهمه فيه جاحِظي»<sup>(4)</sup>. وقال في المقامة الخامسة والعشرين، وهي مقامة

ركم من عائب قولاً صحيحاً وأفثه من الفهم التقيم

قلت: وجلالة أبي الحجاج في النحو لائحة، ومعرفة بالكتاب بأذخه، قال عنه ابن الزبير: «كان نحوياً جليلاً، من أهل التقدم في علم الكتاب» (بغية الوعاة: 2/362؛ رت: 2197؛ التكميلة: 4/222؛ رت: 621)، وكثير من أعلام بلادنا طمِرت فضائلهم بتواضعهم وسكوتنا عن الترفيع بشأورهم، والنقص منهم بإبدال أقدارهم، ورَمَى إلى هذا الغرض من طَرَفِ خفي أبو مروان الطيبي حين قال:

يا أهل أندلس ما عندكم أدب  
بالمشرق الأدب النفاخ بالطيب  
بدعى الشباب شيوخاً في مجالسهم  
والشيخ عندكم يدعى بتلقيب

من البحر المحيط: 8/112.

(1) البحر المحيط: 4/371-372.

(2) المصدر السابق؛ بغية الوعاة: 2/263.

(3) التكميلة: 4/222.

(4) أساس البلاغة: 18.



العمل<sup>(1)</sup>: «يا أبا القاسم لا تسمع لقولهم: فضل مبین... وفتى... ريسان من المناقب والفضائل، إن ذكر متن اللغة فجلس من أحلاسه... أو النحو فهو سيويه وكتابه، ينظر عنه تراجمه وأبوابه...».

لا جرم إذن أن جعل الزمخشري العلم بطرف من العربية وفقاً على النظر في كتاب سيويه<sup>(2)</sup>، وقصر مزية الإتقان فيه على حملته<sup>(3)</sup>؛ بل إنه ذهب بذلك إلى أبعد غاياته فعده سيويه ومن قرى قرية، خلفاً للصحابة في تشديد النظر في معاني كلام الله، فقال في توجه النص في قوله تعالى ﴿وَالْمُفْسِمِينَ﴾: «نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع. وقد كسره سيويه على أمثلة وشواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه خطأ في خط المصحف. وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النص على الاختصاص من الأفتان، وغبي عليه أن السابقين الأولين، الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعين عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلماً ليلدوها من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحق بهم»<sup>(4)</sup>. ومن ثم اعتبر أن الجثوب بين يدي الناظر في كتاب سيويه، جنة من الإلحاد في آيات الله، فقال عند الكلام عن «مهما» في القرآن وشاهدتها من شعر زهير:

«ومهما تكن عند امرئ من خليفة  
وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب «مهما» بمعنى «متى ما»، ويقول: «مهما جثنتي أعطيتك»، وهذا من

(1) مقامات الزمخشري: 121-123.

(2) الكشاف: 2/495-496.

(3) المصدر نفسه: 6/176.

(4) المصدر نفسه: 2/178.

وضيعة، وليس من كلام واضح العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مهما نائنا به﴾  
من آية ﴿مهما﴾ بمعنى الوقت، فيلجذ في آيات الله وهو لا يشعُر وهذا وأمثاله مما  
يوجب الجَوَّين يدي الناظر في كتاب سيويه<sup>(١)</sup>.

وهو بحكم اختيار سيويه عند اشتجار الخلف فيقول: [وهذا] هو الذي ذكره  
سيويه، والقول ما قالت حذام<sup>(٢)</sup>. وقال في مساقٍ آخر: «وقد أباه سيويه»<sup>(٣)</sup>، وفي  
موضع آخر: «وقد استرذله سيويه».

وهو يلقي باله لمفهوم كلام سيويه، فضلا عن منطوقه فيقول مثلا - وهو كلام نفيس  
لنغاية - «ولا يجوز أن تحمّل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بعدد الكلام ولا  
وجهه، ولو كانت من هذا الباب، لما أدخل سيويه منها كتابه، وقد ذكر نظائرهما من  
الآيات المشكّلة»<sup>(٤)</sup>.

وأما إحالته على الكتاب إحالة متقن له عارف بأبوابه وفصوله ومباحثه، خير  
بنضايها، ونصه لعبارة، فمبثوث في ثنانيا كشافه لا يحتاج إلى كد في تبيينه<sup>(٥)</sup>. ويبقى أن  
حجة سيويه حرّكت شاعريته فقال في مدحه:

الأصلى الإله صلاة صدق  
على عمرو بن عثمان بن قنبر  
فإن كتابه لم يُفني عنه  
بنو قلم ولا أبناء منبر<sup>(٦)</sup>

(١) الكشاف: 2/495-496.

(٢) المصدر نفسه: 1/336. وارتضى المفسرون هذه العبارة وكان لما عندهم جرّس ورنين، فتناقلوها في  
شبههم، فانظر ما عند الكلام على قوله تعالى في البقرة: «صنعة الله ومن أحسن من الله صنعة».

(٣) الكشاف: 5/481.

(٤) المصدر نفسه: 5/414-415.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) طلحات المعتزلة: 131.

• ثانيا - رحلة الزمخشري إلى الباهري:

بهبُ صبت الباهري هبوب اللوائح - فيصل خوارزم، ويتواتر عن رغب الحبيب  
زبدكة مغربياً عالمياً بـ«الكتاب»، خبيراً بفك معناه، قواماً بتوجيه مشكلاته  
ومعضلاته، فيتحامل الزمخشري على نفسه، ليتحمّل وهو شيخ أعرج<sup>(١)</sup>، فنذ  
تسفر للاقائه، ولم يخرج حين خرج عن بلده إلا بسببه<sup>(٢)</sup>؛ فناهيك إذا برجل رحل إليه  
الزمخشري على كبرة، وأعظم برجل يجلس هذا إليه، وناهيك برجل سيكون العلة في  
أن يلزم محموداً لقب «جار الله»!<sup>(٣)</sup>

يند أنه من شأن المؤلفين أن يند عنهم لئاماً إعجاب صريح بشيخ من الشيوخ  
يوجه الوفاء وعمق التأثير، ويدفع إليه أخرى الاعتزاز بالنسبة إليه والأخذ عنه،  
فإن بحثت عن مصادق هذا في كتب الزمخشري كنت كالمفتاح في مهمته قفراً،  
فلا هو صرح بمشيعته، ولا هو أشاد بها، والمرّة اليتمة التي أضاف فيها أحداً إليه،  
كانت رائحة نخلة الاعتزال فيها عطنة تركم الأنف، ولم تكن مشيخة فعلية  
واقعية، بل كانت اعتبارية فحسب، وذلك قوله: «ولقد صنّف شيخنا أبو علي  
الجبائي - قدس الله روحه - غير كتاب في تحليل النبيذ، فلما شَيخ وأخذت منه السن  
العالية قيل له: لو شربت منه ما تقوى به، فأبى. فقيل له: فقد صنّف في تحليله، فقال:

(١) قطعت رجل الزمخشري سنة 512هـ في مرضته التي سهاها المنذرة كما يقول في مقاماته (١٦): «فلما  
أميب في مستهل شهر الله الأصم، الواقع في سنة ثنتي عشرة بعد الخمسي مئة، بالمرضة الناهكة التي  
سهاها المنذرة كانت سبب إنايته وفيته...».

(٢) العقد الثمين: 7 / 1138 رت: 2407، وسيمكث محمود بمكة «مدة مديدة» على حد تعبير أبي طاهر  
السلسي (الوجيز: 1135 رت: 28).

(٣) ترويضاً، واجتمع بالزمخشري بمكة عند الفيروزآبادي (172)، على أنها من الدقة في إعواز؛ لأنها تشي  
أه الماء، كان احتياطياً غير قصدي، وهو خلاف الواقع، ونقص الجهال (167) من المهلة بإيراد خبر  
الماء في، لا يلوها حلقها، كصنيع د. لاهل صالح السامراني في الدراسات النحوية واللغوية عند  
الزمخشري (115-116).



وإنما هو من رتبة العلم والبرهان، ووطنى أن لو كان أبو علي ثعلباً حياً لكانت  
بيده روضة من روضات الجنة.

فإنه من رتبة العلم والبرهان، أن يتطامن لذكر رأس من أهل  
سنة من يوجب التبجيل وتخليد الذكر، حتماً لا، ولكنه لو خلع عن عينه غشوة  
تعمية يترى به مدحاً يضارع بعض ما كآل لسيبويه، أو ليس هو الذي ذكروه عليه،  
رسنت به نسيل إليه!

ويذكر أنك أن تعجب أي العجب حين تعلم أن الزمخشري على ما أسلفت، خلد  
بشيوخه الباطنية وأطال غرة الثناء عليه حين قال: «وهذا وأمثاله مما يوجب الجور  
يزيدي الناظر في كتاب سيبويه»<sup>(2)</sup>، فإنه يقتضي أنه جثا بين يدي عالم نظار أقراءه  
نكذب، وحصلت له منه ملكة فهمه وإدراك غوره، إذ لا يقوم به إلا تخريبه، ألا ترى  
أنه شبهوا تفهم معانيه بركوب البحر. فإن أضيف إلى هذا أن الزمخشري لم ينظر في  
نكذب إلا على الباطنية فيما نعلم، أدركنا أن كلام جار الله ثناء عظيم على شيخه من  
جث لا يخيب، وأن فيه بأو أي بأو بكونه قرأ الكتاب وأدرك أسرارَه.

وعلى خلاف كل ما قدرنا، وجدنا بأخرة أن هذا الإعجاب لم يلبث أن خرج  
من مديم الإضمار إلى صحو الإظهار، حين نقل النسخة عن نسخة الزمخشري  
من الكتاب بخطه، تحليته للباطنية الإمام<sup>(3)</sup>، وهي تحلية ما عليها  
من مزيد، إن روعي فيها قدر الزمخشري، منضماً إلى اعتبار ما فرط لنا من  
مداريف التصريح الافتراضية؛ وهي في نهاية الشوط، كلمة فصل في تسنم صاحبنا  
ليزيد قوة الزيادة في علم اللسان، زيداً على ما عرّف بالتبريز فيه والقيام عليه في  
قول آخرى.

(1) الحاشية: 3/ 494-495.  
(2) الحاشية: 3/ 495-496.  
(3) انظر هذا الكتاب: 82.



ابن طلحة اليبيري (ت 523هـ) ومختصره في أصول الفقه

أقوال العلماء فيه:

- أبو محمد عبد الله بن صدقة السلمي الغرناطي: - مجيباً عن سؤال الطرطوشي كيف رأيت اليبيري؟ - ما يشقُّ غبارُه في أصول الدين والفقه، (1)
- ترجمته: الشيخ الإمام، (2)
- ابن الأبار: كان ذا معرفة بالنحو والأصول والفقه والتفسير، وكان بارعاً فيهما.
- السبلي: الإمام؛ أبو محمد عبد الله بن طلحة، (4)
- أبو جعفر بن الزبير الغرناطي: المشاور، الوزير، الحافظ، (5)
- أبو حيان: الشيخ، الإمام، العلامة، المشاور، (6)

4- وفاته:

اضطرب المترجمون في وفاته، فهي عند السيوطي سنة 516هـ<sup>(7)</sup>، وتابعت الأئمة وي<sup>(8)</sup> على هذا ونقل عبارته حدو القذة بالقذة. وهذا من الجلال أو ممن نقل عنه متابعه غير مخصية لابن الأبار، فإنه حين عدم تاريخ وفاة ابن طلحة بالتحديد أشار إلى آخر تاريخ ثبتت عنده حياته فيه، فقال: «وكان سماع أبي الحجاج القيرواني، لوطاً مالك في صفر سنة 516هـ<sup>(9)</sup>، وهو مسلك علمي يقضي بذكر آخر تاريخ معروف»

(1) المُتَمَلِّح: 197.  
 (2) Les voies de la transmission du kitab Sibawayhi: 229.  
 (3) المُتَمَلِّح: 192.  
 (4) قهرت اللبني: 83.  
 (5) صلة الصلة: ق 4: 222.  
 (6) البحر المحيط: 371 / 4.  
 (7) طبقات القسرين: 55؛ رت: 42.  
 (8) طبقات القسرين: 158.  
 (9) التكملة: 251 / 2.

تترجم له. وجعل الفيروزآبادي<sup>(1)</sup> والداودي<sup>(2)</sup> - مخالفاً شيخه - الوفاة واقعة بمكة سنة 518 هـ اعتماداً في ظني على كونه تاريخ لقياء بالزخشي على الأشهر، وهو مختار حاجي خليفة في سلم الوصول<sup>(3)</sup>. وترجم كحالة لابن طلحة مرتين، ظناً منه أن الأمر يتعلق بشخصين مختلفين، وجعل وفاته في الأولى<sup>(4)</sup> بعد 515 هـ وفي الثانية<sup>(5)</sup> - آنكلاً على الهدية - سنة 523 هـ.

وسمى تاريخ 523 هـ للوفاة، التقي الفاسي وإسماعيل البغدادي<sup>(6)</sup>، وهو الصحيح؛ نضائم حافة منها:

- أن الفاسي صرح بتاريخ الوفاة جازماً، وجعلها أول ما عرّف باليابري بعد ذكر اسمه ونسبته، خلافاً للمألوف من تذييل الترجمة بها، وهي إشارة ذكية منه إلى اهتمامه بتصحيح الخطأ الذي توارد عليه الجلة، وفي التقديم زيادة بيان كما لا يخفى.

- أن التقي مكّي بأخرة، فهو الأعرف بصقعته ونزلائه؛ وكلامه فضل.

- أن صاحب العقد الثمين قد انفرد عن المترجمين لليابري بالرجوع إلى وفيات ابن الفضل المقدسي الإسكندراني (ت. 611 هـ)، وهو مصدر مهم، ليس فحسب لأنه في فنّ الوفيات، بل لأنه أيضاً قريب للغاية من زمن ابن طلحة، ولم يزل يسمع عنه ويروي عنه بالواسطة حتى قال: «روي لنا عنه غير واحد»<sup>(7)</sup>. ولم يفت تقي الدين الاطلاع على



(1) البلاغ: 172.  
 (2) طبقات المفسرين: 232/1.  
 (3) نسخة شهيد باشا 1887: 121 و.  
 (4) مجمع المؤلفين: 65/6.  
 (5) المصدر نفسه: 123/6.  
 (6) مذبة المعارف: 1/ عمود 1455 إضاح المكنون: 1/ عمود 557.  
 (7) العقد الثمين: 182/5.

ترجمة ابن الأبار، حتى يُعترَضَ عليه بعدم الوقوف عليها، إذ لو كان يلزم منها إدراك الحشم في الوفاة لفهمة القاضي أو أشار إليه.

فيلزم من هذا كله المصير إلى أن وفاة أبي بكر، واقعة سنة 523هـ، من غير تعريب على قول آخر.

الفصل الثالث:

مدخل إلى المختصر



## أولاً: عنوان الكتاب:

سقطت الورقة الأولى من نسختنا اليتيمة، وذهب معها عنوان الكتاب، واضطررنا أن نستخرج له عنواناً، فقرّر النظر على تسميته: «المُختَصَرُ فِيما يَلْزَمُ عِلْمُهُ وَلَا يَسَعُ أَحَدًا جَهْلُهُ مِنْ عِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ وَإِجْمَاعَاتِهِ».

فأما وُسْمُهُ بالمختصر؛ فلأنه وصف المؤلف ولفظه عند إشارته إلى الكتاب (1).

وأما قولنا «فيما يلزم علمه ولا يسع أحداً جهله»؛ فمساوغة منا لعبارة المؤلف: «ولم أقصد فيه إلا ما لا يسع أحداً جهله، ويلزم كل الناس علمه» (2)؛ ولأنه بوب بعد ذلك فقال: «هذا باب ما يلزم علمه ولا يسع أحداً جهله» (3).

وأما قولنا «من علم أصول الدين»؛ فلأنّ الوضع برمته فيه، كما يظهر من سياق الأبواب والفصول. ولأنّ هذا المركّب الإسناديّ دون علم الكلام أو التوحيد أو العقيدة، وردّ عند المؤلف في قوله «فمن شاء الله أن يضلّه، شككّه في شيء من أصول الدين الذي لا يتم الإيمان بتكذيبها أو الشك فيها، أو يخلق في قلبه كُفْرًا» (4).

وأما التّصيصُ في العنوان على الإجماعات؛ فقد ناسب ذكرها كونها عظم الكتاب وأهم ما فيه، وقد بوب لها اليابريُّ فقال: «باب يتضمن فصول الإجماع التي لا يصحّ خلافها» (5). وقد نسّبه «المختصر في أصول الدين»، طلباً للإيجاز.

(1) انظر الصفحة: 136 من هذا الكتاب.

(2) نفس الصفحة.

(3) نفس الصفحة.

(4) انظر الصفحة: 204 من هذا الكتاب.

(5) انظر الصفحة 179 وما بعدها.